# مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي

كتاب بيداغوجي
موجه لطلاب السنة أولى جذع مشترك
شعبة الحقوق

د. محمد مصطفى زرباني

# مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي

## كتاب بيداغوجي

## موجه لطلاب السنة أولى جذع مشترك شعبة الحقوق

د. محمد مصطفى زرباني

دار بصمة علمية

**عنوان الكتاب:**

**مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**

**كتاب بيداغوجي**

**موجه لطلاب السنة أولى جذع مشترك شعبة الحقوق**

**تأليف: د. محمد مصطفى زرباني**

**عدد الصفحات: 152 صفحة**

**القياس: 16×24 سم**

**الطبعة: 01**

**الترقيم الدولي:**

**ISBN : 978-9969-02-100-4**

**الإيداع القانوني: جوان 2024**

**حقوق النشر محفوظة للمُؤلف**

**الناشر:**

**دار بصمة علمية**

**ورقلة -وسط المدينة-/الجزائر**

**شارع الأمير عبد القادر الطابق الثالث مكتب رقم 01 و02**

**الفاكس: 029761587**

**الهاتف: 29 59 62 60 06- 63 02 88 81 07**

**البريد الالكتروني: dar.bsma.ouargla@gmail.com**

**Web Site: https://dar.basmailmiya.dz**

الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر إلا عن آراء صاحبها

بسم الله الرحمن الرحيم

**قال الله تعالى في محكم تنزيله:**

**﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ* فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ* وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾**

**صدق الله العظيم**

**سورة البقرة/الآيات: 278-279**

# الإهـداء

الى أساتذتي الكرام الأحياء منهم والأموات، الذين علموني أبجديات الحروف وقواعد العلوم وأبوابها، وكانوا قدوة ومثالا للمبادئ والأخلاق والتضحية، وحفظ الأمانة، فأناروا دروب العلم والمعرفة، ويسروا لنا مدارج التعليم العالي، ثم الولوج الى الدراسات العليا، ومدارك البحث العلمي، فكيف لا نكون لهم خير خلف لخير سلف...

الى كل طالب علم يسعى بجد واخلاص وتضحية لتحقيق أهدافه العلمية وتكليلها بالنجاح والرقي..

الى كل المخلصين والغيورين على الوطن الجزائري، وسائر بلاد الأمة العربية والاسلامية في قضاياها المصيرية، وعلى رأسها: القضية الفلسطينية وقدسها الشريف.

الى هؤلاء جميعا أهدي هذا الكتاب

# من أقوال العلماء والمفكرين

يجب على السلطان أنه متى وقعت رعيته في ضائقة أو حصلوا في شدة و فاقة أن يعينهم لا سيما في اوقات القحط وغلاء الأسعار، حيث يعجزون عن التعيُش ولا يقدرون على الاكتساب، فينبغي حينئذ للسلطان أن يعينهم بالطعام ويساعدهم من خزانته بالمال، لئلا يضعف الناس وينتقلوا إلى غير ولايته، ويتحولوا إلى سوى مملكته، فينكسر ارتفاع السلطان، ويقل حاصل الديوان، ولأجل هذا كان الملوك المتقدمون يحذرون من هذا غاية الحذر ويراعون الرعايا من خزانتهم ويساعدونهم من ذخائرهم ودفائنهم.

الامام ابو حامد محمد الغزالي: التبر المسبوك في نصيحة الملوك

الحقيقة أن فشل الكثير من الجهود التنموية في العالم الثالث يدل اكثر واكثر على ان المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية وبنقل معدات تجهيزية انتاجية من العالم المتقدم صناعيا واستقدام الاموال في حال نقصانها، انما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري. وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط الحضاري ولها كذلك مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية وهي على استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع.

جورج قرم: التنمية المفقودة.

# قائمة المختصرات

| المختصر | الكلمة كاملة |
|---|---|
| ج. ج. د. ش | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية |
| ع | عدد |
| د. م. ج | ديوان المطبوعات الجامعية |
| ج. ر | جريدة رسمية |
| ط | طبعة |
| د. ت. ن | دون تاريخ نشر |
| د. ب. ن | دون بلد نشر |
| د. د. ن | دون دار نشر |
| ص | صفحة |
| ص ص | صفحتان متتاليتان |
| P | Page |
| Op.cit | Option citée |
| E | Edition |
| Ibid | Dans le même ouvrage déjà cité |

# تقديم خاص

لا شك ان الطالب الذي يتوج دراسته الأساسية بالحصول على شهادة الباكالوريا التي تمثل مفتاح الدخول الى مدرجات الجامعة، وتمكنه من الولوج الى دراساتها العليا، يكون في أمس الحاجة الى الوصاية والمرافقة البيداغوجية خاصة في بداية مساره الدراسي. ومن أدواتها، توفير الشرح الوافي للمواد التي يدرسها ويخضع فيها لاختبارات تمكنه من الحصول على الأرصدة لتحقيق النجاح، ثم نيل شهادة علمية تفتح له آفاق الحياة المهنية أو متابعة دراساته العليا. وأخص من هؤلاء، طلبة السنة الاولى-حقوق- لأضع بين أيديهم كتاب: "مدخل لدراسة الإقتصاد السياسي"، الذي يحتوي على برنامج مقياس الإقتصاد السياسي، المقرر خلال السداسي الثاني من الدراسة الاستكشافية للقانون. مع العلم أن الطالب في هذا المقرر معفى من الأعمال الموجهة.

في هذا الاطار، حاولت قدر المستطاع ان ألخص محاور المقياس، وتم تقديمه للطلبة خلال السنوات الدراسية: 2020 /2022م لأسباب يبدو لي أنها كافية، أذكر منها:

- ان مقياس الاقتصاد السياسي موجه الى طلبة الحقوق، مما يقتضي عدم التوسع في مسائل مرتبطة بالاقتصاد، كالمعادلات والبيانات الاحصائية والمحاسبية...
- ان المقياس استكشافي، يسمح للطالب بالحصول على ثقافة اقتصادية عامة في اطار المقرر الدراسي.

- ان المقياس يدرس خلال سداسي واحد من مسار الطالب، وهو السداسي الثاني جذع مشترك، فيستوجب الاختصار.

والله الموفق والمستعان

## مقدمة

إن القانون، الاقتصاد، والسياسة، ثلاثية متعددة الأبعاد والدلالات ومن اكثر الكلمات والمصطلحات تداولا في عالمنا المعاصر. اهتمت بها مختلف الدراسات العلمية والأبحاث الأكاديمية، ومراكز الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى مخابر البحوث الجامعية... وغيرها. هذا الى جانب اهتمامات كبرى من طرف وسائل الاعلام المتعددة والمتباينة من مسموعة ومرئية الى فضائية ورقمية افتراضية. ذلك لأنها مصطلحات لها أبعاد ودلالات تأثيرية عميقة بالنسبة لعنصرين أساسيين، هما: الدولة، كشخص اعتباري يتمثل في هياكل ومؤسسات عمومية وخاصة بالدولة. ثم أفراد المجتمع، المعبر عنهم قانونا بالأشخاص الطبيعيين، فتتأثر حياتهم المتنوعة في أشكالها وأنماطها، فهي دون شك تؤثر وتنشئ تلك العلاقات والروابط المتشابكة فيما بينها.

وعليه، فإن تلك العلاقات الثلاثية بين القانون، الاقتصاد، والسياسة المتداخلة والمتشابكة أحيانا، والمتباينة أو الغامضة أحيانا أخرى، دفعتنا الى حتمية تفكيك هذه العلاقات وتوضيحها أكثر، واعتبارها المنطلق المحوري لتسهيل الدراسة والبحث فيها بعمق. وفي هذا الصدد نشير الى أنه، لا يوجد اقتصاد دون تدخل القانون باعتباره تشريعا ضابطا لمختلف النشاطات والأعمال الاقتصادية، لتنظيم أحكامها وتحديد آلياتها لكي يضمن تحقيق أهدافها. وفي المقابل لا توجد سياسة اقتصادية تنتهجها دولة من الدول، دون وضع مخطط اقتصادي قريب او بعيد المدى تعتمده سلطة سياسية عامة تمثل الدولة.

وضمن دائرة الروابط المتداخلة، نجد ان الاقتصاد يتجاذب مع القانون ويخضع له أحيانا لمنحه القوة في الوجود، والالزام في التنفيذ، ثم تتدخل السياسة في لرسمه في اطار خطة متكاملة وواضحة المعالم، وبالتالي، يرتكز الاقتصاد على أسس قانونية وعلمية يسعى من خلالها لتحقيق أهداف اقتصادية واضحة وملزمة للجميع لإشباع حاجات عامة، لصالح الفرد والمجتمع والدولة. وهكذا توصل "جاك لوكايو"[1] « Jaques Lecaillon »، الى فكرة تنطلق من تلك العلاقات الوثيقة بين الاقتصاد، القانون والسياسة، مفادها: أن الاقتصاد، علم يهتم بعمليات دائمة ومستمرة يعرفها ويتقنها جميع الناس. لأنها قرارات وتصرفات ضرورية في الحياة[2]. وقد وضح هذا الكاتب فهمه للإقتصاد بهذا المثال: "أن البيع والشراء الانتاج، الاستهلاك، المصاريف والاستثمارات، البحث عن عمل، القيام بعمل لضمان الحياة، شراء اسهم في الشركات والبورصات المالية، استيراد منتوجات التفاوض لشراء سيارة، او الحصول على امتياز بترولي، اتخاذ قرار بإنشاء مركز نووي او مصنع، تحديد قيمة عملة، او

[1]: Jacques Lecaillon: ولد في 18 أكتوبر 1925 في بلان. وبعد الدراسة الثانوية في سيدان ولافال وباو التحق بكليات الحقوق والآداب في نانسي وباريس. وتخرج منها، ثم عمل أستاذ مشارك في الاقتصاد. تتلمذ على يد الأكاديمي جان مارشال، وبدأ حياته المهنية في داكار(1952–1954) ثم في ليل (1954–1964) ومع بداية العام الدراسي 1964 تم تعيينه في كلية الآداب بباريس. أنهى حياته المهنية في جامعة باريس الأولى بانتيون السوربون. ترك العديد من الأعمال التحليلية والتقارير الاقتصادية المخصصة للمنظمات الدولية (منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلخ) وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل. شارك في العديد من المنشورات ذات الإلهام المسيحي (لاكروا، فرنسا الكاثوليكية...). الموقع الالكتروني: fr.wikipedia.org/wiki، تاريخ المعاينة:2024/04/19.

[2] : Jaques Lecaillon :Economie politique générale (présentation non mathématique) éditions CUGAS ; paris ; 1975, p 17

شراء رغيف خبز، كلها قرارات اقتصادية"[3]. لهذا فان الاقتصاد موجود في حياتنا، وعلى مستوى كل الاصعدة الاجتماعية، من اعلى الاختيارات السياسية الى اقل معاملة يومية، وهنا تكمن الصعوبة[4].

فنلاحظ ان الاقتصاد الذي تباشره سلطة الدولة لا يقل اهمية واستراتيجية عن ذلك الاقتصاد الذي يقوم به رب الأسرة في بيته لسد احتياجاته اليومية والسنوية. وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على مكانة الاقتصاد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء بالنسبة للسلطة السياسية او الأفراد في المجتمع. وكذلك بسبب تنوع مجالاته وانقسامه الى عدة تخصصات، منها: الاقتصاد الزراعي، العائلي، الصناعي، الكلي، الجزئي، والاقتصاد السياسي للتنمية، والاقتصاد السياسي..[5].

ومن خلال ذلك، تبين لنا ان فكرة الاقتصاد السياسي موجودة في حياتنا اليومية وربما دون الاهتمام بها، وذلك من خلال مختلف المعاملات والنشاطات الاقتصادية التي نقوم بها لسد الحاجات التي تفرض علينا من منطلق اهتمامنا باقتصادنا المنزلي.

وبالإضافة الى ذلك، فإن دراسة علم الاقتصاد السياسي، قد لا تقل اهمية عن علوم أخرى قريبة منه أو بعيدة عنه نسبيا، بحكم تداخلها وتقاطعها مع الأفكار التي طرحها او يطرحها والحلول التي يقدمها. كما أنه ومن دون شك، أن

---

[3] : Jaques Lecaillon : ibid, p 17

[4] : Jaques Lecaillon : ibid, p 17

[5]: د. اسماعيل محمد سلطان: الاقتصاد السياسي، ط/1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013م، عمان، الأردن، ص21.

الاقتصاد السياسي قد تأثر الى حد كبير بتطور الافكار الاقتصادية التي ظلت سائدة لعدة قرون، نتيجة تطور وقائع اقتصادية وأحداث سياسية معينة على الأقل قبل القرن الخامس(15) عشر الميلادي نسبيا، وقبل ميلاد ما اصطلح عل تسميته فيما بعد بالرأسمالية الاقتصادية، اين كانت دائرة الحياة الاقتصادية ضيقة ترتبط بالزراعة البدائية والاقطاعية، ثم تحولت الى الزراعة التجارية. التي تطورت لاحقا وأصبحت تعرف بالتيارات الفكرية التجارية والصناعية، بعد الاكتشافات والاختراعات التقنية التي أدت الى تفكير جديد وجاد شمل كافة مجالات الحياة، التي منها: المجال الاقتصادي بشكل خاص. فأدت تلك التطورات المبهرة والمتسارعة الى احداث انظمة اقتصادية أكثر تقدما وداعمة للحرية الفردية، في ظل الرأسمالية الصناعية التي احدثت تحولات كبيرة في الاقتصاد العالمي، لكن نتجت عنها سلبيات مضرة بطبقة العمال والمزارعين والطبقات الفقيرة، كانت سببا في التمهيد لظهور ما عرف بالفكر الاقتصادي الاشتراكي في مطلع القرن العشرين[6].

وفي ظل الافكار الاقتصادية المتسارعة، ظهرت عدة مدارس وتيارات فكرية اقتصادية، كونت ما اصطلح على تسميته بعلم "الاقتصاد". ثم بعد ذلك ناد اخرون بفكرة الاقتصاد السياسي، الذي حظي بالقبول في مجال السياسة والاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع وفي مختلف الدراسات الفكرية. وعليه، فمن المهم ان يدرس الطالب في العلوم القانونية الاقتصاد السياسي كعلم، ليتعرف على الافكار والمبادئ الاقتصادية، ويكون على صلة بالظاهرة

[6]: فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي – مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، ط/2، 1982، بيروت، لبنان، ص 84.

الاقتصادية التي لا تنفصل عن القانون، لأنه قد يتدخل لتنظيمها وحماية مراكزها القانونية. والحقيقة ان هذا التوجه هو انطلاقة لتطور الفكر القانوني ايضا، لربطه بالعلوم القريبة منه باعتباره علم لا يخرج عن دائرة العلوم الاجتماعية والانسانية بشكل عام.

من هذا المنطلق، اخذ الاقتصاد السياسي طريقه نحو الاهتمام ليس فقط في اوساط النخب الفكرية المقربة من سلطة اتخاذ القرار، وانما أيضا حظي بمكانة كبرى في الدراسات الجامعية، وأصبح يدرس في تخصصات الاقتصاد، القانون العلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وغيرها، نظرا لكونه ضمن محور العلوم الاجتماعية، ولارتباطه بالظاهرة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي الذي يهتم في الاساس بتلبية الاحتياجات ويبحث في ادارة الموارد الاقتصادية ويسعى لتحليل الحالات أو الظواهر المرتبطة بها.

ولهذا، نجد أن فكرة الاقتصاد السياسي يمكن ان تطرح تساؤلات متعددة ومن زوايا مختلفة. غير أن ما يهمنا وفق المقرر الدراسي لطلبة القانون، وما يمكن إثرائه في هذا الجانب، هو التساؤلات الآتية:

- ما هو علم الاقتصاد السياسي؟
- كيف نشأ الاقتصاد السياسي؟
- هل الاقتصاد السياسي علم قائم بذاته؟
- ماهي علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاخرى، وكيف تأثر بها؟
- ماهي الأفكار والمدارس والنظم الاقتصادية التي يستند اليها الاقتصاد السياسي في تأسيس نظرياته العلمية؟

- ما هو الاقتصاد الاسلامي؟ وما هي المبادئ والافكار التي يستند إليها في بناء نظرياته الاسلامية؟
- هل توجد علاقة بين علم الاقتصاد السياسي والاقتصاد الاسلامي؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة، وفق تحليل موضوعي، وشرح وافي لتسهيل الفهم والتحصيل لدى الطالب، اعتمدنا الخطة الآتية:

الفصل الاول: خصصناه للجوانب النظرية لعلم الاقتصاد عموما والاقتصاد السياسي بالخصوص. وهو بعنوان: نظرية الاقتصاد السياسي ومكانتها ضمن العلوم الأخرى. بحيث يتمكن الطالب من ضبط مصطلح الاقتصاد بشكل عام، والاقتصاد السياسي بصفة خاصة. وبالتالي، يستطيع الطالب أن يميز بين الاقتصاد السياسي والعلوم الاخرى القريبة منه أو البعيدة عنه، كما يمكنه التوصل الى ضبط العلاقة بين مختلف العلوم والاقتصاد السياسي.

الفصل الثاني: تم تخصيصه لتوضيح أهم الأفكار والنظم الاقتصادية التي بدأت تظهر منذ القرن السادس(16)عشر الميلادي بأوروبا، ونشأ معها علم الاقتصاد السياسي واستند اليها في رسم السياسات الاقتصادية ومعالجة الندرة. وبالنظر لأهمية الأفكار الاقتصادية والمدارس الفكرية المرتبطة بها، فقد تم تقسيمها حسب اطارها الزماني والمكاني، لرصد أهم التطورات المتباينة والنتائج التي شكلت الأسس والقواعد العلمية التي قام عليها علم الاقتصاد السياسي الحديث. وفي نفس الاطار: تطرقنا الى الاقتصاد السياسي في الفكر الاقتصادي الاوروبي المعاصر، وبينا أهم الأدوات المالية والمنظمات الدولية والاقليمية التي يرتكز عليها.

الفصل الثالث: تم تخصيص هذا الفصل لدراسة النظام الاقتصادي في الإسلام باعتباره نظام متميز وقائم بذاته، ومستقل عن الأفكار الوضعية التي طرحت بعده بعدة قرون، ونتج عنها الاقتصاد السياسي بمفهومه الرأسمالي، أو في اطاره الاشتراكي. وقد تم الاعتماد في دراسة الاقتصاد الاسلامي، على تحديد أصول نشأة الفكر الاقتصادي الاسلامي، ثم خصائصه والمرجعيات الفكرية التي ساهمت في تنظير قواعده وأسسه، وبعض تطبيقاته في الواقع الاجتماعي والاقتصادي:.

ومن اجل ذلك، جاء هذا الكتاب الذي يتألف من مجموعة محاضرات أعدت وألقيت على مسامع طلبة السنة الاولى جذع مشترك حقوق، خلال السنوات الدراسية: 2022/2021/2020م، والمعتمد من طرف المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة غرداية، بموجب مستخرج اجتماع المجلس العلمي رقم:178 مؤرخ في 01 فيفري 2024.

وإني أعترف بأن هذا الكتاب البيداغوجي، هو في حاجة الى المزيد من الاثراء والاضافات، وكان منهجنا في ذلك الرفق بالطالب، حتى لا يكون المقياس ثقيلا عليه فأردنا التركيز والاختصار المفيد.

# الفصل الأول

## نظرية الاقتصاد السياسي ومكانتها ضمن العلوم الأخرى

نتطرق في هذا الفصل، الى العناصر التالية:

أولا: مفهوم الاقتصاد السياسي بشكل عام، فنحدد المصطلح، ونعرف المعنى.

ثانيا: نضبط ونحدد أهم التعاريف والآراء الفكرية الواردة على المصطلح.

ثالثا: ندرس علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاخرى.

### المبحث الاول: مفهوم الاقتصاد السياسي بشكل عام

يقتضي هنا أن نعرف كلمة "اقتصاد" ومدلولها اللغوي والاصطلاحي، ثم نحدد المقصود بـ: "الاقتصاد السياسي" في الاصطلاح الحديث والمعاصر، بعدها نركز على ابراز بعض الآراء المؤيدة والمعارضة للفكرة من أساسها، كما هو الحال في الأفكار الاشتراكية والشيوعية الناقدة للفكر الرأسمالي.

#### المطلب الأول: تعريف الاقتصاد « Economy »

لتعريف "الاقتصاد"، نتطرق أولا: الى المعنى اللغوي للكلمة، ومنها نبحث في معنى الاقتصاد في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، ثم نحدد كلمة "اقتصاد" في اللغات الأجنبية، بعد ذلك، نحدد ما جاء من تعاريف اصطلاحية "للاقتصاد".

## الفرع الأول: الاقتصاد في اللغة العربية

جاء في المختار الصحاح للرازي أن الاقتصاد لغة، مشتق من كلمة "قَصد" وهو بين الاسراف والتقتير في الانفاق. والقصد في الشيء، هو العدل[7]. كما ورد في لسان العرب لابن منظور في مادة قصد، أن: الاقتصاد مصدر من اقتصد اقتصادا، يقال فلان مقتصد في النفقة أي لا يسرف ولا يقتر، والاقتصاد مرتبة ما بين الإسراف والتقتير[8]. وقال "اسماعيل حقي" في التفسير: والاقتصاد في اللغة، الاعتدال في العمل من غير غلو ولا تقصير[9].

## الفرع الثاني: الاقتصاد في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة

"**القرآن الكريم**": الذي هو كلام الله العلي القدير المنزه والمحفوظ والمنزل بالوحي على سيدنا محمد(صل الله عله وسلم) خاتم النبيين والمرسلين. يعتبر منهج شامل لكل جوانب الحياة للمسلمين ولكل انسان يبحث عن الطريق المستقيم. لهذا وردت عدة آيات قرآنية وفي مواضع متعددة تقربنا الى معنى الاقتصاد، والتي جاءت بلفظ "قصد" في حوالي ست آيات، نذكر منها:

1: الآية القرآنية:{**و أقصد في مشيك**}، سورة لقمان/الآية:19، بمعنى التوسط والاعتدال بين الاسراع والبطيء.

---

[7]: ابو بكر الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، ص 536.

[8]: ابن منظور – أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم الأنصاري : لسان العرب، مادة قصد، ص114، الجزء 12، المكتبة الاسلامية، الصفحة الالكترونية: https://www.islamweb.net/ar/library. تاريخ المعاينة: 2023/03/29

[9]: إسماعيل حقي البروسوي، تفسير روح البيان، مج/2، دار الفكر بيروت، لبنان، د ت ن، ص 1059.

2: الآية القرآنية:{**منهم أمة مقتصدة**}، سورة المائدة/الآية:66، بمعنى عادلة غير متغالية من القصد وهو الاعتدال[10].

وجاء في "تفسير روح البيان" لصاحبه "إسماعيل حقي: "أن منهم أمة مقتصدة، أي طائفة عادلة غير غالية ولا مقصرة..[11].

3: الآية القرآنية:{**ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد**}، سورة فاطر/الآية:32.

وقد جاء في تفسير الشيخ النابلسي، أن المقتصد في هذه الآية: هو الذي يجمع الحسنات والسيئات، او الذي يقف عند الحدود الدنيا، فيحل الحلال، ويحرم الحرام ويؤدي الصلوات الخمس، ويغض بصره عن الحرام، ويتحرى الحلال في دخله، ثم يعطي نفسه المباحات...[12]

4: الآية القرآنية:{فمنهم مُقتصدُ}سورة لقمان/الآية:32. فالمقتصد هنا- والله أعلم- هو المتوسط في العمل أو المعتدل فيه الذي لا ينحرف[13].

وفي السنة النبوية الشريفة، وردت بعض الأحاديث على لسان النبي (ص) وجاءت بمعاني الاقتصاد، نذكر منها:

---

[10]: مُحَمَّد غلي الصابوني: صفوة التفاسير، دار الصابوني، ط/11، 2012م، ص:329.

[11]: إسماعيل حقي البروسوي، مرجع سابق، ص 1059.

[12]:مُحَمَّد راتب النابلسي: تفسير النابلسي(تدبر آيات الله في النفس والكون والحياة)، م/10، مؤسسة الفرسان، ط/1، 1438هـ/2017م، الأردن، ص 287.

[13]:مُحَمَّد بلتاجي: الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الاسلامي، دار السلام، ط/1، 1428هـ/2007م، القاهرة، ص9.

1: حديث:{**ما عال من اقتصد**}[14]. وعال: بمعنى إفتقر. والاقتصاد أمان من الفقر. ولعل أصله من كثرة العيال[15].

2: حديث:{**ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده**} صحيح البخاري.

3: حديث:{**من احتكر فهو خاطئ**} صحيح مسلم.

4: حديث:{**إن الهدي الصالح والسمت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة**}. ورد في سنن ابن داود. والاقتصاد : أي سلوك القصد في الأمور القولية والفعلية والدخول فيها برفق..[16].

## الفرع الثالث: كلمة اقتصاد في اللغات الأجنبية

استعملت معظم اللغات الأجنبية كلمة "اقتصاد"، بمعناها التقليدي المستمد من الفكر اليوناني القديم، والمعنى الحديث، الذي تأثر بالمفهوم الواسع لكلمة "اقتصاد" خاصة في اللغة اللاتينية، واللغة الانكليزية « Economics»، ومصدرها من اليونانية في كلمة: « Oikonomos »، والمتكونة من كلمتين « Oiko » وتعني البيت

و« nomos »، ويقصد به التدبير[17].

---

[14]: مسند ابن حنبل رقم الحديث 4048. والطبراني.

[15]: رفيق يونس المصري: من أحاديث الاقتصاد(تسعون حديثا نبويا في الاقتصاد الاسلامي)، 2015م، د. د. ن، ص 12. الموقع الالكتروني:

https://drmasri.wordpress.com/2015/04/11 تاريخ المعاينة: 2023/04/09م.

[16]: محمد بلتاجي: مرجع سابق، ص10.

وتؤكد معظم الأبحاث والدراسات القانونية، السياسية والاقتصادية، أن الفيلسوف اليوناني "ارسطوا طاليس[18]"، يعتبر اول من استخدم هذا المعنى[19] لكلمة "اقتصاد" وحصر مفهومها في اقتصاد المنزل العائلي الذي كان سائدا في عصره، وما زال لحد الآن باعتباره النواة الأولى للاقتصاد.

## الفرع الرابع: الاقتصاد في الاصطلاح

لقد أثار مصطلح الاقتصاد جدلا فقهيا واسعا، نظرا لتداخله مع علوم قريبة منه واستخدامه في مجالات واسعة. فمن الصعب الاستقرار على رأي واحد للوصول الى تعريف شامل. ولهذا لابد من البحث في مختلف الآراء الفكرية التي قدمت تعاريف للاقتصاد، نتطرق الى أهم ما جاء منها:

تعريف: "بول لوروا بوليو"[20] « Paul Leroy-Beaulieu»، الذي صاغه في القرن التاسع(19)عشر الميلادي، وذهب الى ان الاقتصاد: "علم يبحث في القوانين

---

[17]: سعيد على العبيدي: الاقتصاد الاسلامي، ط/1، 2011، دار دجلة، عمان، الأردن، ص 22.

[18]: **أَرِسْطُو**(بالإغريقية: Ἀριστοτέλης) (384 ق.م- 322 ق.م) أو أَرِسْطُوطَالِيس أو أرسطاطاليس الملقب بالمعلم الأول، هو فيلسوف يوناني وتلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر. ويعد مؤسس مدرسة ليقيون ومدرسة الفلسفة المشائية والتقاليد الأرسطية، وواحد من عظماء المفكرين. تغطي كتاباته مجالات عدة، منها: الفيزياء، الميتافيزيقيا، الشعر، المسرح، الموسيقى، المنطق، البلاغة، اللغويات، السياسة، الحكومة، الأخلاقيات، علم الأحياء وعلم الحيوان. كان لفلسفته تأثير فريد على كل شكل من أشكال المعرفة تقريبًا في الغرب، ولا يزال موضوعًا للنقاش الفلسفي المعاصر. الموقع الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki

[19]: عبد الله ساقور: الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004م، ص 9.

[20]: ولد بـ « Saumur » في:1843/9/12، ودرس في ليسيه بونابرت بباريس، ثم حصل على إجازة في الحقوق بجامعة باريس، تابع دراسته في بون وبرلين. وبعد عودته إلى فرنسا، درس الاقتصاد. في 1870 حصل على جائزة من المعهد عن أطروحته حول النظام الاستعماري للشعوب الحديثة، والتي توسع فيها ونشرها في

العامة التي تسيطر على نشاط الجهود البشرية في سبيل انتاج واستعمال الأرزاق التي لا تمنحها الطبيعة للإنسان عفوا ولا مجانا"[21].

وقد وجه "أحمد السمان"، انتقاده لهذا التعريف، واعتبره تعريفا لا يستند الى الواقع، على أساس أن علم الاقتصاد ليس بعلم انتاج الثروة، الذي تختص به علوم اخرى، كالميكانيك والفيزياء والكيمياء. كما انه علم لا يعني" بجميع القوانين التي تسيطر على نشاط الجهود البشرية.."، بل يقتصر على الخدمات والجهود التي تقوم بوظيفة اقتصادية لها قيمة في التبادل والتجارة. ولذلك جانب الصواب كل من "ماك كوللوك" و"سليغمان" حين عرفا علم الاقتصاد بأنه: "علم القيمة" [22].

كما أنه: ذلك العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين اهداف ووسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة[23]. وبالرغم من الانتقادات الموجهة لتعريف "بول لوروا بوليو" يتضح لنا ان العمل والانتاج لا يتحققان الا بالجهد الانساني المبذول، ولا يتوقف عند ما تجود به الطبيعة من خيرات.

---

1874. في 1873 لقب بـ: L'Économiste français ، ثم انتخب عضوا في أكاديمية العلوم الفكرية والسياسية، وعضوا في جمعية الاقتصاد السياسي، ثم رئيسا لها في 1911، وأصبح زعيما للاقتصاديين الليبراليين. نشر دراسات حول أجور العمال والإدارة المحلية وعمل النساء العاملات في النشاط الصناعي. توفي في باريس بتاريخ 1916/9/12 https://fr.wikipedia.org/wik تاريخ المعاينة 2023/22/05.

[21]: أحمد السمان: موجز الاقتصاد السياسي، ج/1، مطبعة الجامعة السورية، 1367هـ/1948م ، ص 7.

[22]: أحمد السمان: نفس المرجع السابق، ص 7.

[23]: نفسه: ص 22.

ومن جانب آخر، اعتقد البعض أن الاقتصاد، هو: دراسة لنشاط الانسان في استعماله موارده النادرة التي تصلح لإشباع حاجاته المتعددة[24].

وقد عرفه ايضا، "ليونيل روبنز" « Lionel Robbins »، بأنه: علم يهتم بدراسة السلوك الانساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات[25].

في ظل ما سبق ذكره، يمكن القول أن الاقتصاد: علم يرتكز على كل عمل أو نشاط ذو قيمة، يبذله الانسان وفق الوسائل المتاحة لسد احتياجات مادية.

## المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد السياسي « Political Economic »

قدم باحثون في الاقتصاد السياسي، تعاريف خاصة واعتبروه علم مستقل بذاته وميزوه عن الاقتصاد والسياسة. ومنهم من قدم انتقادات لاذعة في هذا الشأن واعتبروه غير موجود أصلا. وفي ظل تباين الآراء واختلاف وجهات النظر حول هذا المصطلح نحاول عرض البعض منها، للوصول الى تعريف واضح للاقتصاد السياسي:.

### الفرع الاول: الاقتصاد السياسي في الاصطلاح القديم

لقد ساد في المجتمعات القديمة نظام اقتصادي تقليدي ذو طابع زراعي وبالرغم من تدخل سلطة سياسية لتنظيم شؤون الاقتصاد وضبط علاقاته التجارية والاقتصادية، خاصة في المجتمعات الشرقية التي سبقت الغرب في

---

[24]: توفيق سعيد بيضون: الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط/3، 1414هـ/1994م، بيروت، ص 18.

[25]: أحمد بركات: مدخل الاقتصاد، دار بلقيس، 2014، الجزائر، ص4.

الكثير من النظم الاجتماعية والاقتصادية ووضعت قوانين متنوعة تخاطب المجتمع ومتأثرة بالكتب السماوية.

وعليه، فان مصطلح الاقتصاد السياسي لم يكن معروفا بالرغم من وجوده في حياة الناس، لكنه مع ذلك ظل محصورا في المفهوم العام للاقتصاد.

## الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي في الاصطلاح الحديث

ذهب أغلب المختصين والباحثين في الاقتصاد والقانون الى ان اول من استخدم مصطلح "الاقتصاد السياسي" في ثوبه الحديث، هو: "انطوان دي مونكرتيان" [26] « Antoine de Montchrestien » (1575-1621م)، في كتابه" دراسات في الاقتصاد السياسي"، لتمييز دراساته البحثية عن افكار فلسفية اقتصادية طرحها قبله فلاسفة اليونان، امثال: "ارسطو"، باعتبار الاقتصاد مسائل تعالج قواعد ادارة المنزل العائلي. فأراد ان يخرج المصطلح من مفهوم ضيق وقديم الى مفهوم يتميز بالحداثة والاتساع ليشمل اقتصاد الدولة

[26]: أنطوان مونكريستيان: ولد في فاليز « Falaise» عام 1575 وقتل في توراي « Tourailles» في 7 أكتوبر 1621، وهو شاعر وكاتب مسرحي واقتصادي فرنسي. وهو أول من استخدم مصطلح "الاقتصاد السياسي". قدم عمل جبار للاقتصاد الصناعي من خلال طرح فكرة الاقتصاد السياسي. الذي ظهر كمصطلح ومفهوم في كتابه "أطروحة في الاقتصاد السياسي" الذي أشار فيه بالتحديد إلى علم إنتاج وتوزيع الثروة على مستوى الدولة. ويحتوي على أربعة أجزاء– التصنيع والتجارة والملاحة ورعاية الأمير– الأطروحات التجارية، التي تطورت في القرن17م. ولزيادة ثروة الأمة، حث على العمل الإلزامي، وكذلك إلى التنمية الجديدة والصناعة والتجارة إلى جانب الزراعة. وملخص أفكاره أن الأمر يتعلق بإثراء الدولة، من خلال التنمية الصناعية. ويجب على الدولة أن تكون قدوة من خلال إنشاء أنشطة كبرى مثل المصانع. كما يدعو إلى تدخل الدولة لتنظيم المهن ووضع سياسة جمركية تدافع عن مصالح البلاد. الموقع الالكتروني: https://fr.wikipedia.org/wiki

وحاجات الافراد. فكانت اضافة وصف كلمة "السياسي" الى "الاقتصاد" كإشارة الى انه علم يدرس ظواهر ثروة الدولة، لا ثروة الاسرة او قواعد تدبير المنزل. وبذلك يكون "مونكرتيان"، قد أخرج المفهوم من الدائرة الضيقة والجامدة التي تجرد الدولة من هذا التفكير اليوناني، الى دائرة الاقتصاد الذي تمارسه الدولة بالمفهوم الحديث.

اما الغرض الثاني من هذا المفهوم المونتيكرتياني، فكان يغلب عليه الطابع السياسي أكثر من كونه اقتصادي او اجتماعي. الذي جاء في أوائل العصر الحديث، لمنح المبرر الفكري لسلطة الدولة من اجل التدخل في الاقتصاد بشكل عام، بعد ان كانت غائبة عنه. ومن ثم بدأ معظم الكتاب في العصر الحديث يبحثون في الوسائل التي تبرر للدولة التي لا تمتلك المعادن النفيسة ان تحصل عليها فتحفظ بذلك مكانتها في التجارة الخارجية[27].

ولذلك، أكد البعض أن الاقتصاد السياسي عند " مونكرتيان": هو تحديد معالم السياسة التي يجب ان تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها ومن اغناء نفسها [28]. وعليه، نجد أن " مونكرتيان" قد مهد الطريق لانتقال المصطلح السياسي للاقتصاد الى المملكة المتحدة (انكلترا)، حين أقبل على استخدامه أساتذة الاقتصاد، كـ: "وليام بتي"[29]« William Petty» ، و"جيمس ستيوارت

---

[27]: مُحَمَّد عادل زكي: نقد الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي، 2020م، المملكة المتحدة، ص 9.

[28]: فتح الله ولعلو: مرجع سابق، ص 24.

[29]: وليم بيتي": (1623/05/26– 1687/12/16): اقتصادي انجليزي برزت مكانته أثناء عمله في تطوير وسائلً فعالة لمسح الأراضي المصادرة لفائدة الجنود. كما اشتهر بنظرياته الاقتصادية وطرق الحساب السياسي وفلسفة «مبدأ عدم التدخل». تأثر بـ: "توماس هوبز"، الذي عمل مساعدًا له. ووفقًا لهوبز، فإنه يجب على النظرية أن تستوفي المتطلبات العقلانية «للسلام المدني والوفرة المادية». بينما ركز "هوبز" على السلام، اختار

ميل[30]" « James Mill » في كتاباتهم الاقتصادية، التي اعتبروا فيها الاقتصاد سياسيا، لأنه يهدف الى حل مشكلات عملية مختلطة بالسياسة، كنمو الثروة ومتطلبات الحكم الصالح ودعم قوة السلطة [31].

وفي جانب أخر قد يبدو أنه أكثر وضوحا، عرف آخرون الاقتصاد السياسي، بأنه: علم الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالثروات. بمعنى الموارد المتاحة لإشباع حاجات الانسان. ودراسة العناصر الملائمة لإنتاج هذه الموارد، كالطبيعة، والعمل، ورأس المال. والاجور المختلفة وتبيان كيف يتم تبادل المنتوج، بدراسة النقود، الائتمان بمظاهره المتعددة، الآثار المترتبة عن التجارة، والبنوك...الخ [32]. وفي رأي أخر، ذات خلفية تاريخية أو ما سميت بالحضارة المنتجة للاقتصاد

---

"بيتي" الرفاهية. ثم "فرانسيس بيكون". الذي اعتبر الى جانب "هوبز" علم الرياضيات أساس العلوم العقلانية. لكن "بيتي" اتبع نموذج علم الظواهر القابلة للقياس، فجاء بموضوع جديد باسم «السياسة الحسابية»، فكتب حول الاقتصاد في مجال الضريبة، والثروة الوطنية، والعرض النقدي، وسرعة التداول وقيمته، وسعر الفائدة، والتجارة الدولية والاستثمار. جمعت عام 1899 في كتاب "الكتابات الاقتصادية للسير وليم بيتي"). المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki. 2023/03/15.

[30]:"جيمس مل أو جيس ميلن": (1773- 1836)، مؤرخ، اقتصادي، سياسي، وفيلسوف اسكتلندي، من مؤسسي المدرسة الراديكالية. من أعماله: كتاب: "تاريخ الهند البريطانية"(1817)، تناول فيه حكم الهندوس والمسلمون والبريطانيون، متبعا مقاربة نظرية بدلًا من المقاربة التجريبية بالرغم من انه لم يزر الهند مطلقًا، بل اعتمد فيه على مواد وثائقية وسجلات الأرشيف، مما عرض كتابه للنقد. ثم كتاب: "عناصر الاقتصاد السياسي" (1821). وكتاب: "تحليل ظواهر العقل البشري"(1829). عرف بدفاعه عن شركة الهند الشرقية(1831و1833)، خلال النزاع لتجديد ميثاقها. كما لعب دورًا كبيرًا في السياسة البريطانية، في اطار تأسيس «الراديكالية الفلسفية». تأثر بآراء صديقه دافيد ريكاردو.
الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ:2023/04/09.

[31]: عادل احمد حشيش وآخرون: أساسيات الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق، ص 32.

[32] :Julien Boitel et René Foignet : Notions d'économie politique, librairie de la grave, paris, 1920, page 1.

السياسي(المسيحية الرومانية، المجد الروماني، العلم اليوناني)، توصل محمد عادل زكي، الى ان الاقتصاد السياسي، ولد وتشكل في ظل الحضارة الرومانية واليونانية، باعتباره:(علما تجريديا، يعتمد على تصنيف الظواهر، محل انشغاله، مع الغلو بها عن كل ما هو غير مؤثر في الظاهرة محل البحث. فهو يستبعد الثانوي، ويجمع المتشابه، ويستخلص المشترك، ويستنتج الأصول الواحدة، دون انشغال بالتفاصيل التي تعوق الفهم الناقد للظاهرة الاجتماعية موضوع بحثه. وكذلك دارسة للظاهرة الاجتماعية محل انشغاله بمعزل عن الدين الذي أمسى مرفوضا وجوده الاجتماعي...رفضا للمسيحية نفسها لتسلط رجال الدين وتحررا من قهر الكنيسة التي احتكرت الحقيقة الاجتماعية )[33].

وأيا ما كانت أوجه الخلاف في الرؤى حول فكرة الاقتصاد السياسي، يمكن القول: ان هذا العلم نشأ على أساس أنه أداة فكرية علمية تتكفل بها سلطة سياسية، تقوم من خلالها بدراسة الظواهر الاقتصادية ومحاولة ايجاد الحلول لمشكلاتها المطروحة من أجل إشباع حاجات عامة.

### الفرع الثالث: التعريف المعاصر للاقتصاد السياسي

بعد التطور الفكري والعملي الذي عرفه الاقتصاد السياسي، ومن منطلق ارتباطه بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، تغيرت مفاهيمه السابقة عند المفكرين المعاصرين، وأصبح ينظر اليه من عدة زوايا لها ارتباط ثلاثي بين الماضي والحاضر والمستقبل. ولهذا عرفه البعض، بأنه: تحضير الجهاز الفكري الذي يمكن ان نأمل باستخدامه في الفهم الواسع، المفتوح للمادية التاريخية،

[33]: محمد عادل زكي: مرجع سابق، ص 22.

من اجل تحليل الماضي والحاضر، ومواجهة استراتيجية مستقبلية(تحديد المشروع المجتمعي واستراتيجيات المراحل الضرورية والممكنة للتقدم في اتجاهه)[34]. في حين، ذهب البعض الآخر ومنهم: "ويليام ستانلي جيفونس"[35]، الى أنه: علم يبحث في ثروة الشعوب والاسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة اخرى في السعادة والرفاهية، والغرض منه الارشاد الى ما ينبغي القيام به لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر المستطاع. وإيقاف كل واحد على الوسائل التي توصله الى اقتطاف ثمار عمله [36].

ومن ناحية أخرى، عرفه الاستاذ: "اسماعيل محمد سلطان"، بأنه: علم يبحث في تحقيق اشباع حاجات المجتمع او الدولة بطريقة قائمة على الحصول على ما يلزم لأبناء المجتمع من حاجاتهم التي تعتبر نادرة نسبيا عن طريق استخدام السياسة في اقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التبعية السياسية او النقدية او الاقتصادية وتحقيق الاستقلال في الرأي السياسي والاقتصادي.. [37]. كما عرف آخرون الاقتصاد السياسي، على أنه علم: (يرتبط من جهة بدراسة

---

[34]: سمير أمين، ترجمة: د. فهمية شرف الدين: الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، دار الفارابي، ط/1، 2002م، بيروت، ص14.

[35]: وليم ستانلي جيفونس (بالإنجليزية: William Stanley Jevons) (1835 – 1882 م) هو عالم منطق واقتصادي إنكليزي، وأستاذ بجامعتي مانشستر ولندن، وواحد من أوائل من استخدموا المنهج الرياضي في التحليل الاقتصادي، ولم يحرره هذا من ربقة الفهم المادي الفج للاقتصاد (الأزمات مثلاً)، وكان في المنطق من أتباع جورج بول برغم أنه أشار إلى المثالية في الحسابات المنطقية عند بول، وكان جيفونز واضع أول وأبسط آلة منطقية، وقد مالت نظريته في المعرفة إلى اللاإدارية. له كتاب بعنوان «النظرية الرياضيّة العامة في الاقتصاد السياسي» (1862). نقلا عن: ويكيبيديا.https://ar.wikipedia.org / تاريخ المعاينة، 2023/11/22.

[36]: ويليام ستانلي جيفونس: ترجمة، علي ابو الفتوح وآخرون: الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي، 2014م، القاهرة، ص9.

[37]: اسماعيل محمد سلطان: المرجع السابق، ص 27.

الفرد، ومن جهة اخرى، ببداية طريقة التفكير الاقتصادي باعتباره وسيلة وأكثر منه نظاما، أي انه جهاز يعتمد على العقل واسلوب فني يعتمد على التأمل والتفكير، الذي يمكن صاحبه من استخلاص نتائج صحيحة)[38].

وعلى خلاف ذلك، ذهب "أوسكار لانكة" « Oskar Lange »، الى أن الاقتصاد السياسي يهتم بالقوانين الاجتماعية للانتاج والتوزيع، فهو يعالج انتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين: أولئك الذين يستعملون السلع لاشباع حاجاتهم الفردية أو الجماعية، ولا يبحث في فعل الاستهلاك ذاته... فالاستهلاك زمعه الخدمات يحددان مجال اهتمام الاقتصاد السياسي[39].

نستخلص مما سبق، ان الاقتصاد السياسي: علم قائم بذاته يرتكز على مجموع الوسائل الفكرية والعلمية المتاحة التي تتخذ لتدبير الشأن الاقتصادي المطلوب ومعالجة الظاهرة الاقتصادية باعتبارها مشكلة قائمة او ستقوم مستقبلا، سواء تعلقت بالندرة الاقتصادية او الثروة او البطالة او ارتفاع الأسعار...وغيرها. فهو لذلك، علم يُرشد الدولة والمجتمع الى الحكمة والتبصر بالأمور الاقتصادية عموما، والسعي لاتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب ودون اطالة، لإشباع الحاجات الضرورية العامة.

---

[38]: مُحَّد السعيد بوقابس: كيف يمكن للجزائر ان تقوم بقفزة نوعية من دولة نامية الى دولة عصرية في ظرف 5 سنوات، دار العباقرة، طبعة: 2010م، 1430هـ، ص 79.

[39]: أوسكار لانكه: تعريب، مُحَّد سلمان حسن: الاقتصاد السياسي-عملية الانتاج والنظم الاجتماعية، دار الطليعة، ط/4، 1982ن بيروت، ص 50.

## المبحث الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية والتجريبية

إذا كان الاقتصاد السياسي في الاساس مصدره علم الاقتصاد بشكل عام الذي يرتكز ويهتم بالدراسات المتعلقة بنشاط الانسان وجهده الخاص لإشباع حاجاته المتعددة. فإنه أيضا قد تأثر بمختلف العلوم سواء كانت قريبة منه أو بعيدة عنه، والتي هي من دون شك تلتقي مع بعضها البعض، وقد يتقاطع ويتباين معها الاقتصاد السياسي في الجزئيات أو بعض الكليات، وذلك في مواضيع محددة واهتمامات متقاربة ومتعددة، لعدة اعتبارات وعوامل ومقتضيات، قد تكون سياسية، اقتصادية قانونية، واجتماعية، او علمية... وهي المسائل التي تقتضي توضيحا أكثر، من خلال العناصر الموالية.:

### المطلب الأول: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية

نبحث في هذا العنصر مختلف العلاقات التي تربط علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية، التي تعتبر نسبيا الأكثر قربا منه مقارنة مع العلوم التجريبية، وهي التي استمد منها مختلف الأفكار والنظريات والأسس العلمية.

#### الفرع الاول: الاقتصاد السياسي والعلوم الاقتصادية

تفرع علم الاقتصاد بوجه عام منذ نشأته وتطوره الى عدة حقول علمية وذلك بسبب التطورات الحاصلة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فأنتج مجموعة من الحالات التي يدرسها الاقتصاد بحسب تنوعه وهي:

- الاقتصاد الكلي: هو ذلك الاقتصاد الذي تنحصر اهتماماته في المؤشرات العامة للاقتصاد، كالبطالة والنقد والدخل والأسعار والتنمية...إلخ.

- الاقتصاد الجزئي: وهو الذي يهتم ويدرس سلوك الأطراف الاقتصادية المتفاعلة مع الظاهرة الاقتصادية، كالدولة والمؤسسة والأسرة.

- الاقتصاد القياسي: وهو نوع من الاقتصاد ظهر من أجل السهر على تحديد المناهج والأساليب الكمية الاقتصادية.

- الاقتصاد المجالي: وهو الاقتصاد يرتكز على الاهتمام بالمنتوج الاقتصادي الذي يتميز بالندرة، ويسعى لدراسته ويقدم الحلول.

- اقتصاد التنمية: الذي يرتكز على النظريات ومختلف الوسائل والأدوات التي تحقق التنمية الاقتصادية في الوسط المستهدف[40].

والأصناف الاقتصادية أعلاه، تعتبر علوم بحد ذاتها تهتم في مجملها بدراسات اقتصادية في نواحي أو مجالات محددة ومركزة. وتعتبر في نفس الوقت من اهم العلوم التي لها صلة بالاقتصاد السياسي، وهي التي يستفيد منها كثيرا في معالجة الظواهر الاقتصادية، كمشكلة البطالة وندرة السكن وتوفير العقار وتوجيهه نحو الاستثمار وغيرها. والعكس صحيح فان العلوم الاقتصادية ايضا تتأثر بالاقتصاد السياسي، ويمكن القول أنها علاقة تبادلية بينهما[41].

وبالتالي، لا يمكن قيام اقتصاد سياسي دون الرجوع الى الاقتصاد الكلي لتفسير وتحليل المؤشرات الاقتصادية العامة، التي تفرض نفسها على الاقتصادي والسياسي لاتخاذ الاجراءات المناسبة للوصول الى الحلول. منها

[40]: احمد بركات: مرجع سابق، ص 15.

[41]: عبد الله ساقور: مرجع سابق، ص 32.

معالجة مشكلات التنمية المستدامة وتحليل المخاطر النقدية، وضبط مستويات الدخل العام، والتدخل في تحديد الأسعار، وغيرها.

## الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ

يرتبط الاقتصاد السياسي، بعلم التاريخ ويلتقي معه في ميادينه المتنوعة والمتوغلة في اعماق التاريخ الذي مرت به مختلف الحضارات الانسانية، ذلك لأن الظواهر والوقائع الاقتصادية التي حدثت في حاضر أي مجتمع أو أمة أو حضارة ما، هي في الأصل قد تحولت الى الماضي وأصبحت من التاريخ، بعد ان كانت وقائع حاضرة يعايشها المجتمع، وبالتالي، فان مختلف الظاهر الاقتصادية التاريخية يمكن ان تكون قابلة للإسقاط على واقعة من الحاضر او قد تقع في المستقبل، ويستفيد منها السياسي والاقتصادي والمؤرخ... ولأن المؤرخ يسعى دوما لمعرفة الأحداث والوقائع ويفسرها للوصول الى الحقيقة التاريخية ويقوم بتدوينها وحفظها في ذاكرة أمة من الأمم او حضارة انسانية.

كما ان الاقتصادي في الغالب يكون في حاجة لتوظيف نتائج الوقائع الاقتصادية من حيث الزمان والمكان، فيسعى اليها باستخدام المنهج التاريخي لتحديد جذور وأصول المشكلة الاقتصادية في محاولة منه لأخذ العبرة منها ولإيجاد الحلول الصالحة لها. وكتطبيق لذلك، نجد أن بعض الباحثين في علم الاقتصاد ككل والاقتصاد السياسي بالأخص، استندوا الى المنهج التاريخي الذي أوصله الى الفكرة المنشودة في البحث، ومنهم: "الامام المقريزي" الذي بدأ علمه كمؤرخ ومن خلال الوقائع التاريخية استطاع التوصل الى حلول اقتصادية لمشكلة الغلاء وانخفاض قيمة النقود في عصره.

وكذلك "الكونت موكريتيان"، الذي درس فكرة الاقتصاد المنزلي المطبق في مراحل الحضارة اليونانية الغابرة، فقلب المعادلة المنزلية، فتوصل في بحثه الى فكرة اقتصاد الدولة بدلا من الاقتصاد المنزلي أو العائلي، ومنه أطلق مصطلح "الاقتصاد السياسي" الذي لقي قبولا في أوساط المفكرين والسياسيين.

## الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي وعلم الجغرافيا

يحتاج علم الاقتصاد السياسي الى مختلف الدراسات والأبحاث التي تقدم في اطار علم الجغرافية، خاصة تلك الأبحاث والدراسات الجغرافية المرتبطة عموما بعمليات الإنتاج والعمل والسكان وتحديد مناطق جغرافية تتوفر فيها الثروات الطبيعية والمعدنية والموارد المائية، والأراضي الصالحة للزراعة وغيرها..

كما ان الاقتصاد على العموم والاقتصاد السياسي بالخصوص، يحتاج الى علم الجغرافية والاحداثيات والخرائط لتوفير المعلومات الضرورية والمرتبطة بالشروط الطبيعية والبشرية لتركيز النشاط الاقتصادي موضوع الدراسة والسعي من خلالها لتقديم الحل. وعلى العموم، فان الجغرافية بهذا المفهوم تشكل الوسط أو البيئة التي تستقطب الأنشطة الاقتصادية حسب المؤشرات الجغرافية الدالة على تواجد عناصر الانتاج[42]. والتي يحتاجها الاقتصادي لحل المشكلات القائمة او التي ستقوم مستقبلا.

[42]: رفيقة حروش: الاقتصاد السياسي، دار الامة، ط/2016م، الجزائر، ص 35.

## الفرع الرابع: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الديموغرافيا

الديموغرافيا: علم يهتم بالإنسان، ويقصد به: ذلك العلم الذي يهتم بقضايا السكان، من حيث مستويات الخصوبة، حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، التخطيط العائلي تحديد النسل، نمو المواليد والوفيات ومتوسط الأعمار[43].

وعليه، فعلم الديموغرافيا حديث النشأة ظهر نتيجة تطور النمو السكاني وازدياد حركات الهجرة من الأرياف الى المدن لطلب العمل او البحث عن الاستقرار الاجتماعي، أو ظروف انسانية أخرى. وهي القضايا التي تطرح مشكلات وتحديات اقتصادية كبرى، ما زالت الى حد الآن مستعصية على الكثير من الدول، ومن هذه المشكلات:

- ازدياد معدل المواليد في بعض المناطق وانخفاض الوفيات، ما أدى الى التضخم السكاني في المدن
- ارتفاع في نسبة البطالة
- انتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة، والتي تهدد المنظومة الصحية.

ومما لا شك فيه ان حلول هذه مشكلات يكون لها تصور اقتصادي، واجتماعي من خلال الاستفادة من البيانات والاحصائيات والمناهج المعتمدة في علم الديموغرافيا. باعتبار انها مشكلات اقتصادية تستوجب التدخل بالدراسة والتحليل بواسطة أدوات علم الاقتصاد السياسي.

---

[43]: علي احمد صالح: المدخل للعلوم الاقتصادية لطلبة السنة الاولى علوم قانونية LMD، منشورات كليك، ط/2016، الجزائر، ص21.

## الفرع الخامس: الاقتصاد السياسي وعلم النفس

بما أن الاقتصاد التقليدي انطلق من ارضية نفسية وانانية، معتبرا ان التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية ومدى تعلق الفرد بضرورة اشباع رغباته المادية، فإن الاقتصاد السياسي يكون أولى بالاستعانة بعلم النفس لدراسة سلوك المستهلكين ومعرفة احتياجاتهم للمواد الضرورية وتحليل نفسيتهم نحوها وطرح كيفية تلبيتها لهم وكيفية استهلاكها، وكذلك التوصل الى محاربة السلوك الضار بالاقتصاد كالاحتكار، ورفع الاسعار والمضاربة غير المشروعة، وتشخيص أسبابها لإيجاد الحلول المناسبة. كما ان لعدة ظواهر اقتصادية، مثل: الظواهر النقدية أو القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها[44].

## الفرع السادس: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

اذا كان الاقتصاد السياسي، يهدف الى ادارة الموارد النادرة في مجتمع انساني معين ويسعى لتلبيتها ومعالجتها بشكل علمي وعقلاني ومن جانب آخر، يدرس مختلف التصرفات الانسانية وانواع السلوك الاجتماعي. فان علم الاجتماع يختص في دراسة الظاهرة الاجتماعية ومختلف العلاقات والانظمة المرتبطة بها. وهنا تظهر العلاقة الوثيقة بينهما، فيكون الاقتصادي في حاجة لعلم الاجتماع لتفسير الظاهرة الاجتماعية والاستعانة بها لطرح الحلول للظاهرة الاقتصادية، والعكس صحيح بالنسبة لعالم الاجتماع الذي يحتاج الى الاقتصاد السياسي لتحليل الظاهرة الاجتماعية.

---

[44]: فتح الله ولعلو: مرجع سابق، ص 38.

ولهذا تأثر علم الاجتماع بالظواهر الاقتصادية والسياسية، وانبثق عنه فروع قريبة من الاقتصاد السياسي، منها: علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، لتشابك العلاقات معه وارتباطها بالنشاط المتصل بالإنتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع النادرة والخدمات[45].

وعلى هذا الأساس، يكون الخبير الاقتصادي في حاجة لدراسة المجتمع للوصول الى احتياجاته الاقتصادية ومحاولة تلبيتها واستباق الازمات التي يمكن ان تنتج عنها، فيكون أقرب الى فهم المشكلة ويتمكن من تقديم الحلول المناسبة لها.

### الفرع السابع: الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية

في السياسة: جاء في لسان العرب: والسوس، الرياسة، يقال: ساسوهم، سوسا واذا رأسوه، قيل: سوسوه وأساسوه. وساس الأمر سياسة: قام به[46]. واصطلاحا، هي أمر ونهي واستصلاح وإرشاد ممن وهب سلطانا دينيا أو دنيويا[47].

كما يقصد بالسياسة: القيام على الرعية بما يصلح شؤونها العامة في الدنيا والآخرة، وفي الداخل والخارج[48].

---

[45]: عبد الله ساقور: مرجع سابق، ص 35.

[46]: أحمد عبد السلام: دراسات في مصطلح السياسة عند العرب، الشركة التونسية للتوزيع، 1978م، تونس، ص11.

[47]: أحمد عبد السلام: نفس المرجع، ص13.

[48]: أبو عبد الله مُحَمَّد بن الأزرق الأندلوسي: تح، مُحَمَّد بن عبد الكريم الجزائري: بدائع السِلك في طبائع الملك، ج/1، دار الوعي، ط/1، 2017، الجزائر، ص11.

والسياسة في الفكر المعاصر، هي تلك الاجراءات والخطوات التي يقوم بها القائد في الميدان وفي موقع العمل للتأثير في سلوك الآخرين لتحقيق الاهداف الاستراتيجية[49].

وبالتالي، فانه يوجد ترابط بين الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية من عدة اوجه فاذا كانت السياسة تبحث في مسائل الحكم والانظمة السياسية، فان السلطة السياسية تكون في حاجة دائمة لعلم الاقتصاد السياسي من أجل رسم السياسة الاقتصادية العامة التي تتبناها الدولة، فالخبير الاقتصادي هو الذي يستطيع تقديم النصائح والتقارير ورسم السياسات في كيفية استغلال الموارد والثروات الطبيعية والامكانيات الاقتصادية المطلوبة.

امام هذا التداخل والتفاعل بين السياسة والاقتصاد، فقد طرح بعض الباحثين سؤالا يتمحور حول ما اذا كانت السياسة، هي التي توجه الاقتصاد ام ان العكس صحيح في ذلك؟ وكانت الاجابة في الحقيقة ان الدولة بالمفهوم المعاصر ومنذ القرن العشرين سواء كانت ليبرالية او اشتراكية كانت تتدخل في الاقتصاد بشكل مستمر. والسؤال هنا كما طرحه الألماني: "**اريك برايزر**" [50]، في كتابه "علم الاقتصاد السياسي"، هو لماذا تتدخل الدولة وتوجه الاقتصاد سياسيا؟ وما نوع هذا التوجيه؟ فكانت الاجابة العلمية، أنه: في زمن الاقتصاد الحر تدخلت الدولة الرأسمالية ايضا. اما لأسباب اجتماعية أم تحت ضغط اصحاب المصالح والنفوذ القوي.. وبالتالي، كل تدخل كان يعتبر نوعا من

---

[49]: اسماعيل محمد سلطان: مرجع سابق، ص 20.

[50]: أريك برايزر: ترجمة عن اللغة الألمانية، الهاشمي العربي: علم الاقتصاد السياسي- مدخل في النظرية الاقتصادية- دار العودة، بيروت، ط/1، 1974م، ص 57-58.

التصحيح[51]. فالتوجيه الاقتصادي في مثل هذه الحالة قد لا يمكن ان يوجد الا اذا ضاعت ثقة الانسان في السير العفوي للاقتصاد، وقد حدث ان تدخلت الدولة بقوة في الازمات الاقتصادية الكبرى خلال الثلاثينات. فمنذ ذلك الوقت تحكمت السياسة في الاقتصاد بالإشراف والتوجيه[52].

وعليه، فان فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد نابعة من حتمية اقتصادية واجتماعية، وسياسية، بغض النظر عما اذا كان توجهها السياسي أو الاقتصادي رأسماليا أو اشتراكيا. خاصة في ظل التنافس الاقتصادي العالمي والاتجاه الأحادي نحو عولمة الاقتصاد.

### الفرع الثامن: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم القانون

القانون علم ينظم سلوك الافراد وعلاقاتهم في المجتمع وفيما بينهم من علاقات ومعاملات من جهة، ومن جهة اخرى يضبط مختلف العلاقات والروابط القائمة بين السلطة السياسية والمجتمع. وبما ان العلاقات الاقتصادية تقوم على ملكية وسائل الانتاج وما هو متاح من ثروات ونشاطات اقتصادية لتلبية الحاجات العامة. فان القانون يتدخل دوما لفرض أوامر ونواهي تخاطب الجميع ويلتزمون بها، لتنظيم وضبط العلاقات الاقتصادية.

وهنا تتبلور فكرة العلاقة بين الاقتصاد السياسي والقانون، لأن القانون كتشريع لا يسبق الظاهرة الاقتصادية او الاجتماعية، بل هذه الأخيرة هي التي تسبق أو تظهر في الواقع كمشكلة يتطلب معالجتها بطريقة اقتصادية وسياسية

[51]: أريك برايزر: نفس المرجع السابق، ص 57-58.

[52]: نفس المرجع السابق، ص 58.

فيتدخل الاقتصادي لطرح آليات المعالجة والحل، فلما يستوعبها السياسي يكون في حاجة الى ضبط قواعدها القانونية الملزمة لتنفيذها وحمايتها كواقعة أو كمركز يحميه القانون.

في هذا السياق، ذهب بعض فقهاء القانون[53]، الى أنه: "لا يمكن عزل القانون عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، ومن ثم فإن كل ما يتضمنه بين دفتيه من نصوص يضعها المشرع لا يمكن ان تأتي منفصلة عن هذه الظروف، بل على العكس من ذلك يجب ان تتماشى هذه الظروف مع الأوضاع الجديدة المتطورة "[54].

فالقانون في هذه الحالة: أداة تنظيمية تستخدمها سلطة عامة تمثل الدولة والمجتمع، للتوجيه الاقتصادي بكافة اشكاله ومسمياته. ولهذا تعددت القوانين والتشريعات الاقتصادية في سائر فروع القانون العام والقانون الخاص التي بمقتضى وضعها وتفسيرها وتطبيقها تشكل إلماما واسعا بالمعارف

والقوانين التي يحفل بها الاقتصاد السياسي[55].

وعليه، نستخلص هنا ان علاقة الاقتصاد السياسي بالقانون تعتبر علاقة وثيقة الصلة ومتداخلة ودائمة، لأن حل المشكلة الاقتصادية بالنسبة للاقتصادي لا يكفي طرحها النظري او التطبيقي، ما لم ترافقها قاعدة قانونية عامة وملزمة تضبطها وتنظمها وتلزم المخاطبين بها باحترامها. أما بالنسبة لرجل

---

[53]: امثال: الفقيه "رونيي سافاتي" « R. Savatier »، و"جورج ريبر"، « G. Ribert »،

[54]: عادل احمد حشيش وآخرون: أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003م، بيروت، ص 7.

[55]: عادل احمد حشيش وآخرون: أساسيات الاقتصاد السياسي ، نفس المرجع السابق، ص 8.

القانون، فهو قبل صياغته للقاعدة القانونية يكون في حاجة كذلك الى وصف الظاهرة الاقتصادية وتحليلها لوضعها في سياقها القانوني.

## المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم التجريبية

نحاول في هذا العنصر، رصد وتحديد العلاقة التي تربط بين علم الاقتصاد السياسي والعلوم التجريبية، كالرياضيات والاعلام الالي والاحصاء... وغيرها.

### الفرع الأول: الاقتصاد السياسي والرياضيات

يستند الاقتصاد السياسي الى علم الرياضيات القائم على قانون المنطق والاستدلال وأن نتائجه غير قابلة للخطأ، خاصة في تحديد الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والقيمة والاسعار، والأرباح، والأجور...الخ.

ولهذا يلجأ الاقتصادي الى علم الرياضيات لتحقيق النتائج وتبرير الحلول القائمة على المعالجة العلمية الصحيحة. وقد ذهب بعض الاقتصاديين الى اكثر من ذلك حين اعتبروا الاقتصاد تقنية، تحدد قواعد العمل وفق التطبيق الرياضي. وبالغوا في ذلك الى حد اعتباره فرعا من الرياضيات، أو أنه علم رياضي يطبق على ظواهر الندرة [56].

وعلى هذا النحو، فإن اغلب الدراسات في الاقتصاد السياسي أصبح لها شكل رياضي، بالاعتماد على الحسابات والاحصاء وتحليل البيانات والمنحنيات لدراسة الاسعار وحجم تداولات في المؤشرات المالية والبورصات خاصة بالنسبة للتخصصات الاقتصادية. هذا بالإضافة الى الواقع المعاصر، الذي تشهد فيه

[56]: عبد اللطيف بن أشنهو: مدخل الى الاقتصاد السياسي، د م ج، ط/6، 2007م، الجزائر، ص 28.

اقتصاديات الدول تطورات وتحديات كبيرة مع ظهور أدوات جديدة كالتجارة الالكترونية والمعلوماتية والذكاء الاصطناعي.

وبالتالي، فان علاقة الاقتصاد السياسي المعاصر بعلم الرياضيات، تكون أقوى من ذي قبل، لاعتبارات علمية بحتة وتحديات اقتصادية كبرى.

## الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي وعلم الاحصاء

اذا كان الاقتصاد السياسي أداة فكرية لدراسة الظاهرة او المشكلة الاقتصادية لأجل تقديم الحل المناسب، فان ذلك لا يكفي وحده بل يتطلب اللجوء والاستعانة بعلم الاحصاء الذي يقدم للباحث أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها الى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات[57].

وعليه، فان علم الاحصاء باعتباره علم تطبيقي حديث النشأة، فهو يقدم دراسات ومناهج بيانية اقتصادية يرتكز عليه الاقتصادي وتساعده في فهم المشكلة الاقتصادية ومعالجة الندرة، عندما تتطلب الاعتماد في تحليلها على البيانات الاحصائية وتكون ضرورية في المعالجة، والتي يجب ان تكون متوافقة مع الواقع الاقتصادي ودقيقة في طرح حساباته.

## الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي وعلم المحاسبة

الواضح ان علم الاقتصاد السياسي يعتمد في الأساس عند تحديده للمشكلة الاقتصادية والحرص على تقديم الحلول المناسبة لها، والى جانب اعتماده على العلوم الاخرى، فإن الاقتصادي لابد أن يعتمد على علم المحاسبة الذي يقدم

[57]: رفيقة حروش: مرجع سابق، ص 37

له مختلف العمليات المحاسبية التي يكون في حاجة ماسة لها عند بحثه في المشكلة الاقتصادية خاصة في مجالات محاسبية محددة حسب طبيعتها، كالميزانية العامة والخاصة، وتحديد الاسعار، والتكاليف الناتجة عن القيمة، والارباح، والمخزونات... وغيرها[58].

ومن خلال مختلف العلاقات التي تربط علم الاقتصاد السياسي بالعلوم التي سبقت الاشارة اليها، فان علم الاقتصاد السياسي يكون في حاجة دائمة الى هذه العلوم، لرسم السياسات الاقتصادية ومعالجتها بالحلول الواقعية والمناسبة.

[58]: رفيقة حروش: نفس المرجع السابق، ص37.

# الفصل الثاني

## تطورالاقتصاد السياسي في ظل نشأة الافكارالاقتصادية

اعتقد بعض الباحثين في الاقتصاد، انه يوجد فرق بين الاقتصاد السياسي والفكر الاقتصادي، من منطلق أن الأول:(الاقتصاد السياسي): أداة فكرية ترتكز على دراسة ظواهر اقتصادية قائمة للوصول الى حل للمشكلة. بينما الثاني:(الفكر الاقتصادي): هو تراث اقتصادي فكري متراكم تحول مع مرور الزمن الى الماضي. ومعنى ذلك، أنه أصبح تاريخا للأفكار الاقتصادية.

غير ان دراسة الاقتصاد السياسي كعلم قائم بذاته، يمكن الارتكاز فيه على الافكار الاقتصادية التي ظهرت نتيجة تطور الاحداث الاقتصادية وفيها من تحولت الى واقع تطبيقي، أدت الى استحداث نمط جديد من التفكير لتطوير الاقتصاد السياسي.

ولهذا نجد ان الفكر الاقتصادي عموما، والفكر الاقتصادي الرأسمالي بالخصوص، قد ساهم أكثر في ايجاد فكرة واضحة عن النشاط الاقتصادي والافكار التي بلورت هذا النشاط وساهمت في دفعها[59].

ومن هذا التطور الذي عرف طريقه نحو الواقع وتجسد كنظرية وتطبيق في المجتمعات الأوروبية برزت المشكلة الاقتصادية التي تعرف في علم الاقتصاد بظاهرة الندرة التي ترتكز على حقيقتين اساسيتين، وهما:

[59]: احمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 12.

- ان اشباع حاجات الانسان مستمرة ومتعددة وغير محدودة
- ان الموارد الطبيعية والاموال المتاحة والقادرة على تلبية الحاجات الانسانية محدودة نسبيا.

لهذا يرى الاقتصاديون ان الندرة ليست بالضرورة مرتبطة بما تجود به الطبيعة فقط بل قد يتسبب في حدوثها الانسان ايضا بالتنافس الشديد على الاحتياجات والاستهلاك الواسع لها. وبترابط هذين الحقيقتين تنشا الظواهر الاقتصادية المتمثلة في الانتاج والتوزيع والنقود والاثمان والمبادلات التجارية وقيام المشروعات، تطلب الامر فهمها وتحديد علاقاتها والعوامل المؤثرة فيها برسم سياسة لتذليل الصعوبات وتوفير الحاجات، فنشأ التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية التي قام برسم معالمها الفكر الاقتصادي[60].

هذه الافكار التي كانت وليدة ظروف ومشكلات اقتصادية معينة ومحددة في الزمان والمكان، هي ذاتها التي طرحت الحلول والتفسيرات الضرورية لكل مرحلة، واستفاد منها الفكر الاقتصادي بصفة عامة. ومن هنا تأكدت أهمية تاريخ الفكر الاقتصادي باعتباره من المرتكزات الفكرية الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي الذي ظهر في القرن 18م.

وفي هذا السياق، نصل الى ان الفكر الاقتصادي عموما لم يكن وليد الافكار الحديثة فقط كما هو راسخ عند بعض الدارسين لعلم الاقتصاد، بل هو امتداد لأفكار اقتصادية متراكمة ظلت سائدة في عصور قديمة وحضارات انسانية مختلفة، ثم توارثتها الاجيال وطورتها نحو افكار اقتصادية حديثة،

[60]: عادل احمد حشيش: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، د ت ن ، ص 28/27.

فأنشأت انماط ونظم اقتصادية جديدة. لهذا، نقدم في دراستنا أهم الافكار الاقتصادية القديمة، ونحاول تحديد مدى تأثر الاقتصاد السياسي بها، باعتبار انها ساهمت كثيرا في بلورة أسسه ودعائمه التي أدت به الى علم مستقل.

## المبحث الأول: أثر الافكار الاقتصادية الوضعية على الاقتصاد السياسي

ورثت أوروبا الحديثة نظم اجتماعية وأفكار فلسفية نابعة عن الحضارات الشرقية التي تأثرت بها الحضارة اليونانية، ومنها أيضا ساهمت في نشأة القانون الروماني وإثرائه. كما استفادت(أوروبا) من العلوم التي انتقلت اليها بالترجمة عن حضارة العرب والمسلمين في الأندلس، هذه الحضارة التي دامت لثمانية قرون، وسطعت علومها على غرب. فشكل هذا التلاقح والتقارب الحضاري نهضة فكرية اقتصادية واجتماعية واسعة في أوروبا والعالم، رغم الصراع الفكري والعسكري الذي ظل قائما بين الشرق والغرب لعدة قرون من الزمن وما زالت رواسبه باقية الى الآن.

### المطلب الاول: فكرة الاقتصاد في الحضارات الشرقية القديمة

يعتبر الشرق مهد الحضارات الانسانية الكبرى، وقد قامت فيه عدة حضارات قديمة، منها: حضارة بلاد الرافدين في العراق القديم، والحضارة المصرية القديمة، والحضارة الفينيقية البحرية، وحضارات الصين والهند... وغيرها. وقد عرفت هذه الحضارات نظم اجتماعية واقتصادية وقانونية متعددة كان لها دور كبير في تطور النظم والأفكار الاقتصادية الحديثة والمعاصرة.

## الفرع الاول: الحضارة المصرية القديمة

ارتبطت الحياة الاقتصادية في مصر القديمة بالطابع الزراعي، لوجود "نهر النيل"، الذي يقسم البلاد الى ضفتين شرقية وغربية تعتمد كلها على موارده المائية. ولهذا اهتم السكان بالأراضي الزراعية على ضفاف النيل، والتي حققت الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي منذ أقدم العصور. فعرفوا خلالها المعاملات التجارية والعقود المدنية والتجارة الخارجية التي كانت حكرا على الدولة دون الافراد من خلال استعمال السفن الكبيرة في البحار[61].

كما عرفت الحضارة المصرية تعاملات تجارية بحرية مع من جاورها عبر البحر الاحمر، والبحر المتوسط. وما يؤيد ذلك، ما وجد في قانون الملك "حور محب" من أحكام، ومنها النص في المادة الاولى على منع التعدي على سفن النقل التي تستخدم لتوريد الضرائب، والمادة الثانية للإجراءات المتخذة لمساعدة اصحاب السفن الذين سرقت حمولتها المرسلة للفرعون[62]. وبالرجوع الى قواعد قانونية عرفها الفراعنة خلال مراحل حكمهم، نجد قانون "بوكوريس" الذي ظهر في القرن الثامن قبل الميلاد، وجاء بأحكام تتعلق بالعقود والالتزامات التي يغلب عليها البيع والايجار والتي تتميز بمبدأ حرية التعاقد والكتابة خاصة في اكتساب الملكية[63].

---

[61]: عكاشة محمد عبد العال وطارق المجذوب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، منشورات الحلبي الحقوقية 2004م، بيروت، لبنان، ص: 53.

[62]: سليم حسن: مصر القديمة ، ج/5، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م، د ت ن، ص 594.

[63]:احمد ابراهيم حسن وطارق المجذوب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط/2006م، بيروت، لبنان، ص56.

وفي القرن الخامس(15) عشر الميلادي اكد العلامة "تقي الدين المقريزي"، في كتابه "تاريخ المجاعة في مصر" المعروف بكتاب: "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، ان اول غلاء وقع بمصر كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان، وكان سبب الغلاء ارتفاع الأمطار، وقلة ماء النيل، فعقمت أرحام البهائم، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان[64].

وعليه نستنتج ان فكرة الاقتصاد السياسي بالمفهوم القديم كانت موجودة في مصر القديمة، من خلال تدخل الدولة الفرعونية واحتكارها للتجارة الخارجية والموانئ، حسب قانون الملك "حور محب". غير أن ذلك لم يكن واضح المعالم، خاصة في طبيعة هذا الاقتصاد الذي يغلب عليه الطابع الزراعي.

## الفرع الثاني: حضارة بلاد الر افدين

تعاقبت على بلاد الرافدين في العراق القديم حضارات متعددة شكلت عبر مرور الزمن مهد الحضارات الانسانية جمعاء، خاصة: الحضارة السومرية والبابلية والآشورية. وكان لكل منها ميزتها وتقدمها عن التي سبقتها، فظهرت فيها نظم اقتصادية واجتماعية وقانونية راقية. أدت الى تطورات كبيرة في السياسة، الاقتصاد، والقانون.

ومن أشهر القوانين التي عرفتها بلاد الرافدين قانون الملك "حمورابي" لعام 1750 قبل الميلاد، الذي تضمن حوالي 282 مادة، منها: 44 مادة مخصصة

[64]: الامام تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، تح: كرم حلمي فرحات أحمد: المكتب العربي للمعارف، ط/1، 2020م، القاهرة، ص 113.

للاقتصاد والمعاملات التجارية واحكام الشركات بين الافراد. منها على سبيل المثال: النصوص التالية:(لو منح رجلا لأخر فضة شراكة في تجارة، عليهما ان يقسما الارباح او الخسائر بينهما بشكل مناسب امام الإله)[65]. ثم المادة 98 من قانون "حمورابي"، التي نصت على انه:(اذا سلم رجل آخر فضة للمشاركة التجارية عليهما ان يقتسما فيما بينهما بحضرة الاله الربح والخسارة)[66].

فمن خلال النصوص البابلية، نلاحظ انها نظمت أحكام التجارة والشراكة بين الأفراد وبينت كيفية ابرام العقود ومختلف المعاملات الواردة عليها، مع التأكيد على شرط ان تتم امام الإله، حسب اعتقادهم، باعتباره شاهدا على التصرفات ومرجعا مقدسا لإثبات الصدق والأمانة في المعاملات التي يجب ان يتحل بها الاطراف المتعاقدة، لان العقوبة الالهية ستحل بالشخص المتعاقد اذا اخل بالتزامه.

ويكفي في هذا الصدد أن نشير، الى ان حضارة العراق القديم، كانت قائمة على أساس وجود قواعد ونظم قانونية واقتصادية راقية بالمقارنة مع ذلك الزمان، فعرفت احكاما خاصة بالقرض والفائدة واحكام الشركات ونقل البضائع وتنظيم اعمال الصيرفة وحفظ الاموال وغيرها من المعاملات الخاصة[67].

[65]: عكاشة محمد عبد العال وطارق المجذوب: مرجع سابق، ص: 139.

[66]: عبد الحكيم الدنون: التشريعات البابلية، منشورات علاء الدين، 1999، دمشق، سوريا، ص: 56.

[67]: احمد ابراهيم حسن وطارق المجذوب: مرجع سابق، ص 119.

والملاحظ أن هذه القوانين التي نظمت التجارة والاقتصاد في عصور قديمة، تدل على وجود اقتصاد مرتبط بالحاكم او الملك الذي كان يتدخل في مجالات الحياة بشكل مطلق ويفرض ارادته على المجتمع.

## الفرع الثالث: الاقتصاد في الحضارة الفينيقية

تعتبر الحضارة الفينيقية من فروع الحضارة الكنعانية التي سادت في بلاد الشام، وقد امتدت حدودها من جبل "كاسيوس" في الشمال والكرمل في الجنوب ولبنان في الشرق، وتتألف من مدن-دول مع اكتفاء ذاتي سياسي في ظل ملك(بمعاونة عائلته): أرواد، وبيبلوس، وبيريتوس، وصيدون، وصور هي القوة المسيطرة بين سنوات1000 و774 قبل الميلاد[68].

وقد اشتهرت الحضارة الفينيقية وتميزت بالمعاملات التجارية البحرية على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ثم توسعت نحو الغرب فأنشأت مدن تجارية غرب البحر المتوسط، مثل: قرطاجنة، واكوزيوم. وكان اهتمامهم بالزراعة في بادئ الامر، لكن براعتهم قادتهم للاهتمام اكثر، بصناعة الزجاج والنسيج وبناء السفن، لعدة عوامل منها: تمركزهم في الساحل وتوفر مادة الخشب، فأسسوا اقتصادا قويا استطاعوا من خلاله تطوير التجارة البحرية، فوضعوا اللبنات الاولى لقواعد القانون الاقتصادي البحري، بحكم سيطرتهم

[68]: هيرمن كندر- قيرنر هيلغيمن: ترجمة: الياس عبدو الحلو: أطلس-dtv، تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر، المكتبة الشرقية، ط/1، 2002م، بيروت، ص 39.

على الموانئ البحرية، فكانت حركتهم الاقتصادية وعلاقاتهم التجارية مزدهرة مع الدول المجاورة فطوروا فكرة العقد[69].

وبحكم علاقاتهم التجارية البحرية المتجهة غربا، تأثرت بالفينيقيين الحضارات الغربية التي قامت ظلت قائمة في بلاد اليونان، ثم ظهرت الحضارة الرومانية في مدينة روما. وقد ساهم الفينيقيون في اخراج روما من وضعها الاقتصادي البدائي المحدود، في القرن الرابع قبل الميلاد بعقد اتفاقات تجارية بعاصمتهم قرطاجة [70].

كما ان المعاملات التجارية البحرية للفينيقيين، قد لعبت دورا اقتصاديا كبيرا وساهمت في تطور التجارة البحرية واحداث نوع من الشركات، التي تطورت اكثر في ظل الحضارات الغربية[71].

## المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي في الفكر الأوروبي القديم

يرتكز الفكر الاقتصادي الاوربي في أصوله الاولى على فلاسفة اليونان من امثال: "أرسطو" و"افلاطون"... وغيرهم. ثم اعتمد على النظم الاقتصادية الرومانية التي سادت في اوروبا لعدة قرون، مرورا على عصر الاقطاع او ما سمي بالقرون الوسطى الى غاية بداية عصر النهضة الأوروبية الحديثة. وفي منتصف

---

[69]: احمد ابراهيم حسن ود/ طارق المجذوب: مرجع سابق، ص: 144.

[70]:علي محمد جعفر: نشأة القوانين وتطورها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط/1، 2002م، بيروت، لبنان، ص: 76.

[71]: محمد مصطفى زرباني: الشركات التجارية– دراسة في النشأة التعاقدية والنظام القانوني– المطبعة العالمية غرداية، 2020م/1441هـ، ص 17.

القرن السابع(17) عشر الميلادي بدأت تظهر المدارس والنظريات الاقتصادية الاوروبية، التي غيرت الكثير من المفاهيم والممارسات والنظم الاقتصادية.

وللتوضيح أكثر، نلقي اطلالة عامة على الخلفيات التاريخية التي انطلق منها الفكر الاقتصادي الاوروبي القديم وتأثر بها الفكر الأوروبي الحديث.

## الفرع الاول: فكرة الاقتصاد في الحضارة اليونانية

انطلقت الحضارة اليونانية من البولس او دولة المدينة أو الجماعة. التي تنشأ من مستوطنات المدن، ومن أرض الجماعة المتصلة بها، والتي تكون فيها المدينة الأم هي القائدة. وما يميز هذه الدولة المدينة، أنها مستقلة داخليا وخارجيا ولها اكتفاء ذاتي اقتصادي، وعبادات محلية في مجتمع مدني–روحي، يستند الى فلسفة وجود آلهة الخصب والامومة، وأساسها الارض. وإله الربيع الذي يموت الى جانب آلهة الزراعة [72]. ثم توسعت فكرة "البولس" والموطن الأصلي، بعد سيطرة ملاك الأراضي على الحكم أو ما سمى بـ"ثيوقراط"، وظهر مفهوم الدولة القومية الواسعة الذي أنتج أفكارا سياسية وقانونية واقتصادية جديدة.

كما اشتهرت الحضارة اليونانية بفلاسفتها الكبار، من أمثال: "أرسطو" و"افلاطون"، وحكامها الأشداء بقوانينهم ونظمهم السياسية، الاجتماعية، القانونية والاقتصادية، امثال:

[1]- "**دراكون**": الذي تميز عهده بالعقوبات الصارمة، نتيجة توترات اجتماعية واقتصادية، سببها عبودية الديون التي أثقلت كاهل المزارعين.

[72]: هيرمن كندر– قيرنر هيلغيمن: تر: الياس عبدو الحلو: مرجع سابق، ص49.

[2]- "**صولون**" الذي قام بإصلاحات اقتصادية، قانونية واجتماعية، منها:

- تحرير المزارعين بإلغاء ديونهم الأصلية نتيجة رهن الأراضي، وعبودية الدين

- رفض توزيع أراضي جديدة

- تثبيت مساحة الأراضي المحددة للتملك

- تنظيم الطبقات الاجتماعية حسب ما تنتجه الأرض من محاصيل

- اصلاح النظام النقدي وتحويل سكته من إيجينا الى أوبيا وميليتس

- تدوين القانون وتشجيع التجارة والمهن[73].

[3]- "**بيزستراتوس**"، الذي عرف عهده فترة اقتصادية ذهبية، خاصة في "أثينا" منها تقليص سلطة الاشراف وتشجيع الزراعة، الاهتمام بالعملة وصكها بصورة الإلهة "اثينا"، والبومة[74].

وبالرغم من نشأة الأفكار الاقتصادية اليونانية، التي كانت متأثرة بالحضارات الشرقية. فإنها بقيت محصورة في مفهوم ضيق للاقتصاد عموما بحيث لا يتعدى عتبات بيت العائلة « Oikonomos »، التي هي كلمتين« Oiko »، وتعني البيت و« nomos »، ويقصد به التدبير[75]. ومنه اشتق اسم الاقتصاد كمصطلح قديم يقصد به الاقتصاد العائلي، ثم تطور في القرن الثامن(18)

---

[73]: هيرمن كندر- قيرنر هيلغيمن: تر: الياس عبدو الحلو: نفس المرجع السابق، ص55.

[74]: نفس المرجع السابق، ص 55.

[75]: سعيد على العبيدي: مرجع سابق، ص 22.

عشر الى مفهوم أوسع ومتعدد أدى الى وضوح التمييز بين الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد السياسي بشكل خاص.

وعلى هذا النحو، تعتبر الحضارة اليونانية بفلاسفتها الكبار وحكامها العظام رائدة في الاهتمام المبكر بفكرة الاقتصاد، وفي مقدمتهم الفيلسوف "**ارسطوا طاليس**" الذي يعتبر اول من استخدم معنى الاقتصاد بمفهومه الضيق والملائم لذلك العصر، فاختصره في الاقتصاد المنزلي الذي كان شائعا في ذلك العصر.

**الفرع الثاني: الاقتصاد الروماني القديم** economy Ancient Roman

اهتم الرومان بالاقتصاد كسياسة متبعة للتحكم في الثروات وانشاء مناطق اقتصادية لتوسيع التجارة ما ادى الى انخفاض قيمة الاراضي وبوارها في ايطاليا وفي القرن الثالث حدث نمو اقتصادي ذاتي تأثرت به روما بفقدان قدرتها التسويقية. اما التجارة فكانت تخضع لسياسة السلام الامبراطوري التي فرضها "أوغسطس" « Pax Augusta »، على كل العالم المتمدن[76] « Oikumene ».

اما من حيث الفكر الاقتصادي، فقد ذهب بعض الباحثين ومنهم "فتح الله ولعلو"، الى أن الرومان لم يتركوا أثارا اقتصادية تذكر باستثناء بعض الدراسات التي تمجد الزراعة بوصفها القطاع الحيوي للحياة الاجتماعية، وباستثناء الاجتهادات القانونية التي وضعوها والتي كان لها أكبر الأثر على البنيات الاقتصادية وعلى مفهوم ومحتوى الملكية الفردية[77]. ومنها الاهتمام بقانون المعاملات والعقود الرضائية، خاصة عقد الشركة في القانون الروماني الذي

[76]: هيرمن كندر – فيرنر هيلغيمن: مرجع سابق، ص 105.

[77]: فتح الله ولعو: مرجع سابق، ص 85.

تأثر بقانون الشعوب وقواعده التجارية العرفية، واعتبره من العقود الرضائية والملزمة للجانبين.

ومن هنا، نستطيع القول ان الاقتصاد الروماني ظل يستند الى نظام الاراضي الزراعية والاقطاع وابرام العقود والمعاملات التي كانت تنظمها القوانين الرومانية. أما طرح الأفكار الاقتصادية، فلم يصل منها الكثير، ولعل ذلك يعود الى احراق مكتبة روما التي تعتبر النواة الفكرية للحضارة الرومانية.

**الفرع الثالث: الاقتصاد الاقطاعي الاوروبي** European feudal economy سميت القرون الوسطى في اوروبا لأنها عصور تميزت بالركود الاقتصادي والتخلف الفكري، والتي تبدأ من سقوط روما عام 476م في أواخر العهد الروماني الى سقوط القسطنطينية عام 1453م، في يد المسلمين العثمانيين. فكان عصرا تميز بظهور نظام الاقطاع الذي ارتبط بنشوء الفرسان كمحاربين في منتصف القرن الثامن، فكانت تقتطع لهم الارض ليتجهزوا بها، فيصبح المحارب مستقلا اقتصاديا ويؤمن احتياجاته كفارس بالجياد والاسلحة. فعهدت الحماية من المقطع « Vasall »، الى العبد « Gewas » في خدمة السيد الذي منحه الارض، الذي هو تقليد له صلة بنظام التبعية الجرماني القائم على الاخلاص والخدمة، الذي هو في نفس الوقت يشكل الأساس القانوني للإقطاع الذي بموجبه يلتزم المقطع بواجبات شخصية، وينتهي الاقطاع بموت السيد او المقطع لأن التبعية والمكسب شخصيان لكنه ينتقل وراثيا. وفي مرسوم "كيرزي" لسنة 877م، تأكيد على ان اقطاع الأب يمنح مجددا للورثة الظاهرين. ثم توسع

الاقطاع الى الكبار الحاصلين على مناصب كالدوقية والكونتية [78]. وكان تنظيم الاقتصاد الاقطاعي الاوروبي، يتم ضمن اطار مغلق لا يخرج عن محيط القلعة التي يتحكم فيها السيد الذي أخذ حيازة الأرض الاقطاعية المحيطة بها، والتي كانت تسير وفق نظام المناطق المقسمة على النحو التالي:

- مناطق مخصصة او محجوزة للسيد، والداخلة في نطاق القلعة

- مناطق خاصة بالأراضي المؤقتة التي يستعملها فلاحون اقنان تابعين للأرض بحيث لا يجوز لهم مغادرتها او تركها لأن التقاليد المطبقة تجعل مهنتهم كأقنان وراثية. ومع ذلك فهم يدفعون الاتاوات العينية، والقيام بالأعمال المنزلية في الاقطاعية، والفلاحة والسهر على مصالح السيد التي تنتج المواد التي يحتاجها السكان مثل: القيام بأعمال النسيج، النجارة.. الخ [79].

وكان للكنيسة دور هام في نظام الاقطاع الاقتصادي باعتبارها تمثل السلطة الدينية وكانت تحتكر التعليم وتشرف على المدرسين الذين يعلمون علوم الفلسفة والقانون واللاهوت التي هي علوم مرتبطة بالكنيسة ولا تخرج عن طاعتها، ومنها الفكر الاقتصادي الذي اعتمد على تحريم القرض بفائدة، وممن انتهج ذلك "**سان توماس**" [80]، الذي كانت افكاره تطبيقا لمبادئ الدين المسيحي في نطاق الاقتصاد [81].

---

[78]: هيرمن كندر – فيرنر هيلغيمن: تر: الياس عبدو الحلو: مرجع سابق، ص 127.

[79] :Jaques Lecaillon : Economie politique générale (présentation non mathématique) éditions CUGAS ; paris ; 1975, p 31

[80]: القديس "توماس الأكويني": ولد عام 1225م، بقصر ابيه في ركاسكا بأكوينو بالقرب من روما الايطالية درس في جامعة نابولي وكان في هذه الجامعة "ميخائيل اسكت" يترجم مؤلفات ابن رشد الى اللغة اللاتينية، و"يعقوب الاناضولي" يترجمها الى العبرية. وكانت الجامعة تموج بالمؤثرات اليونانية والعربية والعبرية، انضم الى الرهبان

وتجدر الملاحظة هنا ان الاقتصاد الاقطاعي في مرحلة القرون الوسطى بأوروبا، كان يمارس في ظل دائرة مغلقة وتقليدية تخضع لسلطة السيد. كما ان سلطة الدولة لهذا العصر ظلت تمارس بمفهومها القديم، ولم ترقى الى مستوى التحكم في الاقتصاد بصفة عامة، هذا الاخير الذي كان تحت سيطرة الكنيسة وأرباب الاقطاع بشكل خاص..

وعلى هذا النحو، تراكمت التجارب الاقتصادية في الحضارات القديمة ورغم تباينها بين الشرق والغرب، إلا أنها ساهمت في تطور الأفكار الاقتصادية وأدت الى قيام نظم سياسية، اقتصادية، واجتماعية، كان لها أثر كبير في نشأة علم الاقتصاد السياسي.

## المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي الاوروبي الحديث

شكل الفكر الاقتصادي الاوروبي الحديث محطة فاصلة للانتقال من الفكر الاقتصادي التقليدي الذي ظل سائدا في مرحلة القرون الوسطى، الى مدارس فكرية تجارية واقتصادية اكثر وضوحا، ساهمت في بلورت الفكر الاقتصادي الحديث واخراجه للتطبيق، بما تضمنته من افكار كان لها أثر بالغ في علم الاقتصاد من جهة والاقتصاد السياسي من جهة أخرى، وحققت من خلالهما النمو والتقدم، في اطار ما سمي بالرأسمالية التجارية والصناعية.:

---

الدومينيكيين في 1244م، وارسل الى باريس لدراسة اللاهوت ومنعته امه واخوته من هذه الدراسة باعادته الى القصر، ثم عاد الى باريس ثم انتقل الى جامعة كولوني وظل يدرس فيها الى 1252م، قصة الحضارة، ج17، ص 116.

[81]: أحمد بركات: تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس، ط/2014م، الجزائر، ص52.

## الفرع الاول: المدرسة التجارية Commercial school Mercantilism

ابتداء من القرن السابع(17)عشر بدأت الافكار الاقتصادية تتطور أكثر وجعلت المسائل الاقتصادية تبتعد عن سيطرة الكنيسة لصالح رجال الدولة والتجار وكبار النافذين الاقتصاديين. وبما ان الدولة لغاية هذه الفترة لم تكن متدخلة في الاقتصاد بصورة منتظمة وبشكل واسع، فاقتضت الضرورة ان تفرض الدولة الضرائب وتشجع قيام الصناعات ومراقبة تصدير السلع، وبالتالي تفرض سيطرتها وتدخلها في الشأن الاقتصادي. وكما أشار البعض، ان الفكرة من وراء ذلك هي ان الدولة كانت تسعى وتحاول ان تزيد من قوتها السياسية ولن يتأتى ذلك الا اذا تدخلت في الشئون الاقتصادية واتبعت سياسة من شأنها زيادة وتنويع الانتاج وتنظيم شئون تجارتها وعلاقاتها بالدول الاخرى[82].

وفي ظل الغموض وعدم وضوح الرؤى الاقتصادية التي كانت متأثرة بالقانون الكنسي من جهة، ونفوذ الحكام وأصحاب رؤوس الأموال من جهة ثانية تكونت المدرسة التجارية التي اثرت في السياسة الاقتصادية القائمة على تكديس رؤوس الاموال بحكم حاجة الدولة الى بناء الاقتصاد بالاعتماد على توسيع التجارة والبحث عن المعادن والثروات، ما ادى الى ظهور الاستعمار في شكله الاقتصادي والذي تحول فيما بعد الى الاستيطان والسيطرة على الارض والشعب معا.

[82]: محمد عبد العزيز عجمية: دراسات في التطور الاقتصادي، ط/4، 1966، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 25.

وبالرغم من ان الاقتصاد في هذه المرحلة كان له طابع زراعي مع انخفاض المستوى المعيشي للسكان، فان التجارة ظهرت كنشاط اقتصادي استقطب اهتمام المفكرين باعتبارها نشاط قادر على تحقيق الثراء للدولة [83].

ومن منطلق تركيز الثروة الاقتصادية أكثر في يد الدولة التي لم تكن تتدخل في الشؤون الاقتصادية بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع، إرتكزت في القرن السادس(16م)عشر الميلادي السياسة الاقتصادية التجارية على عدة طرق ووسائل لتحقيق أهدافها، من أهمها.:

**1: السياسة المعدنية في اسبانيا** Mineral politics

انطلاقا من الافكار التي طرحها بعض المؤلفين المركانتيلين، امثال: "أرتيس" [84] و"أوليفارس"[85]، انتهجت بعض الدول في القرن السادس(16)عشر سياسة تجارية ترتكز على احتكار المعادن النفيسة، وجلبها من المستعمرات الى الداخل لبناء تجارة قوية. ولتحقيقها اعتمدت على الخطوات التالية:

- وضع خطة للسيطرة على المعادن النفيسة، بالبحث عنها في المستعمرات. وعلى سبيل المثال: انتهجت اسبانيا سياسة لجلب الذهب والفضة من مستعمراتها في امريكا اللاتينية والمكسيك. واتخذت من اجل بقائها في الداخل ومنع خروجها، الاجراءات التالية:

---

[83]: عادل احمد حشيش: مرجع سابق، ص 63.

[84]: تاريخ مؤلفه: 1560م

[85]: تاريخ مؤلفه: 1600م

- التحكم في الصادرات والواردات بإجبار التجار على دفع قيمة المعاملات التجارية ذهبا او فضة.

- تطبيق نظام التوازن في العقود، بالاتفاق مع المصدرين الاجانب على عدم اخراج قيمة الصادرات نقدا، بل تتم في شكل سلع محلية بقيمتها

- خفض القيمة الاسمية للعملة الاسبانية، والابقاء على قيمتها من الذهب والفضة

- جلب العملات الأجنبية ذات القيمة العالية للتحكم في التجارة الخارجية

- منع خروج العملة الاسبانية الى الخارج للبقاء على قيمتها

وقد نجم عن السياسة المعدنية الاسبانية، مايلي:

- ✓ وفرة الذهب والفضة
- ✓ انعاش السيولة النقدية
- ✓ ظهور صناعات محلية
- ✓ ارتفاع الاسعار
- ✓ توسع التجارة

غير ان تحكم الدولة في المعادن النفيسة، حال دون نجاح خطتها في الابقاء على استقرار الاسعار ومكافحة تهريب الذهب[86]. وهذا ما ادى الى فشل السياسة المعدنية، نتيجة عجز الدولة الاسبانية في ايجاد أساليب قانونية

[86]: عادل احمد حشيش: مرجع سابق، ص 74.

واقتصادية ناجعة لمواجهة تهريب نقودها الذهبية والفضية نحو دول اخرى. ومنها الجزائر أيام الحكم العثماني والتي كانت في حروب مع اسبانيا دامت لحوالي ثلاثمائة (300) سنة. وكان أسطولها البحري سيدا في البحر الأبيض المتوسط الذي ساهم كثيرا في اضعاف شوكة اسبانيا لصالح فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه، فإن المدرسة التجارية وان لم تصل الى ابراز الاقتصاد كعلم قائم بذاته، لارتباطها بتحقيق الأهداف السياسية أكثر من بلورة نظرية اقتصادية فإنها استطاعت تخليص الاقتصاد القائم من تبعية الكنيسة وتحرير التجارة.

**2: سياسة التصنيع الفرنسية** Manufacturing Policy

طبقت هذه السياسة في فرنسا بحيث استفاد الفرنسيون من التجربة الاسبانية وطبقوها بسياسة معدنية تعتمد على اقامة مشاريع صناعية وتصدير السلع الصناعية مقابل الذهب والفضة، وتشجيع المنتجين المحليين ومنحهم الجوائز. ومن المنظرين لهذه السياسة نجد: الفرنسي، "جان بودان"، الذي قدم قانون كمي للنقود لما بحث في اسباب ارتفاع الاسعار التي اعتبرت ظاهرة اقتصادية اجتاحت اوروبا في القرن16م بين خلالها السبب الحقيقي وهو: دخول الذهب الى أوروبا الذي يؤدي بالضرورة الى زيادة في كمية النقود ينتج عنه انخفاض في القوة الشرائية للنقود، فاصبح قانون "بودان" اساس السياسات النقدية في تلك الفترة. كما حث "بودان" على تدخل الدولة في

التصنيع لتشييد صناعة وطنية ضخمة تمكن الدولة من رفع صادراتها مقابل جلب العملة الذهبية [87].

ثم تبنى فكرة التصنيع "مونكريتيان" في سنة 1615م، واعتبر الصناعة الوطنية بمثابة الدم للقلب، كما انتقد بقوة سياسة تراكم الذهب وبين عقمها وأخطارها على البلد ورأى ان الانتاجية هي الاداة الوحيدة لضمان جمع الثروات وان العمل هو سر السعادة ودعا طبقة النبلاء للتخلي عن القيم الاجتماعية القديمة ويقبلوا على استصلاح الارض، ولهذا يعتبر او ل من استعمل عبارة "الاقتصاد السياسي" [88]. وبالتالي، كان ملخص سياسة التصنيع، هو دعم العمل والانتاج الصناعي.

ونظرا لقبول فكرة "مونكريتيان" في دوائر السياسة الفرنسية، جاء" كولبير" وزير المالية الفرنسي في سنة 1661م، ليدعم سياسة التصنيع في بلاده، فاتخذ اجراءات ادارية منها:

- اعفاء الصادرات الوطنية من الرسوم والضرائب

- منح المنتجين مساعدات مالية

- تشجيع العلوم والفنون، بإقامة مدارس صناعية ومنح مكافآت للمخترعين [89].

نستنتج هنا ان سياسة التصنيع مازالت معتمدة لدى الكثير من الدول خاصة من حيث اقامة مدارس صناعية، كمدارس التكوين المهني، التي هي الفكرة

[87]: فتح الله ولعلو: مرجع سابق، ض 95.

[88]: فتح الله ولعلو: مرجع سابق، ص 96.

[89]: بن حمود سكينة: دروس في الاقتصاد السياسي، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014م، ص 63.

نفسها التي اعتمدتها بعض الدول الاوروبية وحققت من خلالها النهضة والتقدم الصناعي، كالولايات المتحدة الامريكية وألمانيا واليابان وبريطانيا..

**3: السياسة التجارية في بريطانيا** Trade policy

اعتمدت بريطانيا على سياسة تجارية واسعة تعتمد على زيادة الصادرات والتحكم في الواردات واطلاق المعاملات التجارية من خلال ابرام العقود المرتبطة بالتجارة الخارجية هدفها الحصول على المعادن النفيسة. وهي السياسة التجارية التي تبناه السياسي الانكليزي: "كروموبل" في القرن السابع عشر الميلادي، فوضع سياسة تجارية تستند الى تشريع خاص بعقود النقل البحري لدعم الاسطول التجاري[90].

وهكذا تحول الاقتصاد السياسي في بريطانيا من المفهوم التقليدي الذي سارت عليه بعض الدول كإسبانيا وفرنسا، الى أداة سياسية، اقتصادية وقانونية لتوجيه التجارة الخارجية وتوسيعها نحو منابع الثروات النفيسة المتواجدة أساسا في امريكا اللاتينية وافريقية وأسيا باعتبارها مستعمرات قادمة، لاستغلالها وفق الأشكال الاقتصادية التي تخدم الدولة الاستعمارية الحديثة وتوسع نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. ومن هنا ظهرت فكرة احتلال الشعوب التي تهيمن على اراضي غنية بالثروات المعدنية النفيسة، فتحايلت عليها الدول الاوروبية الكبرى وقامت باستغلال خيراتها بحجة الاعمار والتقدم. .

[90]: نفس المرجع السابق، ص 64.

**4: سياسة العهد الاستعماري** The Colonial Pact

ان سياسة العهد او الميثاق الاستعماري، تبنتها مجموعة من الدول الأوروبية الطامحة الى السيطرة على مستعمرات خارج أوروبا غنية بالثروات المعدنية لتوسيع تجارتها وضمان جلب المعادن النفيسة، من الذهب والفضة. والحقيقة ان العهد في هذه الحالة ليس اتفاقيا ورضائيا بين طرفين متعادلين انما هو عهد دائم تلتزم به الدولة المستعمَرة في علاقتها مع الدولة المستَعمِرة والعالم الخارجي، وغالبا ما يكون ذلك لغير صالح الدولة الاولى[91].

وعليه، يمكننا القول ان العهد الاستعماري: يعتبر أداة لسياسة اقتصادية مركبة بواسطة مجموعة من القوانين واللوائح فرضتها الدول المُستعْمِرة على الشعوب التي سيطرت عليها، بحجة استغلال أراضيها لمصلحة الطرفين، لكن ما تم في الواقع مخالف للحقيقة، لأن الدول المُستعْمِرة اتخذت من العهد ذريعة وأداة نهب لخيراتها وثرواتها الباطنية، ومنها ما هو ساري المفعول لحد الآن.

**5: نقد فكرة الموركانتيلية**

استمر العمل بالمدرسة التجارية في اوروبا قرابة ثلاثة قرون، خلفت خلالها آثارا اقتصادية واجتماعية على المجتمعات الاوروبية. ومن إيجابياتها أنها خلصت الفكر الاقتصادي الاوروبي من هيمنة الكنيسة التي كانت تحارب العلم وتحرق الكتب الفكرية التي تعارض الفكر الكنسي. ومع ذلك تعرضت المدرسة التجارية الى عدة انتقادات، منها:

[91]: عادل أحمد حشيش: مرجع سابق، ص79.

- بالغ الفكر المورکانتلي في الاهتمام بالمعادن النفيسة على حساب العمل والانتاج

- عجز الفكرة التجارية عن ايجاد تفسير اقتصادي لارتفاع الاسعار، الذي كان سببه المباشر وجود فائض كبير في الذهب والفضة مع ضعف التصدير

- الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة الذي ادى الى تدهور الوضعية الاجتماعية للفلاحين.

ومن سلبياتها ايضا ظهور الاحتلال وما سمي بالاستعمار والسيطرة على الشعوب المستضعفة، ,اخذ ثرواتها عنوة بالقوة والقهر والقتل. وبسبب الانتقادات التي عصفت بأنصار الفكر التجاري، ظهرت المدرسة الطبيعية كرد فعل على المذهب المورکنتيلي.

**الفرع الثاني: المدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية « Physiocrats »**

انطلقت الفكرة الطبيعية على أساس وجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية، تجعل الانسان غير قادر على التدخل فيها بإرادته، وانما تتدخل فيها العناية الالهية وما تجود به الطبيعة حسب رأي أنصار الفيزيوقراط.

وقد جاءت المدرسة الاقتصادية الطبيعية كرد فعل قوي على الحالة الاقتصادية السيئة التي خلفتها المدرسة التجارية، والناتجة عن سياسة الثروة والتصنيع على حساب الارض الفلاحية. فجاء هؤلاء للمناداة بضرورة العودة الى الاهتمام بالطبيعة والأرض التي تعتبر المصدر الحقيقي للانتاج وبناء الثروة. ويعتبر كتاب "الجداول الاقتصادية" الصادر عام 1750م، للطبيب "كيني"، اول

من طرح الفكرة الطبيعية للخروج من الازمة الاقتصادية [92]. التي خلفتها المدرسة التجارية. وترتكز المدرسة الطبيعية على ثلاث اسس:

**1: النظام الطبيعي:** Natural system

يقصد بالنظام الطبيعي، ترك الحرية للأفراد في تصرفاتهم دون تدخل اقتصادي من الدولة او تدخل القوانين في مصالحهم الاقتصادية، منها: احترام الملكية الفردية واختيار المهن والعمل بكل حرية، كل ذلك يجب ان يتم وفق قانون ونظام طبيعي وضع للإنسان بمقدرة إلاهية عليا، وما عليه الا اتباعه والسير وفق سننه...

**2: الارض مصدر الثروة** Land is the source of wealth

وهي دعوة للرجوع الى خدمة الارض بعد ان هجرها الفلاحون باعتبارها مصدر طبيعي لكل انتاج وثروة. لان الارض اذا ما تم استغلالها بشكل مناسب، تمنح الفلاح اكثر كلما كان استغلالها بالعمل ورأس المال.

**3: وجود علاقات اقتصادية بين طبقات المجتمع**

The existence of economic relations between classes of society

معنى ذلك وجود علاقات مالية واقتصادية قائمة في اوساط المجتمع، التي لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها ضرورية لسد حاجات الفرد. وهذه العلاقات تسري

[92]: فتح الله ولعلو: مرجع سابق، ص 101.

فيما بينها وتتشابك فتقوم الاعمال وتتكون الثروة. وكل طبقة تخدم الاخرى، كالدم الذي يسير في جسم الانسان [93].

وعليه، فان اهم ما يميز المدرسة الطبيعية انها دعت الى حرية النشاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة، عكس التجاريين الذين جعلوا تدخل الدولة في الاقتصاد امر ضروري لبناء اقتصاد قوي. ومن هذه الفكرة ساهمت المدرسة الطبيعية كثيرا في جعل الاقتصاد السياسي علما مستقلا له كيانه بين العلوم الاخرى [94].

وفي ظل هذه الأسس تلقت المجتمعات الاوروبية افكار المدرسة الطبيعية، ولقيت قبولا اقتصاديا خاصة بالدعوة الى الاهتمام بالزراعة والأرض، وحرية النشاط الاقتصادي. ومع ذلك فان أفكار الطبيعيين تعرضت للانتقاد، ومنها:

- محدودية أفكارهم الاقتصادية وغموض البعض منها، خاصة في مسألة النقود ورأس المال والانتاج، التي هي عوامل أساسية في تحريك النشاط الاقتصادي.
- ان العوامل الطبيعية لا تكفي وحدها لتحريك الانتاج، وان الأرض تحتاج لمن يستغلها وليس العكس.

[93]: فتح الله ولعلو: نفس المرجع، ص104.

[94]: عادل احمد حشيش: مرجع سابق، ص 125.

## الفرع الثالث: المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية Classical Economics School

عرف المجتمع الاوروبي تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي، تراكمت خلالها الافكار الاقتصادية وتطبيقاتها الايجابية والسلبية، فأدت الى انتاج ثورة صناعية هائلة غيرت الانماط المعيشية السائدة ودفعت بها نحو التقدم والازدهار الاقتصادي، الذي أدى بدوره الى استقرار سياسي وسلم اجتماعي.

والى غاية تبلور افكار المدرسة التقليدية في القرن التاسع (19)عشر الميلادي، حقق النشاط الاقتصادي حرية كبيرة ساهمت كثيرا في تطور الفكر الرأسمالي الجديد، خاصة في ظل تطبيق مبدأ عدم تدخل الدولة تحت مفهوم الدولة الحارسة. فأدت الى المزيد من الافكار الاقتصادية والسياسية والفلسفية الداعية الى حل المشكلات الاقتصادية وتقديس الحريات وتمجيد الفرد واحترام الملكية الفردية.

في هذا الخضم، ظهرت المدرسة التقليدية التي نظر لها " ادم سميث" « Adam Smith »[95]، عندما انتقد كثيرا مذهب التجاريين، واعتبر قياس ثروة الأمم بقوة العمل والانتاج، وليس بما تملكه الدولة من معادن نفيسة.

كما انتقد مذهب الطبيعيين في كتابه "**ثروة الأمم**"، الذي ألفه في عام 1776م. ثم ظهر في انكلترا أيضا: "ديفيد ريكاردو" الذي من اعماله، كتاب: "**اسس**

[95]: أدم سميث: (1723-1790م) هو استاذ المنطق في جامعة "جلاسجو" الاسكتلاندية اشتهر بكتابه "ثروة الامم" الذي اشتمل على افكار اقتصادية اهمها مبدأ الحرية الاقتصادية . ينظر: د. عبد الله ساقور: الاقتصاد السياسي، دار العلوم، ط/2004م، الجزائر، ص104.

**الاقتصاد السياسي والضرائب**" عالج فيه مشاكل اقتصادية، اهمها: التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية، وارتفاع اسعار الذهب، ومشكلة توزيع الدخل والتجارة الخارجية[96].

وتزامن مع "ريكاردو"، القس "روبيرت مالتوس"« Malthus » الذي اهتم بمشكلة السكان، وطرح كتاب بعنوان: "**بحث في مبدأ السكان**"، قدم من خلاله نظرته التشاؤمية لزيادة عدد السكان مقارنة مع نقص الموارد الاقتصادية ما يؤدي الى ظهور المجاعات ونشوب الحروب وانتشار الأوبئة، التي اعتبرها في نفس الوقت حلولا لتحقيق التوازن بين السكان والانتاج.

اما "جون ستيوارت ميل" المتأثر بالفلسفة والاقتصاد فقد اخذ بالفكر الطبيعي والافكار الاشتراكية الفرنسية الاولى لسان سيمون واسس لفكرة فلسفية ليبرالية تقوم على مبادئ الاقتصاد السياسي الذي يرتكز على الانتاج والتوزيع والتبادل. وبالرغم من تعدد آراء هؤلاء وأفكارهم الاقتصادية الا انهم صنفوا ضمن المدرسة التقليدية [97].

## الفرع الرابع: المدرسة الاقتصادية الحديثة New Classical Economics School

تعرضت الافكار الاقتصادية الى الكثير من النقد، خاصة في اواخر القرن التاسع عشر(19) الميلادي، ظهر خلالها مفكرون اقتصاديون تبنوا مبدا اصلاح المدرسة الكلاسيكية وتحديثها، على راسهم "**جون مينارد كينز**" John»

[96]: رفيقة حروش: مرجع سابق، ص 113.

[97]: عادل احمد حشيش: مرجع سابق، ص 143-144.

« Maynard Keynes، الذي تأثر بأفكار والده الذي يعتبر عالم اقتصاد وواضع كتاب: "افق ومنهجية الاقتصاد السياسي"[98]، تبنى فيه افكار المدرسة الكلاسيكية وفي نفس الوقت نادى بقيام المدرسة الكلاسيكية الحديثة. فسار الابن على نهج والده وأسس علم الاقتصاد الحديث، بعد اصدار كتابه: "**النظرية العامة للاقتصاد**"، عام 1936م الذي اعتبر تطورا هاما في الاقتصاد الحديث. ثم من خلال بحوثه في اصلاح المنظومة النقدية وتولى عدة مناصب في بلده بريطانيا، منها: مستشار الحكومة البريطانية للشؤون الاقتصادية، اثناء الحرب العالمية الثانية، كما ساهم في وضع مشاريع عالمية في استقرار سعر الصرف، منها: مشروع « White »، الامريكي الذي قدم كورقة عمل لفعاليات مؤتمر "بريتون وودز" لسنة 1944م، والتي من نتائجه صياغة اتفاقيتي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتنمية والتعمير[99].

وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام1929م والتي أدت الى سقوط شديد في الأسعار، وافلاس حاد في الصناعة والزراعة، وانتشار البطالة، ساهمت في بلورة أفكار رأسمالية جديدة لدى "جون كينز"، طرحها في كتابه (**النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود**)، وجه من خلاله انتقادات للمدرسة الكلاسيكية، منها مطالبة الدولة بالتدخل في الاقتصاد وفق سياسة اقتصادية تعيد النظر في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، ومحاربة الاحتكار العام[100].

---

[98] :Keynes, J,N : The Scope and Method of Political Economy, 1890.

[99]: عبد الله ساقور: مرجع سابق، ص 134.

[100]:باسم أحمد عامر: نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم(رؤية اقتصادية)، دار النفائس، 1430هت/2010م، بيروت، ص41.

## الفرع الخامس: المذاهب الفكرية الاشتراكية Socialist intellectual doctrines

تعبر الاشتراكية عن تيار فكري ظهر في القرن التاسع عشر الميلادي في اوروبا، كنقيض للفكر الاقتصادي الرأسمالي حين ظهرت مساوئه على الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين. وعليه نتطرق لأهم الركائز والمبادئ التي تقوم عليها الاشتراكية وابرز المنظرين لها.

### 1: رواد الاشتراكية المثالية Ideal socialism

سميت بالاشتراكية المثالية أو الخيالية لأنها لم ترتكز على أسس علمية محضة. ومن ابرز فلاسفتها نجد: "سان سيمون"Saint-Simon (1825/1760) و"شارل فوريي" Charles Fourier (1837/1772)، نشأت هذه الفكرة السياسية والاقتصادية في واقع رأسمالي قوي تحكمه البرجوازية بعد الثورة الفرنسية والتي قضت على الاقطاع لكنها حولت الرأسمالية الى متحكمة في العمل الذي يشترط فيه استغلال العمال، فنشأت اقطاعيات جديدة باسم المال. وهكذا جاءت أفكار الاشتراكية الخيالية لنقد الوضع الذي هو في نظر الاقتصاد البرجوازي امر طبيعي لأنه يضمن النمو الصناعي. لهذا لاحظ "**سان سيمون**" ان الانتاج ينمو في الرأسمالية بشكل مستبد ينتج الام للكادحين [101].

ومن جانبه قام " **شارل فوريي**"، بدراسة ازمات الرأسمالية وحارب المضاربة التي تحمل خراب الاقتصاد وشهر بمساوئ الاحتكار والتجارة الرأسمالية، كما ناد بالمساواة بين الرجل والمرأة في العمل نظرا لاستغلال البرجوازية للمرأة, وتبنى

[101]: نفسه، ص 393.

فكرة التعاونية الاقتصادية للقضاء على هذه الامراض من خلال اشتراك الملاك في ممتلكاتهم وعملهم وينتظمون في طوائف صغيرة للإنتاج تضمن الازدهار المنسجم فيزول الاجر وتفتح مراكز العمل الكبيرة التي تستخرج خيرات الكرة الارضية [102].

اما "**برودون**" Proudhon: فقد انتهج نهجا أكثر مثالية في طرحه الاشتراكي وتقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية، لما اعتبر الملكية الفردية مجرد سرقة، لان ارباب العمل يستغلون العمال ويستحوذون على الإنتاج بسبب سيطرتهم الفعلية على الملكية، التي لا ينكرها ويعتبر التملك من فطرة الانسان، لكن يجب استغلالها دون التصرف فيها فيزول الصراع الطبقي حولها. وهو بذلك كأنه ينزع القيمة للملكية ويمنع صاحبها من التصرف فيها. كما اعتبر الدولة مجرد أداة قمع، ولابد من حلول عقد اجتماعي- إداري محلها لتنظيم دواليب الإنتاج والعلاقات بين الأفراد والطوائف والتعاونيات.

**2: الاشتراكية العلمية الماركسية** Marxist scientific socialism

قامت الاشتراكية العلمية او الماركسية، باعتبارها نزعة مادية جدلية وتاريخية واشتراكية علمية، قامت على اساس التناقضات الموضوعية للمجتمع الرأسمالي حاولت الاجابة على المشاكل التي اثارها تطور المجتمعات[103].

---

[102]: نفسه، ص 394.

[103]: جورج بوليترز وآخرون: ترجمة، شعبان بركات: أصول الفلسفة الماركسية، منشورات المكتبة العصرية، لبنان، د ت ن، ص 384.

ومن ابرز المنظرين للاشتراكية العلمية خلال القرن التاسع(19) عشر الميلادي " كارل ماركس"، الذي انشا مذهبه االقائم على الفكر الاشتراكي، باعتباره امتداد مباشر لمذاهب سبقته لأشهر ممثلي فلسفة الاقتصاد السياسي والاشتراكية في أوروبا. والقائمة على ثلاث مصادر اساسية، تتمثل في:

**[1]: الفلسفة الالمانية** German philosophy

تعتبر فلسفة اجتماعية تزعمها "هيجل"[104]، والقائمة على التطور الجدلي التي بناها على النزعة المثالية، فحولها "كارل ماركس" الى نزعة تاريخية مادية عندما كتب قائلا: "ان المادية الجدلية ستقضي على التعارض القديم بين المادية والمثالية[105].

**[2]: <u>الاقتصاد السياسي الانكليزي</u>**

ظهرت بلاد انجلترا في مطلع القرن التاسع (19)عشر، كأكبر بلد متقدم اقتصاديا ازدهر خلالها الاقتصاد السياسي باعتباره علم القوانين التي تسيطر على الانتاج وتبادل الوسائل المادية للمعيشة في المجتمع الانساني[106]. وهذا العلم مهد له كل من "ادم سميث" و" دافيد ريكاردو"، في بناء نظرية القيمة

---

[104]: جورج فيلهلم فريدريش هيغل (بالألمانية: Georg Wilhelm Friedrich Hegel) (ولد 27 أغسطس 1770 — 14 نوفمبر 1831) فيلسوف ألماني ولد في شتوتغارت في المنطقة الجنوبية الغربية من ألمانيا. يعتبر هيغل أحد أهم الفلاسفة الألمان، حيث يعتبر أهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. طور المنهج الجدلي الذي أثبت من خلاله أن سير التاريخ والأفكار يتم بوجود الأطروحة ثم نقيضها ثم التوليف بينهما. كان هيغل آخر بناة «المشاريع الفلسفية الكبرى» في العصر الحديث. كان لفلسفته أثر عميق على معظم الفلسفات المعاصرة. الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

[105]: جورج بوليتزر وآخرون: ترجمة، شعبان بركات: نفس المرجع السابق ، ص209.

[106]: جورج بوليتزر وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 389.

والعمل لكنهما اخفقا في التدليل على ان قيمة كل سلعة تتحدد بمقدار زمن العمل الضروري لإنتاجها فأضاف لها ماركس قيمة العمل الاجتماعي.

لهذا انطلق "ماركس" ومن فكرة تحويل ملكية وسائل الانتاج التي يسيطر عليها الافراد الاثرياء في الرأسمالية الى طبقة "البروليتاريا" (من العمال الكادحين) وعبر عنه بضرورة الصراع الاجتماعي والسياسي لوصول العمال الى السلطة والتحكم في وسائل الانتاج. ومن ابرز مؤلفاته في الاقتصاد السياسي، كتابه الشهير الذي ألفه عام 1859م، تحت عنوان: "**نقد الاقتصاد السياسي**"، الذي درس فيه اسلوب الانتاج الرأسمالي وعلاقات الانتاج والتبادل في ظل هذا النظام، متخذا من انجلترا ابرز مثال عن الانتاج التقليدي منبها القارئ الالماني من الحالة المزرية للعمال الانكليز ويقول له بان " هذه القصة هي قصتك انت.." [107].

ويضيف "ماركس" ايضا:" ان المنفعة العامة للطبقات الحاكمة الحالية سوف تفرض عليها ان تستبعد جميع العقبات القانونية التي يمكن ان تعرقل نمو الطبقة العاملة. وابتغاء هذه الغاية، خصصت في هذا الجزء مكانا مهما جدا لتاريخ التشريع الانكليزي الموضوع للمعامل الكبرى، ومضمونه، ونتائجه. وتستطيع أمة من الأمم، بل يجب عليها ان تستمد إرشادا من تاريخ امة أخرى وحتى حين يكون مجتمع معين قد اكتشف خطر سير القانون الطبيعي الذي يدير حركته،- والغاية النهائية لكتابي هذا انما هي الكشف عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث. فهذا المجتمع لا يستطيع ان يتخطى

[107]: كارل ماركس: رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، مج/1، تر: محمد عيتاني، مؤسسة المعارف، بيروت، 1982م، ص 7.

بقفزة، ولا ان يلغي بقرارات، مراحل تطوره الطبيعي: ولكنه يستطيع اختصار مدة حمله، وتخفيف آلام وضعه [108].

وعليه، فان النظرة الماركسية للاقتصاد السياسي تخضع لتطور العلاقات الاقتصادية في اطار منطق او قانون جدلي قائم على مجموعة من المبادئ منها:

- ✓ الصراع الطبقي بين اصحاب الثروة من الرأسماليين وطبقة العمال الكادحين، الامر الذي يؤدي حتما الى الثورة لصالح العمال.
- ✓ التركيز على العمل الذي يؤدي الى الانتاج كمحرك اساس للمجتمع
- ✓ الاقتصاد والعلاقات الانتاجية اساس الظاهرة الاجتماعية
- ✓ الانطلاق من التاريخ لتفسير الصراع الطبقي الذي محوره الارض او الملكية
- ✓ رفض التفسير الديني للاشياء باعتباره وسيلة لخدمة الراسمالية
- ✓ نسبية الاخلاق والعبرة بالانتاج [109].

وقد نتج عن هذه الافكار، نظريات اقتصادية، هي:

- ✓ نظرية القيمة وفائض القيمة
- ✓ نظرية تراكم رأس المال
- ✓ نظرية الصراع الطبقي المؤدي الى فناء الرأسمالية.

---

[108]: كارل ماركس: نفس المرجع السابق، ص ص 8 و 9.

[109]: احمد بركات: تاريخ الوقائع الاقتصادية، مرجع سابق، ص 93.

### 3: نقد الفكر الاشتراكي

بالرغم من بعض الايجابيات التي نتجت عن الافكار الاشتراكية والماركسية المتمثلة اساسا في تقديم مفهوم جديد للنظريات الاجتماعية. وادت الى الصراع بين طبقة العمال وارباب العمل، ومواجهة سلبيات الفكر الليبرالي، فقد تعرضت الى انتقادات كثيرة، نذكر منها:

- ✓ الماركسية قدمت تحليلا خاطئ للصراع الطبقي، الذي ينشأ في الرأسمالية ذاتها. فنجد ان الاشتراكية تحققت في دول اقطاعية، دون المرور الحتمي الى الرأسمالية – الثورة البلشفية 1917م نموذجا. كما ان فكرة الصراع الطبقي دعوة الى الحقد والفرقة في المجتمع.
- ✓ الاعتماد على تحليل الظواهر الاجتماعية بناء على عوامل مادية مرتبطة بوجود عوامل اخرى، ما ادى الى خطأ في نظرية القيمة وفائض القيمة.
- ✓ ان الدعوة الى العدالة الاجتماعية يقصد بها رعاية طبقة العمال دون غيرهم فهي الغاء للعدل في المجتمع، لأنها تؤدي الى عدم العدل بين العمال انفسهم وعدم الاهتمام بالطبقات الاخرى.
- ✓ انعدام الحرية الفردية خاصة في التملك وذوبانها في سيادة الدولة

- ✓ ان الحث على العمل والانتاج في ظل هيمنة الدولة على وسائل الانتاج، يؤدي حتما الى نقص الانتاج والعجز في الميزانيات وقلة الاجور وارتفاع الاسعار.تؤدي كلها الى انخفاض مستوى المعيشة[110]..

## المبحث الثاني: الاقتصاد السياسي في الفكرالاوروبي المعاصر

في المطلب الأول من هذا المبحث، نتطرق الى أهمية الاقتصاد السياسي المعاصر، أما المطلب الثاني: فنخصصه لدراسة الأدوات القانونية للإقتصاد السياسي المعاصر.

### المطلب الأول: أهمية الاقتصاد السياسي المعاصر

عرف الاقتصاد السياسي تطورا كبيرا، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي افرزت ظروفا اقتصادية وسياسية واجتماعية جد صعبة على العالم عموما وأوروبا بالخصوص، أدت الى ظهور عالما جديدا تغيرت فيه مختلف النظم والمظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبرزت فيه دول جديدة نتيجة اندحار سياسة العهد الاستعماري.

وامام هذه التحديات استغلت الدول المنتصرة في الحرب لفرض سياساتها الاقتصادية ودعت الى قيام تكتلات سياسية واقتصادية ومالية عالمية، فنشأت منظمة الأمم المتحدة التي ركزت في اهدافها على الاهتمام بالجوانب السياسية والاقتصادية للدول، من خلال ميثاقها الذي نص على ضرورة رفع مستوى معيشة الشعوب وتحسين اوضاعها الاقتصادية والمعيشية.

---

[110]: مُحَمَّد البهي: تهافت الفكر المادي التاريخي بين النظر والتطبيق، مكتبة وهبة، ط/3، 1975، القاهرة، ص69.

وتطبيقا لميثاق الأمم المتحدة، ظهرت منظمات دولية واقليمية اهتمت ايضا بالجوانب الاقتصادية، وقدمت حلولا سياسية واقتصادية للمشكلات التي طرحت في منابرها الدولية[111].

ومن المنظمات التي برزت للعالم: منظمة السوق الأوروبية المشتركة، التي تحولت فيما بعد الى الاتحاد الأوروبي. وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، وغيرها...

ومن خلال هذه الآليات الدولية، أخذ الاقتصاد السياسي مفهوما معاصرا « Contemporary political economy »، وازداد اهتماما بالغا نتيجة التطور العلمي والازمات الاقتصادية العالمية والحروب الاقليمية وتكريس العولمة الاقتصادية وتأثيراتها القوية على التجارة الدولية التي عرفت ايضا انماط جديدة من التجارة، منها: معاملات الاوراق التجارية وطرق الدفع والتمويل، والتأمينات الدولية، والعقود الدولية، وتحديات العلامات التجارية والاختراعات والتجارة الالكترونية والنقود الرقمية.

كل هذه العوامل أسهمت كثيرا في بلورة الفكر الاقتصادي المعاصر، ومن ورائه الاقتصاد السياسي، ما أدى بالدول الى اعادة النظر في السياسات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي الى مسايرة التطورات المعاصرة والتصدي للسياسات الاقتصادية الوافدة عبر الفضاءات الالكترونية.

[111]: محمد احمد الدوري: التخلف الاقتصادي، د. م. ج. ط/2، 1987، الجزائر، ص 15.

## المطلب الثاني: الأدوات القانونية للإقتصاد السياسي المعاصر

نعتمد في هذا المطلب على دراسة المؤسسات المالية العالمية في العنصر الأول، ثم المنظمات الدولية كوسيلة لتطبيق الاقتصاد السياسي.

### الفرع الأول: المؤسسات المالية العالمية Global financial institutions

ارتكز الاقتصاد السياسي المعاصر على آليات قانونية واقتصادية للتحكم اكثر في مشكلات الاقتصاد والتجارة لتحقيق التنمية لمختلف بلدان العالم، خاصة بعد وقوع الازمة الاقتصادية العالمية عام 1929م، ثم قيام الحرب العالمية الثانية التي خلفت اثار اقتصادية مرهقة في اوروبا واليابان ومختلف دول العالم. فكانت النتيجة ظهور تكتلات اقتصادية عالمية رافقتها مؤسسات مالية كبرى، على رأسها:

**1: صندوق النقد الدولي** International Monetary Fund

هو مؤسسة مالية عالمية تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بموجب مؤتمر عقد في "بريتون وودز" « Bretton Woods » بالولايات المتحدة الامريكية عام 1944م، بحضور الدول الحلفاء نتج عنه الموافقة على المخطط الامريكي من اجل بناء نظام تجاري دولي يستند الى قيام مؤسسات مالية تعمل على استقرار ميزانيات الدول[112]. مقره الرئيسي في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الامريكية، يضم في عضويته حوالي 189

[112] :Michel Lelart : Le fonds monétaire international, que sais-je ?1995, ed Dahleb, p.3.

دولة. وقد تشكل مند إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين.

كما تنحصر أهدافه القانونية في تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما بلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها مند تأسيسه.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، بحيث يتيح لها استخدام موارده العامة بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، حتى تتمكن من تصحيح

اختلالات ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي [113].

**2: البنك الدولي للإنشاء والتعمير**

International Bank for Reconstruction and Development

يعتبر أحد المؤسسات الخمس التي يتألف منها البنك الدولي. مقره الاجتماعي بواشنطن منذ انشاءه في يوليو 1944 إثر اتفاقيات بروتون ودز. ومن أهدافه، المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب، الى جانب تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة، والمساهمة في تطوير المُبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.

قدم البنك الدولي المساعدة في اعمار أوروبا، وكان اول قرض من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 1947م. ثم توسعت جهوده لتشمل المساعدات عند الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية في حال النزاعات والفقر. كما يوفر البنك القروض لحكومات البلدان النامية لتمويل الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي بالاضطلاع بمشاريع المقومات الأساسية مثل الطرق والمدارس والمستوصفات وشبكات الري وبأنشطة من قبيل إعداد المعلمين وتحسين برامج التغذية للأطفال والحوامل. وقروضه قد

[113]: https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ المعاينة: 28 افريل 2021م

تموّل كذلك تغييرات في تركيب اقتصادات البلدان لجعلها أكثر استقرارا وكفاءة وتوجها إلى السوق [114].

## الفرع الثاني: المنظمات الدولية أداة لتطبيق الاقتصاد السياسي

في ظل المنافسة الاقتصادية الشديدة، اتجهت الدول الى تكوين تكتلات لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية، منها من نجح في تحقيق الاهداف ومنها من اخفق، نحاول التركيز على التجارب الناجحة.

**1: الاتحاد الاوروبي** European Union

هو منظمة دولية اقليمية للدول الأوروبية ذات طابع اقتصادي وسياسي يضم 27 دولة اوروبية تعمل على التعاون والتفاوض المشترك من اجل التنمية. تأسس بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991، غير ان معظم أفكاره السياسية والاقتصادية طرحت منذ خمسينات القرن الماضي. ومن أهم مبادئ الاتحاد نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، التي تحكم بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة، لذا لا يمكن اعتبار الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

ويعرف الاتحاد الأوروبي بنشاطات متعددة في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ومن أهم النشاطات أنه استطاع النجاح في توحيد الدول الأعضاء في القرارات السياسية، كما توصل الى انشاء سوق أوروبية اقتصادية موحدة ذات عملة واحدة هي اليورو. والملاحظ ان هذه العملة تبنتها

[114]: ://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ المعاينة: 28 افريل 2021م

تسعة(19)عشر دولة من أصل ثماني(28)وعشرون دولة عضو في الاتحاد. وفي اطار العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية النوعية، استطاع الاتحاد الأوروبي رسم سياسة زراعية مشتركة تعود بالنفع على كل الأعضاء وفق مبدأ تقسيم العمل. وفي نفس الاطار تبنى سياسة صيد بحري موحدة.

ولتحقيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، دعت الى الانفتاح وتجسيد برنامج شراكة إقليمي مع الدول المعنية، ومنها الجزائر التي وقعت اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية في2001/04/22م، ودخلت حيز التنفيذ في 2005/09/01م. التي هي نتيجة لمشاركة الجزائر في مؤتمر برشلونة للاتحاد الاوروبي المنعقد في1995/11/27م[115].

وبالرغم من النجاحات الاقتصادية والسياسية التي حققها الاتحاد، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود صعوبات وخلافات سياسية واقتصادية بين الدول الأعضاء، والتي أدت بالمملكة المتحدة البريطانية الى اتخاذ قرار مؤرخ في 2016/06/23م، للخروج من الاتحاد الأوروبي، والذي تقرر رسمياً بتاريخ 31 يناير 2020م [116].

ومع ذلك، استطاع الاتحاد الأوروبي، تحقيق النجاح السياسي والاقتصادي على مستوى الأوروبي، وأعاد للقارة الأوروبية مكانتها الدولية بفرض سياساته الاقتصادية والنقدية على العالم، حتى اصبحت عملة اليورو تحتل المرتبة

[115]: ياسين جبار: الشراكة الأورومتوسطية – واقع وأفاق إشارة لحالة الجزائر، دار المعرفة، 2012، ص16.

[116]: https://ar.wikipedia.org/wiki : تاريخ المعاينة، 2022/04/22م.

الاولى عالميا وتنافس العملات القوية، كالدولار الأمريكي والين الياباني وغيرها من العملات.

**2: منظمة التجارة الدولية**

منظمة التجارة العالمية:(بالإنجليزية:World Trade Organization) (بالفرنسية: Organisation mondiale du commerce)، هي: منظمة دولية مقرها مدينة جنيف، بسويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم 164 دولة عضو إضافةً إلى 20 دولة مراقبة الى غاية: اول أوت 2016م. تأسست في اول جانفي 1995م، مستخلفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة للجات(GAAT) ، التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على أساس انها دائمة وليست منظمة مؤقتة. حيث جاء في ديباجتها، مايلي:" واذ تعتزم لذلك انشاء نظام تجاري متعدد الأطراف.."[117].

كما جاء تأسيسها بعد أن شهد العالم نمواً استثنائياً في التجارة العالمية، وبعد مفاوضات أو جولات تجارية انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات الجمركية. ثم شملت المفاوضات مواضع مثل الإغراق والإجراءات الخاصة بالتعريفات. الى ان أدت الجولة الأخيرة التي أقيمت في الأوروغواي في 1986 إلى إنشاء المنظمة. حيث استمرت المفاوضات بين الدول حتى شهر فيفري للعام 1997، تم الوصول إلى ابرام

[117]: سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، ط/1، 2006، الاردن، ص44.

اتفاقيات دولية منها: اتفاقية خدمات الاتصالات السلكية اللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى.

وفي نفس العام تمت مفاوضات التجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقاً خاصاً بالخدمات المالية. كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية. هذا وتسعي المنظمة في أن تستمر في المفاوضات التجارية الخاصة بدورة الدوحة التي انطلقت في السنة 2001 ضمن الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية وذلك من أجل تعزيز المشاركة العادلة للبلدان الأكثر فقرًا والتي تمثل غالبية سكان العالم[118].

✓ **اهداف منظمة التجارة العالمية**

ان الهدف الرئيسي للمنظمة هو السعي بكل الجهود والامكانات الى اقامة نظام تجاري دولي حر ، ولتحقيقه يجب التقيد بما يلي:

- إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.
- إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على كفاءة اقتصادية متخصصة.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

[118]: https://ar.wikipedia.org/wiki: تاريخ المعاينة، 2023/05/16

- اتباع مبدأ حل النزاعات بالتشاور بين الدول الأعضاء
- اعتماد مبدأ الشفافية
- اتباع أسلوب المفاوضات التجارية [119].

✓ **الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ضمن جولة أورجواي:**

- الاتفاق متعدد الأطراف بشأن التجارة في السلع والخدمات.
- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حماية حقوق الملكية الفكرية
- تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية النازعات.
  واتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة [120].

✓ **كيفيات الانضمام الى المنظمة**

وضعت المنظمة شروطا للدخول اليها والالتزام ببنودها وأهدافها، والتي تتعلق بإلزامية مطابقة الوضعية السياسية والاقتصادية والتشريعية للدولة التي ترغب في الانضمام، لأهداف ومبادئ المنظمة. وهي شروط قد تستغرق عدة سنوات حتى تعمل الدولة الراغبة في الانضمام على تعديل تشريعاتها وسياساتها الاقتصادية.

أما عن اجراءات الانضمام الشكلية، فهي تتمثل فيما يلي:

- تقديم طلب الانضمام للحصول على صفة عضو مراقب
- تشكل المنظمة فريق عمل ترأسه دولة لها عضوية كاملة، لدراسة الطلب

[119]: محفوظ لعشب: المنظمة العالمية للتجارة، د. م. ج، 2006، الجزائر، ص 30.

[120]: https://ar.wikipedia.org/wiki: تاريخ المعاينة، 2023/05/16

- تقوم الدولة الطالبة للانضمام بتقديم مذكرة توضح فيها أهداف طلب الانضمام ومدر ملائمتها لأهداف المنظمة
- يقدم فريق العمل توصياته بخصوص الطلب للمجلس العام او المؤتمر الوزاري
- يتخذ المجلس العام برئاسة رئيس المنظمة قرارا بقبول الطلب أو رفضه حسب نتائج التقرير والتوصيات التي قدمها فريق العمل[121].

✓ **وضعية الجزائر في المنظمة**

قدمت الجزائر طلب الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات (GAAT)، منذ سنة1987م، وتم تفعيل الطلب في سنة 1996م، بعد عام واحد من تحويل اتفاقية القات الى منظمة التجارة العالمية. ومنذ تلك الفترة وهي تحظى بصفة مراقب نتيجة الشروط القاسية التي تفرضها المنظمة على الدول الراغبة في الانضمام. وبالرغم من التزام الجزائر بالإجابة عن حوالي ألف(1000) سؤال مرتبط بشروط الانضمام. وطبيعة الأسئلة بالاقتصاد والتجارة الخارجية[122].

[121]: محفوظ لعشب: مرجع سابق، ص44.

[122]: محفوظ لعشب: نفس المرجع السابق، ص 47.

## 3: المجموعة الاقتصادية "بريكس" (BRICS)[123]

نظرا لتكريس فكرة العولمة الاقتصادية وفرضها على الاقتصاد العالمي بتوجيه من الرأسمالية الغربية التي فرضت سيطرتها على معظم اقتصاديات البلدان الفقيرة والسائرة في طريق النمو، وخلفت لها الأزمات والصعوبات التي حالت دون تطورها، بالرغم من امكانياتها الذاتية المتاحة. فإن بعض الدول المنافسة أرادت تحرير اقتصادها من الهيمنة الغربية والأزمات الاقتصادية المرتبطة بطبيعة السياسة الاقتصادية والمالية التي تنتهجها هذه الدول المسيطرة، وبعث أفكار وتوجهات نحو رسم سياسة اقتصادية مغايرة أو منافسة ومستقلة بذاتها، تبعدها عن فكرة العولمة الشاملة للاقتصاد تخت مظلة المؤسسات المالية الغربية ومنظماته الاقتصادية.

### 3-1: أسباب ظهور مجموعة "بريكس"

ظهرت مجموعة سياسية- اقتصادية تسعى لفرض تكتل اقتصادي عالمي لتحرير اقتصادها من الهيمنة الأمريكية والأوروبية وفرض واقع سياسي واقتصادي جديد منافس للقوى السياسية والاقتصادية التقليدية المهيمنة على العالم.

وفي هذا الاطار، وحسب الباحثين في الشأن السياسي والاقتصادي، فان النواة الأولى للتكتل الاقتصادي الذي ظهر باسم: "بريكس"، تعود الى كبير الموظفين الاقتصاديين في بنك "غولدمان ساكس"، "جيم أونيل" « Jim Onell »، في

[123]: (BRICS): اختصار الحروف يقصد به: مجموعة الدول المؤسسة، وهي: ( برازيل- روسيا- الهند- الصين- جنوب افريقيا)
« Brasil-Russia- Inde-China-South African »

دراسة اقتصادية أجريت خلال عام2001 بعنوان "بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول "بريكس". ثم طرحت فكرة التكتل والتعاون الاقتصادي المستقل في البداية أثناء لقاء دولي جمع وزراء خارجية مجموعة من الدول، هي: البرازيل، روسيا، الهند، والصين. أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، في سبتمبر 2006م. ثم انضمت الى المجموعة دولة جنوب افريقيا في عام 2011م. ليختصر اسم المجموعة الاقتصادية من الحروف الأولى لكل دولة عضو فعرف اختصارا بـ: « BRICS »[124].

ويكفي في هذا الصدد ان نشير الى ان هذا التكتل الاقتصادي الجديد ما كان في استطاعته ان يظهر ويتوسع كلما توافرت الشروط المناسبة لكل دولة، لولا النمو الكبير الذي حققته هذه الدول في المجال الاقتصادي وأصبحت منافسا قويا لمجموعة الدول السبع المعروفة باختصار: "G7"، وهي مجموعة الدول التالية: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، كندا، اليابان. وهي الدول المسيطرة ماليا واقتصاديا على المؤسسات المالية والشركات العالمية. فالقفزة الاقتصادية النوعية لدول "البريكس"، هي التي أهلتها للتنافس، وقد تستقل بذاتها عن الدول المهيمنة على الاقتصاد السياسي العالمي، وهي تسعى بكل عزم على اقامة واقع اقتصادي جديد للعالم.

### 2-3: أهداف المجموعة الاقتصادية "بريكس"

تهدف المجموعة الى تحقيق عدة أهداف دولية، نذكر منها:

[124]: الطيف عبد الكريم: دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، 2014، ص14.

- السعي الى اعتماد نظام اقتصادي جديد ومستقل عن النظام الاقتصادي الذي تهيمن عليه مجموعة الدول المصنعة كالولايات المتحدة، والاتحاد الاوروبي.

- انشاء مؤسسات مالية عالمية جديدة، "كبنك التنمية الجديد"( New Development Bank) (NDB)، بهدف تمويل المشاريع الاقتصادية للدول النامية.

- انشاء صندوق مالي عالمي احتياطي للطوارئ

- إنشاء مؤسسات اقتصادية عالمية

- ترقية التعامل بالعملات المحلية كبديل عن التعامل التجاري بالدولار. وقد طبقت هذه سياسة الاعتماد على العملة المحلية وفرضها في التجارة العالمية كل من روسيا والهند، وتسعى دول اخرى الى ذلك.

- اقتراح عملة دولية موحدة للأعضاء كبديل عن العملات التقليدية

- انشاء بنية تحتية للطرق الرابطة بين اسيا واوروبا وافريقيا

- الاهتمام بالزراعة والصناعة التي تخصصت فيها البرازيل وجنوب أفريقيا [125].

**3-3: الاقبال الدولي على الانضمام الى مجموعة "بريكس"**

لتحقيق الأهداف تسعى المنظمة الى توسيع نشاطها بضم دول جديدة الى المجموعة من خلال خطة "بريكس بلس". حيث تأكد ذلك في مارس/آذار 2023،

[125]: العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/politics. تاريخ المعاينة: 2023/09/25م.

حين صرحت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا "ناليدي باندور" بتلقي طلبات انضمام اثنى(12)عشر دولة، من بينها: الجزائر، السعودية، الإمارات مصر، إيران، الأرجنتين، المكسيك ونيجيريا..[126].

وقد زاد عدد الدول الراغبة في الانضمام الى المجموعة، بنحو سبعة(17) عشر دولة. كما ازداد الاهتمام بالمجموعة الاقتصادية، وعبرت عدة دول عن مواقفها الايجابية والسعي للانضمام اليها. ولهذا وافقت القمة التي عقدت في:2023/08/24م، بـ"جوهنسبورغ"(جنوب أفريقيا) بصفة رسمية على انضمام دول جديدة، هي: مصر- ايران- الأرجنتين- السعودية- الامارات- اثيوبيا.

ومن خلال سعي المجموعة الى تحقيق اهدافها الاقتصادية، فهل توفق في انشاء سوق اقتصادية عالمية وعملة مشتركة تستغني من خلالها عن منافسة الدولار واليورو وهيمنتهما على الاقتصاد العالمي؟

وهكذا يبقى السؤال مطروحا، لأن المجموعة الاقتصادية "بريكس" ما تزال في بداية الطريق في ظل تحديات سياسية واقتصادية كبيرة.

[126] ا :https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4

# الفصل الثالث: النظام الاقتصادي الاسلامي

Islamic Economic System

لا شك ان فكرة الاقتصاد في الاسلام قد عانت الكثير من التغييب الممنهج بالرغم من وجود العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية في العالم العربي والاسلامي، الا ان الكثير منها استثنى الاقتصاد الاسلامي كنظام قائم بذاته ومستقل. واذا وجدت دراسات في هذا الشأن، فهي تركز على بعض المفكرين المسلمين، كعبد الرحمن بن خلدون وتقي الدين احمد المقريزي في شكل تراجم لا تفي بالغرض العلمي المقصود. ولعل سبب ذلك يعود بالدرجة الاولى الى:

- النزعة الذاتية للمفكرين الاوروبيين عند تأسيسهم لعلم الاقتصاد متأثرين بالفلسفة اليونانية وبالنظام الاقتصادي الروماني، ثم النزعة المادية في الفلسفة الاقتصادية الاوروبية، دون ذكر للفلاسفة العرب امثال ابن خلدون والمقريزي، بالرغم من دراستهم لأفكارهم وتبني معظم نظرياتهم مثل: "ادم سميث" الذي تاثر بنظرية العمل عند ابن خلدون و"قريشام" الذي اخذ نظرية قيمة النقود عن المقريزي، وغيرهم.
- وقوع معظم البلدان العربية والاسلامية تحت وطأة الاحتلال الأوروبي منذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي
- ان الاقتصاديين العرب من المعاصرين الاوائل تأثروا كثيرا في دراساتهم بالمدارس والافكار الاقتصادية الاوروبية، دون بذل الجهد للتعرف على الفكر الاقتصادي عند المسلمين، والمؤلفات القديمة والحديثة التي

بلورت أفكارهم ونظرياتهم، والاكثر من ذلك ان بعضهم أنكروا وجود نظام اقتصادي في الاسلام، لتأثرهم بالفكر الغربي العلماني.

- خلو أغلب المناهج الدراسية العربية والاسلامية من مقررات الاقتصاد الاسلامي.

ومع ذلك، فان العقود الأخيرة شهدت صحوة تاريخية ووعيا ذاتيا ثقافيا بدأت من خلاله الشعوب الاسلامية تدرك حقيقة انتمائها الى الحضارة الاسلامية وموروثها الثقافي، فبدأت التوجهات البحثية والعلمية والدراسات الاقتصادية عند المسلمين المعاصرين تأخذ من منابعها الاصيلة، فتأثرت برواد الاقتصاد الاسلامي ومفكريه من أمثال الامام أبو حامد الغزالي، وابن خلدون والمقريزي وغيرهم. ولهذا أصبحنا نجد الكثير ممن ركزوا في دراساتهم المعاصرة على الفكر الاقتصادي الاسلامي، وقدموا أبحاثا ثرية في هذا المجال.

وبالرغم من ذلك، فان الحضارة العربية الاسلامية قد تميزت بالقيم والعدل والانصاف في كافة المجالات، ومنها المجال الاقتصادي الثري بالأفكار والحلول المناسبة للأزمات الاقتصادية، والذي عرفه المسلمون وطبقوه في حياتهم السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...

وقبل التطرق الى الاقتصاد الاسلامي، نلقي نظرة موجزة عن الحياة الاقتصادية عند العرب قبل ظهور الاسلام.

عرفت الحضارة العربية قبل الاسلام فنون التجارة والاقتصاد، وكانت للعرب قديما علاقات تجارية مع مختلف الأمم، خاصة في شرق افريقيا وجنوبها، الى جانب تجارتهم مع الفرس والروم. وهذا ما أكده المؤرخ اليوناني

الشهير"(بطليموس)": "ان العرب في النصف الثاني من القرن الاول للمسيح (عليه السلام)، كانوا قد بدأوا يتجرون مع شرق افريقيا بالعاج والعبيد ويصلون الى حدود الموزمبيق" [127].

ومعنى ذلك أنهم أمة تميزت منذ اقدم العصور بالتجارة الخارجية، التي كانت تتم بواسطة القوافل التجارية التي برعوا في تسييرها وتأمين طرقها. كما لعبوا دور الوسيط في التبادل التجاري بين الهند وافريقيا الشرقية من ناحية، وبلاد دجلة والفرات والروم من ناحية اخرى [128].

وبما ان التجارة لها قواعد وأصول متعارف عليها، فقد اهتموا بتنظيم الاسواق التجارية السنوية التي كانت تغطي شبه جزيرة العرب، يتوافد اليها الناس فيتبايعون ويتبادلون عروض التجارة وينظرون في فض النزاعات، وفك الاسرى، واستعراض الشعر، وإقامة الخطب المنبرية والتفاخر بالنسب والالعاب، كسباق الخيل وغيرها، وكان لهم حكام وقضاة يحتكمون اليهم وفق الاعراف والتقاليد التي يلتزم بها الجميع [129]. كما اشتهرت العرب ايضا بعاصمتهم الروحية والاقتصادية والاجتماعية، "مكة المكرمة"، التي كان في عرف اهلها القيام برحلتين تجاريتين في السنة. جاء ذكرها في القرآن الكريم تؤكد مكانتها الدينية والتجارية. وتصف رحلة أهل مكة "قريش" بمعاني قوية، وربط نشاطهم

---

[127]: أحمد محمد العقيلي: أمة التجارة – دور التجار في نشر الدعوة الاسلامية في افريقيا– المؤتمن للنشر، 1419هـ/1998م، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 17.

[128]: عطية عودة ابو سرحان: أثر الرحالة المسلمين في تعريف المجتمعات الاسلامية بعضها ببعض، مجلة الثقافة العربية، العدد: الثامن، السنة: الخامسة، 1398هـ/1978م، المؤسسة العامة للصحافة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ص 47.

[129]: عرفان محمد حمور: اسواق العرب ، دار الشورى ، طبعة اولى، 1979م، بيروت، لبنان، ص 4.

التجاري بعبادة رب البيت الذي سخر لهم أسباب نجاح تجارتهم الدنيوية ووفر لهم الامن الغذائي والامن الاجتماعي، وهم على جاهليتهم، ولو عبدوا الله الواحد الاحد ودخلوا الاسلام لكان لهم شأن عظيم.

كما اكد القرآن الكريم هذه المعاني، بالإشارة الى الصراع العسكري والتنافس من اجل السيطرة الاقتصادية العالمية، الذي كان قائما بين الفرس والروم بالقول: ان الروم قد غلبت في ادنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون[130]. التي هي غلبة عسكرية، اقتصادية، وسياسية، تهم المسلمين فيما بعد أكثر من قريش، لأن بلادهم بعيدة عن الصراع الدولي في ذلك الوقت، وأن قريش قد حافظت على تجارة القوافل بموجب اتفاقيات لتأمين التجارة [131]. ولأن دولتهم الجاهلية مؤقتة، سيقضي عليها الاسلام، الذي سيخوض الصراع مع الامبراطورتين ويقضي عليهما معا.

وكانت قريش تشارك القوافل العربية وتقودها شمالا وجنوبا وتتحمل مسئوليتها. فأدت شهرتهم التجارية بالبعض الى القول ان قريشا سميت بهذا الاسم لاشتغالها بالتجارة، اذ كانوا اهل تجارة، ولم يكونوا اصحاب ضرع و زرع. من قولهم فلان يتقرش المال: أي يجمعه[132].

---

[130]: الآية كاملة في سورة الروم: الآية/ 1.

[131]: علي محمد معطي: تاريخ العرب الاقتصادي قبل الاسلام ، دار المنهل اللبناني، ط/1، 2003، ص:207.

[132]: عطية عودة ابو سرحان: مرجع سابق، ص 47.

وفي سياق العلاقات الاقتصادية، يذكر الجاحظ في رسائله الشهيرة، ان هاشم بن عبد مناف زعيم قريش قبل الاسلام، قد اشرك في تجارته رؤساء قبائل من العرب ...وجعل لهم معه ربحا[133].

كما عقد عبد شمس معاهدة تجارية مع النجاشي ملك الحبشة. وعقد نوفل والمطلب حلفا مع بلاد الفرس ومعاهدة تجارية مع ملوك حمير في اليمن [134].

وهكذا استطاعت قريش تأمين الاقتصاد والتجارة الخارجية والحفاظ على السلم مع الجوار، الى جانب تأمينها داخليا، لإقرار الامن في الاسواق وطرق القوافل التجارية ورد المظالم الى اهلها. ولهذا عقدت الأحلاف مع القبائل العربية من اشهرها، حلف الفضول الذي عقد بعد عشرين عاما من عام الفيل(حوالي سنة 590م). الذي اجتمعت اليه قبائل قريش لأسباب تجارية ولحماية المظلوم فتساهموا بالمال، وتعاهدوا وتعاقدوا على انهم:(ليكونن مع المظلوم حتى يؤدى اليه حقه، فلا يجدون بمكة مظلوما من اهلها وغيرهم، ممن دخلها من سائر الناس، الا قاموا معه وكانوا على من ظلمه، حتى ترد عليه المظلمة)[135]. وفي نفس السياق، وصف احمد امين حلف الفضول، بأنه: حلف في غاية السمو اذ يقضي بتحقيق العدالة والاخذ من الظالم للمظلوم مهما كان الظالم قويا عزيز الجانب والمساواة بين الناس[136].

---

[133]: علي محمد معطي: نفس المرجع السابق، ص: 208.

[134]: علي السالوس: حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الاسلامي: قصر الكتاب ، البليدة، د. ت. ن ، الجزائر، ص: 25.

[135]: عرفان محمد حمور: مرجع سابق، ص 87.

[136]: عرفان محمد حمور: نفس المرجع، ص 87.

ومجمل القول، ان العرب قبل الاسلام بزعامة قريش، كانت لهم مكانة اقتصادية بحكم براعتهم في تجارة القوافل وتحكمهم في الأسواق. فعرفوا الاقتصاد في كل جوانبه وعقدوا الاتفاقيات التجارية وأنشئوا الأسواق الكبرى، واهتموا بتمويل القوافل التجارية، وتأمين طرقها وعرفوا مكانتهم بين الأمم، من خلال اقتصادهم وتجارتهم التي كانت تتميز بالخصال والصفات الحميدة بالرغم من حكم الجاهلية، ومنها: الأمانة في التجارة، وانصاف المظلوم في المعاملات، وكرم الضيف، وعدم الغدر، واحترام المعاهدات والحلف وغيرها، التي هي في الأصل نابعة من قيم الفطرة الانسانية، ولهذا أجازها الاسلام فيما لا يتعارض معه.

**المبحث الأول: الاقتصاد الاسلامي- مصادرومرجعيات وخصائص**

جاء الاسلام رحمة للعالمين يخاطب الانسان الذي خلقه الله العلي القدير بطبيعته وفطرته الميالة الى غريزة التملك، فلما نزل القرآن على سيدنا محمد (ﷺ)، لم ينكر على الناس معاملاتهم التجارية، بل وظفها واستغلها لخدمة الأفراد والمجتمع، في ظل الاحتكام الى مبادئ الشريعة الاسلامية الداعية الى الكسب الحلال. لأن الإسلام يدعو الى العمل والكسب الحلال، لكن الهدف ليس جمع المال في حد ذاته، وانما لتأدية وظيفة اجتماعية واقتصادية، لأن المال لله والانسان مستخلف عليه، بحيث يستفيد منه صاحبه وسائر الافراد في المجتمع الاسلامي، من خلال التكافل الاجتماعي بإخراج الزكاة والصدقات وفعل الخير الى الممات.

وفي هذا السياق يقول الاستاذ مالك بن نبي (رحمه الله): "ان المجتمع في المنطلق يتمتع دائما بسلطان اجتماعي يمثله: الانسان، الارض والزمان الذين يملكهم في الحالات جميعا، لكنه لا يملك سلطانا ماليا دائما. فينبغي لخطط تنميته والحال هذه ان تعتمد اعتمادا اكثر على السلطان الاجتماعي، حتى لا تعبر عن وسواس نقص المال الذي يهلكها من البداية بإخضاعها الى ارادة المال" [137]. كما أضاف: انه ليست المسألة بان نعطي المال سلطانا لم ينزل به الله، بتركيزه في ايد قليلة يتبعه انخفاض في مستوى المعيشة ونقص من القوة الشرائية وافقار للجماهير الكادحة وليست المسألة بان ينتزع منه كل سلطان كذلك بإذابته في ضرب المساواة الطوباوية يذهب بنجعه النافع في دفع الانتاج[138].

ان هذه النظرة التي انطلق منها الاستاذ مالك بن نبي- رحمه الله- تعبر دون شك عن مبدأ الوسطية والاعتدال والتكافل الاجتماعي في الاسلام مصداقا لقوله عز وجل:{**وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا على الناس شهداء**}، سورة البقرة/ الآية: 143. ذلك الدين القيم الذي يتميز عن غيره من الشرائع السماوية المحرفة والنظم القانونية الموضوعة، التي هي قوانين ونظم ناقصة وبحاجة دائمة الى التعديلات والاثراء او الإلغاء، واحيانا لا تحظى بالاحترام حتى من السلطة التي وضعتها [139].

---

[137]: مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر، تصوير 1406هـ/ 1986م، عن طبعة 1979م، سورية ، دمشق، ص 39.

[138]: مالك بن نبي: نفس المرجع السابق ، ص 39.

[139]: مُحَمَّد مصطفى زرباني: الشركات التجارية، مرجع سابق، ص 31.

وفي اطار تحديد معالم واسس الفكر الاقتصادي في الاسلام، والبحث عن موقع له في المجال الاقتصادي عموما والاقتصاد السياسي بالخصوص، نقوم بإثراء هذه الدراسة البحثية في جوانبها النظرية المتعلقة بالنشأة والتطور، وضبط المبادئ والاسس التي ترتكز عليها. وعليه، فإنه منذ ان ظهر الاسلام كدين شاملا لكل جوانب الحياة، فان احكامه تضمنت توجيه المجتمع نحو الاقتصاد والاعتدال في المعاش والحث على عدم الاسراف والتبذير للحاجات الضرورية في الحياة. لهذا اهتم الاسلام بالاقتصاد كنظام قائم بذاته، وتأسست قواعده منذ نزول القرآن الكريم على سيدنا محمد (ﷺ)، في أحكام شاملة وصالحة لكل زمان ومكان، كما أن هذه المبادئ والأحكام حظيت باجتهادات العلماء والفقهاء المسلمين. نحاول توضحها:.

## المطلب الأول: الاقتصاد الاسلامي- مصادرومرجعيات فكرية

يمكن تقسيم مصادر الاقتصاد الاسلامي الى مصادر قرآنية، ومصادر سنية نابعة من السنة النبوية الشريفة، ثم نتطرق الى مرجعيات فكرية اسلامية.

### الفرع الأول: المصادر القرآنية

يستند الاقتصاد الاسلامي في نشأته بالدرجة الاولى، الى أحكام القرآن الكريم الذي هو كلام الله المنزل وحيا على سيدنا محمد (ﷺ)، لتبليغه للناس كافة، حتى يكون على بينة من الأمر ويسيروا في الصراط المستقيم. ومن هذه الأحكام، نأخذ على سبيل المثال: أحكام تتعلق بتحريم التطفيف في الميزان، والوفاء بالكيل، وتحريم الربا باعتباره حرب على الله ورسوله، وغيرها من الاحكام الشرعية..

**1: أحكام تحريم التطفيف في الميزان**

في قوله تعالى:{**ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون. واذا كالوهم اووزنوهم يخسرون**} سورة المطففين/الآية:3،2،1.

فنزلت الآية للتحذير الشديد من جريمة الغش في المعاملات بين الناس التي تفسد العلاقات في المجتمع[140].

**2: أحكام الوفاء بالكيل والميزان**

في قول الله العلي القدير:{**وأوفوا الكيل اذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خيروأحسن تأويلا**} سورة الإسراء/الآية:35.

وفي آية أخرى، قوله تعالى:{**أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين، وزنوا بالقسطاس المستقيم**} سورة الشعراء/ الآية: 182.

وقوله تعالى:{**ولما جهزهم بجهازهم قال ايتوني بأخ لكم من أبيكم ألا ترون أني أوفي الكيل و أنا خير المنزلين**} سورة يوسف/ الآية:59.

وقوله تعالى:{**والى مدين اخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشيائهم، ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها، ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين**} سورة الأعراف/ الآية: 85.

---

[140]: عبد السميع المصري: معركة الاقتصاد الاسلامي بين فكرة الاستثمار .. والتوجيه، مكتبة وهبة، ط/1، 1412هـ/1992م، القاهرة، ص 9.

جاء في تفسير روح البيان: ان قوم النبي "شعيب" في مدين كانوا اهل بخس للمكاييل والموازين مع كفرهم، فطلب منهم نبيهم ان يؤدوا حقوق الناس بالمكيال والميزان على التمام. باعتبار ان بخس الناس أشياءهم في المكيل والموزون من خساسة النفس ودناءة الهمة وغلبة الحرص ومتابعة الهوى والظلم[141].

**3: أحكام تتعلق بتحريم الربا**

جاء في قوله تعالى:{**وما أتيتم من ربا ليربوا في اموال الناس فلا يربوا عند الله، وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون**}، الآية:29 من سورة الروم. فالآية تؤكد على ان الزيادة عن طريق الربا هي في الظاهر ولا اثر لها عند الله ولا في الواقع. بينما النقص الذي يلحق الاموال بسبب الزكاة هو نقص في الظاهر، لكنه زيادة في نظر الله والواقع وتزيد في ثروة المجتمع[142].

وفي قوله تعالى:{**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله**} سورة البقرة/الآية:278-279.

ولما تأسس المجتمع السياسي الاسلامي في المدينة المنورة، تواصل نزول التشريع القرآني لتنظيم وتوجيه الحياة الروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمسلمين، فنزلت الآيات المنظمة للتجارة والمعاملات المالية والعقود وغيرها. ولما هاجر الرسول(ﷺ) مع المهاجرين الى المدينة المنورة، وكان أهلها من الأنصار المسلمين ميسوري الحال، طرحت أول أزمة اقتصادية واجتماعية ظهرت بين المهاجرين، لأنهم جاؤوا الى المدينة فقراء وقد تركوا ممتلكاتهم المادية

[141]: اسماعيل حقي البروسوي: ج:3، مرجع سابق، ص242.

[142]: عبد السميع المصري: نفس المرجع، ص 9.

في مكة المكرمة، ولا شك انها أزمة عميقة واجهت النبي(ﷺ)، وكانت في حاجة الى حل اقتصادي واقعي ومستعجل. ولمواجهتها اتخذ النبي (ﷺ) جملة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية لحماية المجتمع المسلم، فأسس المسجد الذي من خلاله:

- يتمكن المسلمون من مهاجرين وأنصار على أداء شعائرهم باعتبارهم جسدا واحدا مرصوص البنيان
- تحقيق رمزية القيادة والاجتماع، باعتبار المسجد مقر قيادة الرسول (ﷺ) للمسلمين.
- تسهيل تبليغ الرسالة الاسلامية ورسم سياسة اجتماعية واقتصادية كلما دعت الضرورة الى ذلك.
- دعوة المهاجرين والانصار الى التآخي والتعاون لحل مشكلة فقر المهاجرين وحرمانهم من أموالهم
- الدعوة للعمل والانتاج الزراعي لتطوير القطاع الفلاحي والسعي للتجارة... وغيرها في اطار الحلال.
- إنشاء سوق للمسلمين تحررهم من احتكار اليهود وسيطرتهم على الاقتصاد في المدينة [143].

وعليه، يمكن القول ان الاقتصاد الاسلامي، مرتبط في نشأته بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فهما في نفس الوقت يشكلان المصدر الأساس في وجوده وقابليته للتطبيق العملي في واقع الناس جميعا. باعتباره الآلية الشرعية

[143]: عبد السميع المصري: نفسه ، ص 10.

التي تضبط وتوجه النشاط الاقتصادي وتنظمه وفقا لأصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية، وترعى حقوق الناس وعلاقاتهم الاقتصادية.

## الفرع الثاني: مصادر من الأحاديث النبوية الشريفة

وفي نفس السياق، جاء معنى الاقتصاد في عدة أحاديث نبوية، نذكر منها: الحديث النبوي الشريف:{**ما عال من اقتصد**}[144].

كما قال رسول الله-ﷺ-:(**ما أكل أحد طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده. وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده**)[145].

كما قال رسول الله-ﷺ-:(**ما أكل أحد طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده. وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده**)[146].

وفي حديث آخر، قال:{**يا معشر المهاجرين خصال خمس اذا ابتليتم بهن ونزلن بكم وأعوذ بالله ان تدركوهم، لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشت بينهم الاوجاع التي لم تكن في أسلافهم، ولم ينقصوا المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤن وجور السلطان، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم تمطروا، ولم**

[144]: مسند ابن حنبل رقم الحديث 4048.

[145]: رواه البخاري

[146]: رواه البخاري

**ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلط عليهم عدوا من غيرهم فيأخذ بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل بأسهم بينهم}**[147].

وعليه، فإن الأحاديث النبوية الشريفة الى جانب القرآن الكريم جاءت لتحث الناس على الاقتصاد في حياتهم، كما أكدت على قيمة العمل والانتاج والكسب الحلال، بالابتعاد عن الربا، والوفاء بالكيل والميزان، أي عدم السرقة بما يكال ويوزن أثناء البيع والشراء. وكذلك ضرورة القيام بالزكاة على الأموال وأدائها لمستحقيها من فقراء ومساكين وابن السبيل والمجاهدين في سبيل الله. وكلها معاني تدل على الاقتصاد وعدم الاسراف في الاموال، والاعتدال في الانفاق.

## الفرع الثالث: المرجعيات الفكرية الاقتصادية Economic intellectual references

لتحديد مرجعيات الفكر الاقتصادي الاسلامي وأثرها على نشأته وتكوينه القديم والحديث، نتطرق الى عنصرين أساسيين، هما: مرجعيات المكتبة الاقتصادية الاسلامية القديمة والحديثة، ثم أهم الدراسات والنظريات الفكرية الاقتصادية في الاسلام.

### 1: المكتبة الاقتصادية الاسلامية القديمة

لقد سبقت المكتبة الاقتصادية الاسلامية نظيراتها الاوروبية الحديثة بعدة قرون، حيث ظهر فيها التخصص العلمي في المؤلفات الاقتصادية الاسلامية،

[147]: رواه ابن ماجة، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، م/1، المكتب الاسلامي، ص 167/1. نقلا عن: رفعت السيد العوضي: ، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، م/1، دار السلام، ط/1، 1420هـ/2009م، القاهرة، ص 136/1.

من خلال ما تناوله فقهاء الاسلام في كتاباتهم واستعمالهم مصطلحات متعددة، كـ: "المعاملات"، "الاكتساب"، "الكسب"، "المعاش"، "الأموال"... والتي لها دلالة واضحة على الاقتصاد في اطار مبادئ الاسلام.

ومن الكتب التراثية التي تطرقت للاقتصاد في الاسلام، والمفكرين القدماء في هذا المجال:

- كتاب "الخراج" للقاضي ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم، صاحب ابي حنيفة: (113هـ/182هـ-731م/798م).

الكتاب يفسر علاقات الأرض وموارد بيت المال، ممثلة بتقسيمات الغنائم، والفيء، والخراج، وغلات الأراضي، ويشرح أحكام الجزية والاجارة، وأحكام أخرى تتعلق بمسائل السياسة الشرعية. والكتاب في الأصل وضع بطلب من كبير ملوك الأرض في عصره "هارون الرشيد" أمير المؤمنين[148].

- كتاب "الخراج"، ليحي ابن آدم بن سليمان القرشي، وهو من أهل الكوفة، المتوفى سنة 203هـ/785م. يتناول احكام الغنيمة والفيء والاراضي الخراجية والعشرية، واراضي السواد، وإحياء أرض الموات، كما يركز على علاقات المسلمين الاقتصادية بأهل الذمة، وتناول جوانب متعلقة بالزكاة، والتجارة والصناعة[149].

[148]:رفعت السيد العوضي: موسوعة الاقتصاد الاسلامي، المجلد الأول، مداخل أساسية في الاقتصاد الاسلامي، دار السلام، ط/1، 1430هـ/2009م، مصر، ص 38/1.

[149]: رفعت السيد العوضي: نفس المرجع، ص 39/1.

- كتاب "الكسب"، للإمام محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، الحنفي(ت:234هـ/815م).

يستعرض الكتاب مفهوم الكسب وفوائده وانواعه وأدلة مشروعيته، ويحدد مستويات الكسب في أربع مراتب، ويوضح أحكامها الشرعية وفق الكتاب والسنة والاجتهاد.، كما يتناول موضوعات اقتصادية في الاستهلاك والصدقة والسؤال وأحكام اللباس والانفاق [150].

- كتاب "الاستخراج لأحكام الخراج، للإمام الحافظ ابي الفرج عبد الرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي، المتوفى سنة 795م/213هـ.

يتناول الكتاب معنى الخراج وأصله وبيان هل هو أجرة او ثمن او جزية. وكذلك بيان مقداره وحكم تصرفات أرباب الارض الخراجية فيها وهل تنتقل الى الورثة. وحكم تصرف الامام في ارض العنوة. وحكم مال الخراج ومصارفه[151].

- كتاب "احياء علوم الدين"، لأبي حامد الغزالي(450هـ/505هـ- 1058م/ 1111م).

يتناول الكتاب قضايا ومفاهيم اقتصادية متنوعة، ومنها: شرح نشأة الحاجة للنقود من خلال المقايضة وبعض خصائص النقود، وغيرها من المسائل.

[150]: رفعت السيد العوضي: نفس المرجع، ص 38.

[151]: عبد الله الصديق: الاستخراج لأحكام الخراج، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، د ت ن، ص 125.

- كتاب "فضل الاكتساب واحكام الكسب وآداب المعيشة"، تأليف: الشيخ الامام علاء الدين علي بن اللبودي (من رجال القرن التاسع للهجرة[152])
- كتاب: الفلاكة والمفلكون، بمعنى الفقر والفقراء: لأحمد بن علي الدلجي (فترة التأليف: 1321م/1412م)[153].
- مقدمة العلامة الشهير "عبد الرحمن بن خلدون"، التي ظهرت في القرن 13هـ/15م[154].
- كتاب "اغاثة الامة بكشف الغمة" للعلامة المقريزي، في النقود ودورات الاعمال الاقتصادية، بحث فيه اسباب الأزمات الاقتصادية وقدم الحلول لها.
- كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (توفي 224هـ)

يقع الكتاب في أربعة أجزاء يشتمل على كل ما تعلق بالاقتصاد الاسلامي وحدد فيه كيفية تطبيقه في العصر الأول والثاني للإسلام. وبالاضافة الى تناوله موارد الدولة ونفقاتها، تطرق الى طبيعة الأراضي في الاسلام وأنواعها وكيفية تملكها. ويرى البعض بانه كتاب يحتاج الى دراسة وشروح وتبويب حسب مفهوم العصر[155].

---

[152]: رسالتان في الكسب، للامام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، تح: سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، ص 28.

[153]: علي احمد صالح: مرجع سابق،ص 46

[154]:(تأثر بأفكاره" أدم سميث"، صاحب كتاب "ثروة الامم"، الذي كتبه عام 1776م).

[155]: عدنان أحمد الصمادي: المدخل الى النظام الاقتصادي في الاسلام، عالم الكتب الحديث، 2015، الأردن، ص 11.

**2: المكتبة الاقتصادية الاسلامية المعاصرة**

من الدراسات العلمية المعاصرة التي اهتمت بالاقتصاد الاسلامي، نجد:

- ✓ مالك بن نبي: مشكلات الحضارة- المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق.

تطرق الكتاب الى عدة مواضيع اقتصادية طرح من خلالها الكاتب وجهة نظره كمسلم في عالم الاقتصاد، لاخراج البلدان الاسلامية من رواسب الاستعمار ونقلها الى مستوى "الوعي الاقتصادي" لتحويلها الى بلدان صاحبة مشروع اقتصادي، وقبل ذلك ركز على ضرورة اخلاء أذهان الشباب المسلم المهتم بالقضايا الاقتصادية من الجوانب المذهبية الاضافية في المنطلق، او التنظيمية كضرورة سياسية تتسلط عليه لرقابة الانتاج والتوزيع كمسلمات او مبادئ مذهبية معينة[156].

ومن هنا: ركز الكتاب على ثلاث محاور أساسية، تناول فيها: عموميات البحث- صورة المشكلات – شروط الانطلاق.

- ✓ السيد محمد باقر الصدر: إقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، ط/20، 1987م، بيروت، لبنان.

الكتاب بحث معمق مقارن بين الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية العالمية. أثبت المؤلف من خلاله ان مبادئ الاقتصاد الاسلامي أكثر نفعا للإنسان من أي نظام أخر وأجدر على قيادة المجتمع نحو الرفاه والرخاء

[156]: مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، 1986، دمشق، ص11.

والسعادة. تناول مواضيع اقتصادية شاملة، مركزا على الاقتصاد الاسلامي وهيكله العام والمبادئ التي تحكمه. ثم المشكلات الاقتصادية القائمة وحلولها في الاسلام، وفق نظريات متعددة وقابلة للتطبيق، منها: نظرية توزيع الثروة لما قبل الانتاج، والمتمثلة في عدة جوانب، منها: الأرض النابعة من الطبيعة وثرواتها.

كما قدم تفاصيل واسعة لملكية الأرض في الاسلام. ثم نظرية توزيع ما بعد الانتاج: التي تقوم على اساس الكسب والعمل المنفق. ثم مشكلة الربا أو الفائدة ومعالجتها بالتحريم. ثم حدد مسئولية الدولة في الاقتصاد الاسلامي ومبدأ تدخلها في اطار الضمان الاجتماعي واقامة التوازن الاجتماعي بإيجاد قطاعات عامة وفرض ضرائب.

وغيرها من الدراسات والبحوث المعاصرة المنشورة وغير المنشورة حول الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد السياسي والتي لا يسعنا ذكرها. وهي من دون شك دراسات وبحوث علمية، صالت وجالت في استنباط الاحكام الشرعية وقدمت اجتهادات فكرية شكلت نظريات متكاملة للاقتصاد الاسلامي قابلة للتطبيق المعاصر.

### 3: الأفكاروالنظريات الاقتصادية عند بعض العلماء المسلمين

يرتكز الاقتصاد الاسلامي على عدة مرجعيات فكرية اعتمدت على دراسة بعض الظواهر الاقتصادية التي عايشوها عن قرب وحاولوا تشخيصها وتقديم الحلول الاقتصادية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد معالجة لظاهرة الكسب والمعاش والعمل والملكية عند الامام الغزالي وربطها بالأحكام الشرعية والعقيدة الاسلامية.

كذلك نجد العلامة أحمد بن علي الدلجي الذي عالج ظاهرة الفقر والفقراء. بالإضافة الى العلامة ابن خلدون الشهير بنظرية العمل، ثم الامام المقريزي الذي أشتهر بقيمة النقود وأخرج مصر من أزمة التضخم والغلاء.

## 1-3: الفكر الاقتصادي عند الامام الغزالي (450هـ/1051م-505هـ/1111م)

الامام الغزالي هو حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الشافعي الغزالي، ولد عام 450هـ/1051م، اشتغل بالتدريس في نظامية بغداد ونظامية نيسابور، وكانت فترة حياته كلها في عصر الخلافة العباسية وعاصمتها بغداد، عاصر فيها سبعة سلاطين وكان يقوم بمساعدة البعض منهم في شؤون الحكم والسياسة، ولما وقع الظلم على الرعية وعمد الناس الى الفرار، ونقص السكان وتفشت المجاعات وحلت الأمراض[157].

بدأ الامام الغزالي في التفكير والبحث حول الظواهر الاجتماعية والأزمات الاقتصادية وتشخيص الحالات السياسية النابعة أساسا من السلاطين أنفسهم. فأوجدت دراساته حلولا للبعض منها، فوصل الى نتائج، نذكر منها:

- ان ضعف النظام السياسي كان له عدة أسباب، فقال:(وأما الآن في هذا الزمان فكل ما يجري على يد أمرائنا وألسنة ولاتنا فهو جزاؤنا واستحقاقنا، كما أننا رديئوا الأعمال، قبيحوا الأفعال، ذووا خيانة، وقلة أمانة، فأمراؤنا ظلمة جائرون، وغشمة معتدون، كما تكونوا يول

[157]: ياسر عبد الكريم الحوراني: الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، دار مجدلاوي، 2003، عمان، الأردن. ص 43.

عليكم، فقد صح بهذا الحديث أن أفعال الخلق عائدة على أفعال الملك)[158].

وفي الجانب الاقتصادي، قال:(فهؤلاء همتهم جمع المال والاستكثار منه، واكتساب الضياع والعقار والخيل المسومة والأنعام والحرث، وكنز الدنانير تحت الأرض، فترى الواحد يجتهد طول عمره ويركب الأخطار في البوادي، والأسفار في البحار، ويجمع الأموال ويشح بها على نفسه فضلا عن غيره. إن الذهب والفضة حجران لا يرادان لأعيانهما وهما إذا لم يقض بهما الأوطار ولم تنفق والحصباء بمثابة واحدة)[159].

نستنتج من كلام الامام الغزالي، أن عصره كان يعيش في أوضاع مضطربة سياسيا بتسلط الحكام السلاطين، اقتصاديا بالغلاء والفقر، واجتماعيا بضعف الرعية والاضطرابات والهروب من المدن. وركز على الطبقة الحاكمة ووصفها بالجور معتبرا ذلك جزاء تستحقه الرعية، لأنها فاسدة في اعمالها وافعالها، تفشت فيها الخيانة وقلة الأمانة، والحل في صلاح الرعية مستندا في ذلك الى الحديث النبوي الشريف(كما تكونوا يول عليكم).

وفي هذا المجال قدم الامام الغزالي، نظريات متكاملة لمعالجة الأوضاع السيئة، وذلك بالاعتماد على تحليل وتشخيص كل ظاهرة وتقديم الحل الشرعي لها ليس كفقه فقط وانما أبعد من ذلك.

---

[158]: ياسر عبد الكريم الحوراني: نفس المرجع، ص 44.

[159]: ياسر عبد الكريم الحوراني: نفس المرجع، ص 46.

[1]: **نظرية الحق في الملكية** The theory of the right to property

قدم الامام الغزالي الاطار العام لمفهوم الملكية والهدف من وجودها وأهميتها السياسية عند الحاكم والاجتماعية عند الرعية والاقتصادية كجانب عام. وصاغها من منطلق عقائدي مصدره القرآن والسنة وفقهي بشكل عام. وذلك باعتبار ان المال ليس ملكا حقيقيا للناس، بل المالك الأصلي هو الله عز وجل. وهو المبدأ الاساسي للملكية في الاسلام.

لكن هذا لا يعني تخلي الانسان المسلم عن التملك أو عدم ارتباطه بالملكية، وهنا يرى الامام الغزالي ان طبيعة العلاقة بين الانسان وملكيته علاقة غير دائمة، فهو يسعى للإستفادة بما تجود به الطبيعة لتلبية حاجاته الى المسكن والملبس واستغلال الأرض لخدمته. لهذا ركز الغزالي على طبيعة هذه العلاقة واعتبرها سلوك فطري عند الانسان، وبالتالي قدم نظرة تتلخص في ان لا يترك الأمر المتعلق بالملكية مهملا- أي استئثار البعض بمصالح الكل- من غير تعريف قانون في الاختصاصات لتهاونوا وتقاتلوا، وشغلهم ذلك عن سلوك الطريق بل أفضى بهم الى الهلاك[160].

وعليه، فان هذه النظرة تقوم على أساس وجود قانون ينظم اكتساب الملكية حتى لا يستأثر بها البعض دون الآخرين وهي نظرية متكاملة ومتوازنة، أثبتت الأساس الخاطئ الذي قامت عليه الأفكار الاقتصادية الأوروبية في العصر الحديث. كذلك تعالج النظرية الصراع الطبقي الذي وجد ومازالت تكرسه

[160]: ياسر عبد الكريم الحوراني: نفس المرجع، ص142.

النظريات الحديثة والمعاصرة، سواء كانت في ظل الأفكار الرأسمالية أو الاشتراكية التي تتناقض مع طبيعة الفطرة الانسانية وحقوقها الأساسية.

ومن المعاني التي أكد عليها الامام الغزالي حول الملكية، مايلي:

- ✓ لا يحل أن يؤخذ مال انسان إلا بطيب نفس منه
- ✓ المعاقبة بمصادرة الملكية ليس من الشرع، لأن العقوبة بتنقيص الملك وأخذ المال تكون مشروعة في الجنايات
- ✓ وجوب سد مجاعة المسلم الفقير العاجز من غير قرض [161].

**[2]: نظرية الكسب بالعمل** The theory of earning through work

ينطلق الامام الغزالي في بلورة نظرية المعاش من العقيدة الاسلامية التي مصدرها الله جل شأنه، باعتبار أنه رب الأرباب ومسبب الاسباب، جعل الآخرة دار الثواب والعقاب، والدنيا دار التحمل والاضطراب. والتشمر والاكتساب.

ومن هذا المنطلق قسم الناس الى ثلاثة أصناف: رجل شغله معاشه عن معاده فهو من الفائزين. والأقرب إلي الاعتدال هو الثالث الذي شغله معاشه لمعاده، فهو من المقتصدين. ولن ينال رتبة الاقتصاد من لم يلازم في طلب المعيشة منهج السداد، ولن ينتهض من طلب الدنيا وسيلة إلى الآخرة وذريعة ما لم يتأدب في طلبها بآداب الشريعة[162].

[161]: ياسر عبد الكريم الحوراني: نفس المرجع، ص148.

[162]: الامام أبي حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي: إحياء علوم الدين، ج/2، ط/1، دار القلم، بيروت، لبنان، ص56.

وقد صنف الكسب والمعاش الى مشروع بمعنى مصدره الشرع، كالتجارة والصناعة والحرف. ثم كسب غير مشروع الذي من صوره الظلم والشبهات والرشاوي والجهات المحظورة وأموال السلاطين المغصوبة من اصحابها. الى جانب الربا والسرقة والميسر[163].

في نفس الاطار، نجد ان الامام الغزالي قدم تشخيصا لظاهرة اللصوصية والتسول التي تتخذ كوسيلة لكسب المال ووصفها بالحرف الخسيسة، لأنها تعتمد على مال الغير سواء بالسؤال لجمع المال أو بالاعتداء على المال.

كما تناول في بحثه بعض الفئات التي رأى أنها من الأفضل أن تترك الكسب لخصوصيتها وانشغالها بالحكم او العلم والعدل، ومنها: السلطان والقاضي والعالم المشتغل بالتربية، لأنهم مكفولون من مال المصالح (بيت المال) أو الأوقاف[164].

**2-3: العلامة أحمد بن علي الدلجي** (770-838هـ/1368-1435م)

هو أحمد بن علي بن عبد الله، شهاب الدين الدلجي: ولد عام 770هـ/ 1368م، ونسبته إلى قرية دلجة من قرى صعيد مصر، له اشتغال بالفلسفة، حُكم بإراقة دمه لزندقته. تعلَّم في البلاد المصرية، واشتهر بدمشق. وكان منتقصاً للناس كثير الإستهزاء بهم. توفي في القاهرة سنة 838هـ/1435م. مخلفا عدة كتب منها:

- الفلاكة والمفلوكون، بمعنى الفقر والفقراء

[163]: الحوراني: مرجع سابق، ص 171.

[164]: احياء علوم الدين، ج/2، مرجع سابق، ص 122.

- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، الجزء الثاني، بخطه محفوظة في المكتبة الظاهرية تحت الرقم العام 1698.
- الجمع بين التوسط، للأذرعي
- الخادم، للزركشي مع زوائد في مجلدين[165].

### 3-3: الاقتصاد السياسي عند العلامة ابن خلدون (1332م/1406م)[166]

طرح العلامة ابن خلدون نظرية متكاملة في العمل او كما سماها بكسب المعاش التي ينتج عنها: الربح والنقود ورأس المال والأجر والسعر، ويرى ان المصدر الاصلي لهذه المقولات الاقتصادية انما هو "العمل البشري"، الذي يكون منتجا ويؤدي الى الثروة [167]. فالعمل الذي يقوم بها الانسان هو اساس قيام العناصر الاقتصادية المترابطة وفق علاقات اجتماعية واقتصادية. لهذا حدد ابن خلدون في نظريته الاقتصادية على وسائل كسب المعاش التي هي مرتبطة

---

[165]: خير الدين الزركلي: الأعلام – قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين– دار الملايين، ج/1، ط/7، 1986م، بيروت، لبنان، ص177.

[166]: ابن خلدون: هو عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين ابن خلدون. ولد في تونس في رمضان سنة 732 هجريه الموافق سنة 1332 ميلادية، تعلم بها ودرس العلوم الشرعية واللغة العربية وعلوم الطبيعة والرياضيات وعلوم المنطق والفلسفة. وبعد ان أصيب والده بمرض الطاعون وهلك عدد كبير من العلماء الذين كان يأخذ عنهم، هاجر ومن بقي حيا الى المغرب الأقصى ونتيجة لهذا ترك العلم وتوجه الى السياسة والوظائف العامة. فتولى وظيفة كاتب عند أمير تونس، ثم أمين سر سلطان مراكش أبي عنان المريني، سافر الى غرناطه حيث عاش مدة في بلاط ملكها ابن الأحمر، تولى رئاسة الوزراء في بجاية، رافق الحملة المصرية لمحاربة تيمورلنك في الشام وكان مفاوضا بارعا. توفي ابن خلدون عن عمر 76 سنة عام 1406 م . وكان حينئذ في وظيفة قاضي القضاة المالكية في مصر.

[167]: محمد لخضر بن حسين: دراستان في الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمن بن خلدون في المقدمة، الأديب– الشهاب، د ت ن ، باتنة، ص 7.

بتطور تاريخي للمجتمعات فرضت علاقات اجتماعية بين الزراعة المحصورة في البدو والمهن المحسوبة على الحضر. ثم تكون التجارة كحلقة وصل بينهما [168].

ومن اقوال ابن خلدون في العمل والكسب:" ثم اعلم ان الكسب انما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد الى التحصيل فلا بد في الرزق من سعي وعمل .. فلا بد من الاعمال الانسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه ان كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر وان كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الانساني كما تراه والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع.." [169].

فنلاحظ ان ابن خلدون طرح نظرية قيمة العمل المؤدي الى الكسب، وهي النظرية التي تأسست عليها أفكار الرأسمالية الحرة بعد ثلاثة قرون والتي نادى بها " أدم سميث"، في كتابه "ثروة الأمم". لهذا فان النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون قد سبقت ما جاء بعدها بحولي ثلاثة قرون. اما قوله: "اعلم ان السلطان لابد له من اتخاذ الخدمة في سائر ابواب الامارة والملك الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي والكاتب ويستكفي في كل باب بمن يعلم غناءه فيه ويتكفل بأرزاقهم من بيت ماله وهذا كله مندرج في الامارة ومعاشها اذ كلهم ينسحب عليهم حكم الامارة والملك الاعظم هو ينبوع جداولهم [170]. فهو يحدد القوى الاجتماعية التي تستأثر بالفائض الاقتصادي وعلى رأسها الدولة التي تقوم بدور رئيسي في هذا الاستئثار [171].

---

[168]: محمد لخضر بن حسين: نفس المرجع السابق، ص 7.

[169]: عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة، ص 273.

[170]: نفسه: ص ص 275/274 .

[171]: محمد لخضر بن حسين: المرجع السابق، ص 8.

ويضيف في شأن العلاقة بين السياسة والاقتصاد، ان الدولة تلجأ في آخر أيامها الى الجبايات والمكوس، فقال: "اعلم ان الدولة اذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت الى مزيد المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم...[172].

وفي هذه الحالة يعمد صاحب الدولة وأربابها بالزيادة في المكوس والضرائب على المنتجات والمبيعات، أو مقاسمة العمال والجباة في الأموال التي يحصلون عليها. وقد يتحول الحاكم الى ممارسة التجارة والزراعة، أو مشاركة الأثرياء في أعمالهم، ما يؤدي الى المزيد من الكساد الاقتصادي، ويفقد المنتجين أسواقهم وانتاجهم، فيعم الكساد والانهيار الاقتصادي[173].

فمن خلال الافكار الاقتصادية التي طرحها العلامة ابن خلدون في المقدمة، والتي انطلقت كنظريات متعددة في العمل والانتاج وتكوين الثروة والاستهلاك، نستنتج انه طرح معادلة اساسية فيما عرف من بعده بالاقتصاد السياسي، والذي طرح في القرن السابع عشر عندما سيتحول الاقتصاد السياسي الى علم له منهجه وموضوعه[174].

وعليه يمكن القول ان ابن خلدون قد سبق " وليام بيتي" و"انطوان دي مونكرتيان" و"جيمس ميل ستيوارت" و" ادم سميث"، وغيرهم من المفكرين

---

[172]: عبد الرحمان بن خلدون: مرجع سابق، ص 201.

[173]: صلاح بسيوني رسلان: الاقتصاد السياسي عند ابن خلدون، مجلة الحضارة الاسلامية، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الاسلامية، العدد الأول، السنة الأولى، 1414هـ/1993م، وهران، الجزائر، ص223.

[174]: محمد لخضر بن حسين: نفس المرجع السابق، ص 32.

الاوروبيين في وضع النواة الاولى لعلم الاقتصاد السياسي، الى جانب علم الاجتماع الذي تفرع عنه علم الاجتماع السياسي.

### 4-3: الاقتصاد السياسي عند الامام المقريزي (1364/1445م)[175]

قدم الامام العلامة تقي الدين ابي العباس احمد بن علي المقريزي، نظريات متكاملة في السياسة الاقتصادية، من خلال اهتماماته بدراسة الظواهر الاقتصادية التي عاشتها بلاد مصر، خاصة المجاعات التي تعرضت لها واصابتها خلال سنوات متفاوتة ومنها، السنوات: 1392م الى 1404م التي عاصرها المقريزي، فتوصل الى تحديد اسباب الازمات الاقتصادية التي اصابت مصر، واستنتج ان النقود كانت المسبب الرئيسي لها. حيث صاغ نظرية اجتماعية لمعرفة اسباب الازمة، فانطلق من تاريخ نقص مياه نهر النيل والمجاعات والغلاء او ارتفاع الاسعار التي رصدها خلال عدة عصور سابقة لعصره والاثار التي

[175]: هو احمد بن علي ن عبد القادر ابو العباس الحسيني العبيدي تقي الدين المقريزي، مؤرخ الديار المصرية، وأصله من بعلبك ونسبته الى حارة المقارزة (من حارات بعلبك في ايامه) ولد في القاهرة عام766هـ/ 1356م ونشأ فيها وتوفي فيها عام 845هـ/1441م، أصله كما قلنا من بعلبك بالشام انتقل والده لتولي القضاء في القاهرة. لهذا نشأ المقريزي في مصر و درس على مشايخ عصره كابن الصائغ والهيثمي وابن خلدون، اشتغل في ديوان الانشاء ثم القضاء والادارة والحسبة ثم في التعليم والامامة، انتقل الى دمشق لمدة عشر سنوات ثم عاد الى القاهرة، ثم رحل حاجا الى مكة لمدة خمس سنين. قضى قرابة ثلاثين سنة بعد الاعتزال يعمل في التأليف التاريخي، لهذا ألف العديد من الكتب، منها: "اغاثة الامة بكشف الغمة" الذي يركز فيه على المجاعات في مصر سنة 1404م، ويبحث في اسبابها. و"المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" وهو في علم الطبوغرافيا والمساحة .. يراجع: " السلوك لمعرفة دول الملوك" للمقريزي، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، ج/1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1998م، ص 7. أيضا: خير الدي الزركلي: الأعلام، م:1، ص 177-178.

خلفتها في المجتمع المصري، الذي قسمه الى سبعة اقسام اجتماعية متفاوتة من حيث اثار الازمة، فوزعهم حسب الفئات الاجتماعية الى[176]:

- ✓ اهل الدولة
- ✓ اهل اليسار من التجار، واولي النعمة من ذوي الرفاهية
- ✓ الباعة وهم متوسطو الحال من التجار، ويطلق عليهم اصحاب البز(من الثياب او متاع البيت). ويضاف إليهم أصحاب المعايش، من السوقة.
- ✓ أصحاب الفلاحة، وهم: المزارعون والقائمون بالحرث في القرى والريف
- ✓ الفقراء، من الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم
- ✓ أرباب الصنائع الحرفيون والاجراء أصحاب المهن
- ✓ ذوو الحاجة واهل المسكنة، الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم.

ومن خلال بحثه في الاحوال المعيشية للطبقات الاجتماعية في مصر، طرح مسألة النقود التي يستعملها الجميع بشكل متفاوت وحسب قيمتها، واعتبرها محور المشكلة والحل في نفس الوقت، فاستنتج بان سلطة النقود يجب عليها ان تعمل على انقاص تداولها اثناء الازمات.

وبالتالي، اعتبر الحل الذي قدمه في عصره نظرية قائمة بذاتها لقيمة النقود، وقدم حلا للبلاء الذي أصاب الناس بسبب كساد النقود وفقدان قيمتها وتكدس الذهب والفضة عند الطبقات أرباب الدولة والتجار أصحاب النعم والرفاه، من دون الطبقات الأخرى. فكان الحل لهذه المشكلة الاقتصادية

[176]: تقي الدين أبي العباس أحمد المقريزي: مرجع سابق، ص ص207- 208.

منهجيا وعلميا. ونظرا لقيمة هذه النظرية، نقدمها من مصدرها لتعميم الفائدة العلمية، لعلها تكون حلا لمشكلات اقتصادية راهنة.

أولها: تشخيص أسبابها التي ارجعها الى اتساع كمية النقود المتداولة في السوق وسببت ارتفاع الاسعار، لهذا طرح فكرة اعادة تنظيمها حسب قيمتها للقضاء على الازمة. فمن خلال هذه النظرية، نجد ان المقريزي قد سبق مفكرين اقتصاديين ظهروا في القرن 18م، وتبنوا فكرة قيمة النقود المسكوكة واثرها في الازمة الاقتصادية. ومنهم الاقتصادي الألماني "غريشام"، الذي تبنى نفس الفكرة التي طرحها المقريزي في القرن 15م.

ثانيا: تقديمه لمبدأ عام، وهو:(ان النقود المعتبرة شرعا وعقلا وعادة إنما هو الذهب والفضة فقط وما عداهما لا يصلح ان يكون نقدا. ولذلك لا يستقيم أمر الناس إلا بتعاملهم بها)[177].

ثالثا: طرح معادلة حسابية- صرفية، لاستخراج القيمة النقدية للدرهم والدينار بالذهب والفضة. وحدد قيمة الفضة الخالصة، سعر كل مائة درهم منها خمس مثاقيل من الذهب وقدم معادلة حسابية لاستخراج قيمة النقد عندما تضرب بدار الضرب في ثمن نحاس، ومكس السلطان، وثمن حطب، وأجرة صناع، ونحو ذلك. بحكم سعرها، الى ربع دينار، فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهما معاملة. فيكون صرف كل مثقال من الذهب المختوم بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة. والمثقال من الذهب الآن يأخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعا والمسمى "فلوسا" ثلاثة وعشرون

[177]: تقي الدين أبي العباس أحمد المقريزي: نفس المرجع السابق، ص 223.

رطلا وثلث رطل، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهما فلوسا، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ[178].

رابعا: قدم الاستنتاج أو المعادلة التي تقوم عليها قيمة النقود، وهي:

ان المثقال من الذهب يصرف بأربعة وعشرين درهما من الفضة. ويؤخذ بأربعة وعشرين درهما من الفضة ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل من الفلوس التي تعد في كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلسا، تصرف في محقرات المبيعات ونفقات البيوت، فيعظم النفع بها، وتنحط الأسعار.. وفي ذلك من صلاح الأمور واتساع الأحوال...[179].

## المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الاسلامي والحلول القرآنية للأزمات

يرتكز الاقتصاد السياسي الاسلامي على مجموعة من الخصائص، التي تثبت حجية وصلاحية المصدر وقابليته للتطبيق العملي في كل مكان وزمان. وكذلك المعالجة القرآنية للأزمة كنموذج للحل القرآني، التي وردت في سورة "يوسف" عليه السلام، والتي تعتبر نظرية متكاملة في الاقتصاد السياسي القرآني.:

### الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الاسلامي

يتميز الاقتصاد الاسلامي بمجموعة من الخصائص تجعله قائما بذاته ومستقلا كل الاستقلال عن غيره على الاطلاق، سواء منها في الأحكام المحرفة في الديانات السماوية، أو التشريعات الوضعية.

---

[178]: نفسه، ص 223.

[179]: نفسه، ص 224.

**1: ربانية المصدر والهدف**

ومعنى ذلك، ان الاقتصاد الاسلامي يعتبر جزء من الاسلام الذي هو دين شامل لكل جوانب الحياة، لأن مبادئ هذا الاقتصاد تكون مستمد كلها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة واجتهادات فقهاء الاسلام لأنه من منطلق يهدف الى سد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية، في اطار مبدأ الاستخلاف في الارض بالتصرف في المال والانتفاع به، لأن المال ملك لله وحده. فالمسلم يسعى لارضاء مالك المال في كل نشاط اقتصادي، وهذا مصداقا لقول الله تعالى:{**وابتغ فيما أتاك الله الدار الاخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا**} القصص/77.

**2: الرقابة المزدوجة**

في الاسلام يخضع النشاط الاقتصادي الى رقابة بشرية ورقابة ذاتية، الأولى طبقت في العهد النبوي الشريف من خلال وظيفة مراقبة الاسواق التي يقوم بها المحتسب، وكان الرسول (ﷺ) يشرف عليها بنفسه، وبعده اسندت لديوان خاص. اما الرقابة الذاتية فهي نابعة من المسلم عند عندما يلتزم بمراقبة سلوكه الاقتصادي واعتباره عملا تعبديا.

**3: الجمع بين الثبات والمرونة او التطور**

فالأمور الثابتة واضحة ومؤكدة مثل:

- تحريم الربا والميسر والخمر
- اباحة البيع والعقود والنصاب والزكاة

- توزيع التركات على الورثة
- ثبات حد السرقة

اما المرونة او القابلية للتطور، فهي بمعنى ان هذا الاقتصاد يتسع لعدة اساليب ويتجاوب مع الوسائل المتجددة ما دامت تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية ولا تخرج عن مصادرها وأحكامها. وهذا عكس المذاهب الاجتماعية والاقتصادية الوضعية التي لا تثبت على حال وتتغير في كل الاحوال.

**4: التوازن بين المادية والروحية**

الله جل شأنه، خلق الانسان من مادة وروح والخالق اعلم بالمخلوق وأدرى بالمنهج الاجتماعي والطريق الصحيح الذي يسلكه هذا الانسان. ومن مناهج الحياة، الاقتصاد في المعيشة والتوازن في طلب الحاجات. الذي هو عند المسلم مرتبط بالإيمان لإرضاء الله تعالى، مصداقا لقوله:{**ولو ان اهل القرى آمنوا و اتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض**}. الاعراف/ الآية:96.

**5: الو اقعية الاقتصادية**

يقوم الاقتصاد الاسلامي كفكر ونظرية على منطلق واقعي يعيشه الناس ويقبلون به لفطرتهم التي خلقهم الله عليها، ولحاجاتهم المعاشية والنفعية في الحياة. ومبادئه لا تقبل أبدا ان تنطلق من الخيال او الاوهام والوعود الزائفة

للناس، والمادية المفرطة. فهو ينظر الى الواقع الاجتماعي الذي يتفق مع طبائع الناس، ويراعي فطرتهم ودوافعهم وحاجاتهم ومشكلاتهم[180].

وفي هذا الاطار يسعى ولي الأمر جاهدا الى ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية المطروحة في ظل الضوابط والاحكام الشرعية والاخلاقية، وفي حدود الامكانات المتاحة في البلد. كما يتم ذلك في اطار تعاوني وتكافلي لكل افراد المجتمع الاسلامي، والكل سواسية في الكسب الحلال والعمل المتقن، ولكل فرد قيمته ووضعه والتزاماته الاجتماعية ان كان فقيرا او غنيا.

**6: التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع**

الاسلام دين الفطرة جاء لرعاية مصلحة الانسان وحفظ كرامته وضمان حقه في العيش بحرية والقيام بالعبادة في ظل المنهج الرباني المستقيم. وبالموازاة مع ذلك اهتم الاسلام بمصلحة الجماعة برعايتها والتأكيد على التوازن بين المصلحتين في حال التعارض.

واقرب مثال الى ذلك: حق الملكية مضمون للفرد فلا يجوز الاعتداء على ملكيته مهما اكتسب من حلال، وله حق الاستعمال والانتفاع والاستغلال لملكيته، بشرط ان لا يتسبب في الحاق الضرر بمصلحة الجماعة. كذلك المحتكر لا يجوز له ذلك لتعارضه مع النفع العام. والأهم أن هذا التوازن لا يوجد في المذاهب الاقتصادية الوضعية، لأن الرأسمالية تنطلق من تقديسها لحرية الفرد على حساب الجماعة، والعكس صحيح في الاشتراكية والماركسية. التي

[180]: علي احمد السالوس: الاقتصاد الاسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، مج/1، 1418هـ/1998م، دار الثقافة الدوحة، ومؤسسة الريان، بيروت، ص 36.

تقدس جماعة معينة (طبقة العمال) على حساب الفرد والمجتمع. وهكذا نجد اتجاهين متعارضين، متناقضين، ويبقى الاقتصاد الاسلامي متميزا بخصيصة التوازن [181].

## الفرع الثاني: الحلول القرآنية للأزمات الاقتصادية

بما ان القرآن الكريم هو كلام الله المنزل والمحفوظ، فانه أورد أحكاما اقتصادية ترشد الناس الى الصواب وتراعي حياتهم المعيشية، وتقدم حلولا لمشكلاتهم الاقتصادية، كلما توصلوا الى الفهم الصحيح للأحكام القرآنية، واتبعوا الطريق المستقيم.

وهكذا جاءت آيات قرآنية توضح للناس بعض الأزمات الاقتصادية التي عرفتها البشرية قبل البعثة النبوية الشريفة، وقدمت لها الحلول لتستفيد منها البشرية لاحقا عندما تعاني من أزمات في حاضرها او في مستقبلها. وهي حلول قرآنية مدعمة باجتهادات العلماء المفسرين. والتي تستند الى مبادئ الشريعة الاسلامية، الصالحة لكل زمان ومكان. وعليه، يمكن القول أن الحلول الاقتصادية القرآنية، تقسم الى حلول اقتصادية عامة، وحلول اقتصادية خاصة، نوضحها في العناصر الموالية:.

### 1: الحلول الاقتصادية العامة في القرآن الكريم

بما ان الاقتصاد بشكل عام يتعلق بالأمور الحياتية للناس واتخاذ التدابير الخاصة بمعيشتهم في الدنيا، فان الدين الاسلامي باعتباره نظام شامل لكل

[181]: علي احمد السالوس: نفس المرجع السابق، ص 37.

جوانب الحياة جاء بأحكام تنظم وتوضح جوانب مرتبطة بالاقتصاد، سواء بالتحريم أو الاجتناب أو الحث على الأخذ بها، ومنها:

- تحريم الفوائد الربوية في المعاملات التجارية

- تحريم شرب الخمر، لعلة ذهاب عقل الانسان

- حث الناس على عتق الرقاب، للقضاء على الرق وعبودية الانسان لأخيه الانسان - النهي عن التطفيف في الميزان في قوله تعالى:{**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ**}سورة المطففين/الأية:1-5.

– ارشاد الناس الى الأكل الحلال والابتعاد عن الحرام، والحث على الادخار لمواجهة صعوبات الحياة، لقول الله عز وجل على لسان سيدنا عيسى بن مريم(عليهما السلام):{**و أنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم، إن في ذلك لآية لكم ان كنتم مؤمنين}.** سورة آل عمران/الآية:49. بمعنى، ينبأ بما يأكلونه في وقتهم، وما تدخرونه في بيوتكم لغدهم[182].

وفي نفس الوقت ترك أمور حياتية أو اقتصادية اخرى، ليجتهد فيها الانسان ويفكر في تدبير أمورها بالشكل المفيد لحياته، وما يصلح له في حاضره ومستقبله. ومن أمثلتها: كيفية استغلال الثروات العامة والادخار العام والتصرف في الاموال وانشاء الصناعات، وزراعة الأرض... وغيرها من مسائل وهموم حياة الانسان في الدنيا.

[182]: مُحَمَّد خير رمضان يوسف: الواضح في التفسير، م/1، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2013م، ص157.

**2: الحلول الاقتصادية القرآنية النموذجية الخاصة**

جاء في القرآن الكريم قصة عظيمة فيها منهج متكامل في الحكم والاقتصاد وعبر اجتماعية وإنسانية. ومنها ما ورد من حلول لمشكلة اقتصادية وقعت او كادت ان تقع في زمن النبي يوسف(ع) بمصر القديمة، وتأكدت في قوله تعالى على لسان يوسف(ع):(**تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا**) سورة يوسف/ الآية:47.

ولمواجهة الأزمة الاقتصادية القادمة، اتخذ سيدنا يوسف(ع) من موقع سلطته السياسية، وبصفته وزيرا للخزانة العامة التي تشمل الزراعة، الصناعة، المال، التجارة والتموين[183]، اتخذ قرارات سياسية استعجالية، وإجراءات قانونية صارمة، فوضع خطة اقتصادية متوسطة المدى لتأمين الغذاء للشعب ولمواجهة الندرة وتفادي مجاعة خطيرة قادمة، ارتكزت الخطة على سياسة اقتصادية وزراعية صارمة لإنقاذ مملكة مصر وشعبها من الهلاك. فاستند يوسف(ع) على تأويل رؤيا الملك وطرح تفسيره للمنام، كنظرية اقتصادية واقعية، وقابلة للتطبيق. فوضع تصوره لاقتصاد سياسي عاجل من موقع مسئوليته في الدولة، ومن منطلق العلم والأمانة والأخلاق، فأصدر تعليماته المركزية بتطبيق سياسة اقتصادية يلتزم بها كل افراد الشعب، تدعو الى عدم الاستهلاك الزائد والتقشف لمدة سبع سنوات، لتحقيق فائض في الانتاج يوجه للادخار العام. وأنشأ مخازن عمومية لحفظ القمح والشعير في سنبله حتى لا يتعرض للإتلاف.

[183]: جرمان الصيد: المبادئ والأحكام في قصة يوسف عليه السلام، النشر الجامعي الجديد، 2016، الجزائر، ص91.

لقد كانت عبقرية يوسف(ع) الفذة في التجهيز للأزمة والاستعداد لعلاجها بدأت قبل سبع سنوات من وقوعها [184].

فكانت خطة سياسية، اقتصادية، استباقية نفذت بشكل صارم قبل وقوع الأزمة في اطار مخطط اقتصادي سباعي، مدروس بحكمة ومنهجية، والتي ارتكزت على الخطوات التالية:

**أ: استغلال الاراضي الزراعية بشكل دائم:**

انطلاقا من قوله الله تعالى، على لسان نبيه يوسف(ع):(**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا**)، من اجل تحقيق الأمن الغذائي وضمانه للسنوات العجاف اللاحقة. ولتحقق ذلك يجب ان تستغل كل الأراضي الصالحة للزراعة دون انقطاع. لأنه بدون زراعة الارض بشكل مستمر ودائم خلال السنوات السبع، لا يتحقق الفائض الغذائي لمواجهة السنوات العجاف. ونلاحظ انها نظرة اقتصادية استشرافية واحترازية للمستقبل، وقابلة للتطبيق في حياتنا المعاصرة.، لضمان الأمن الغذائي.

**ب – اعتماد العنصر البشري الملائم لخدمة الارض:**

وهم الفلاحون اصحاب الخبرة الزراعية والمهارة في التعامل مع فلاحة الأرض لضمان انتاج وافر يمكن ادخار الفائض منه، لمواجهة أزمة اقتصادية خطيرة على الشعب والتي تتمثل أساسا في انتشار الجوع وما يترتب عنه من أمراض وسوء احوال.

[184]: فهد بن عبد الله القاسم: يوسف العبقرية الاقتصادية .. دروس مستفادة، جريدة الاقتصادية، الثلاثاء 11 مايو 2010م، الموقع الالكتروني: www.aleqt.com

**ب- انشاء مخازن صالحة لاستيعاب فائض الانتاج:**

والمخازن أدوات مهمة لتجسيد السياسة الاقتصادية الاحترازية، لأنها تشكل بنية تحتية للمحافظة على سلامة الفائض من الانتاج وضمان صلاحيته لمدة طويلة تقدر بسبع سنوات، باعتباره فائض يمنع استهلاكه في سنوات الرخاء ويتم تخزينه كاحتياط غذائي يستهلك اثناء وقوع الأزمة الاقتصادية فقط، لقول الله تعالى على لسان النبي يوسف(ع):(**فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ**) سورة يوسف/ الآية:47. وربما سيؤدي ذلك لمعاقبة كل من لا يلتزم بتقديم فائض الانتاج الى المسئولين عن المخازن، وكذلك معاقبة كل من لا يلتزم بصيانة المخازن والاخلال بعمله فيها.

**جـ- اتباع سياسة اقتصادية تدفع الى التقشف وعدم الإسراف:**

وذلك لان الخطة الاقتصادية المقترحة لتوفير الانتاج قد تحقق أهدافها المرجوة، لكنها غير كافية ما لم تتبعها سياسة اقتصادية مبنية على عدم الاسراف والاستهلاك في الطعام يلتزم بها كل الشعب، لقوله تعالى: (**إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ**)(سورة يوسف/ الأية:47). فاذا لم يلتزم السكان بهذا السلوك الاقتصادي، فان الخطة كلها ستفشل ويواجهون مخاطر الازمة والمجاعة.

**د- ضبط خطة لتنظيم الانتاج الزراعي:**

بما ان الازمة الاقتصادية القادمة والمبينة في القرآن الكريم ستكون شديدة لمدة سبع سنوات، ينتج عنها مجاعة كبيرة على السكان، فان الخطة الاستباقية التي تواجه الأزمة القادمة، تقتضي التحكم أكثر من السابق في الانتاج الزراعي

وتنظيمه وفق خطة اقتصادية استعجالية لمدة سبع سنوات تسبق الازمة القادمة، حتى لا تكون .لها أثار شديدة على الدولة والمجتمع.

**هـ- حسن استخدام الفائض في العملية الإنتاجية:**

تحقيق الموازنة بين كل من الإنتاج والاستهلاك؛ لتوليد المزيد من الفائض الذي سيساعد بدوره على إعادة الإنتاج وتحقيق الرخاء، يقول عز وجل: (**ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ**) يوسف:49 [185].

**و- اعتماد سياسة خارجية لمحاربة تهريب السلع و انجاح الخطة الاقتصادية**

بما ان مصر القديمة كانت مركزا سياسيا واقتصاديا هاما تتوافد الى اسواقها شعوب مختلفة، وبما إن النبي يوسف(ع) افتتح عهدته الوزارية بسياسة اقتصادية شاملة، تشبه اقتصاد الحرب لمواجهة أزمة اقتصادية حادة تنعكس نتائجها ليس على شعب مصر وحدها، بل تتأثر بها قبائل مجاورة، فأخذ في الحسبان القوافل التجارية التي تأتي للتسوق، فتفطن للأمر واحتاط له، مخافة تهريب الحبوب خارج مملكته دون حسيب او رقيب، فوضع قاعدة اقتصادية تشمل الاشخاص والقوافل التجارية الوافدة، ومنهم اخوته، فطبق عليهم إجراءات قانونية صارمة أثناء الكيل، منها:

- تطبيق نظام البطاقة التموينية؛ حدد بموجبها مقدار حمل بعير يمنح للوافدين، لتمكين الجميع من الحصول على حصته من الغذاء.

[185]: عبد الرحمن طبيب: الأزمة الاقتصادية وطُرق إدارتها يوسف عليه السلام نموذجًا، البيئة والتنمية, العدد 59, قضايا فكرية، مؤرخة في: 2017/03/23م، https://hiragate.com/ ، تاريخ المعاينة: 2021/2/28م.

- الاشراف بنفسه أو بمن يثق فيهم على استقبال الوفود ومعاينة توزيع الغذاء

- حسن الاستقبال والمعاملة وفق القواعد العرفية والتعليمات والعلاقات الخارجية

- اعتماد نظام معلوماتي صارم عن الوافدين، لمعرفة من هم ومن أين وفدوا ومن أي قبيلة والهدف من دخولهم البلاد.

- اعتماد نظام المقايضة في المعاملات للاستفادة من السلع الخارجية، لمواجهة ازمة اقتصادية قادمة. حتى لا يتكاسل الناس عن العمل ويأخذ الطعام بدون مقابل، فحفز الناس على الإنتاج، كما عمل أيضًا على تشغيل الأيدي العاملة من خلال توظيف وتشكيل فرق للمراقبة، وفرز البضائع وتصنيفها وإعادة بيعها والاستفادة منها [186].

وعليه، نجد ان القرآن الكريم قدم لنا نموذجا رائعا لحل أزمة اقتصادية وقعت في عهد النبي يوسف(ع)، والتي تعتبر ايضا مرجعا اساسيا لبناء نظرية اقتصادية شاملة لكل جوانب الحياة، كما انها تقدم تصور متكامل لاقتصاد سياسي في اطار الاسلام، واضح من خلال اهتمام سيدنا يوسف(ع) بالظاهرة الاقتصادية والنظر اليها كأزمة خطيرة على كيان الدولة والمجتمع، ما يدعو الى مواجهتها بشكل استعجالي لا تهاون فيه ولا تقصير.

[186]: عبد الرحمن طبيب: نفس المرجع السابق

## المبحث الثاني: التطبيقات المؤسساتية للاقتصاد الاسلامي

الأصل في الاقتصاد الاسلامي، انه يقوم على اساس القول والعمل، لان الآيات القرآنية نزلت ليأخذ بها الناس في حياتهم، وفي العهد النبوي الشريف والخلفاء الراشدون من بعده كان تطبيق القرآن أمرا لا يحتاج الى مؤسسات، بل يطبقه المسلمون مباشرة لأنهم يفهمون المقصود منها.

وبعد انتشار الاسلام واندماج ثقافات ونظم اجتماعية متنوعة في المجتمع الاسلامي الواحد، ظهرت قضايا اقتصادية متجددة، أدت الى انشاء نظم اقتصادية، للتحكم في الموارد والثروات الاقتصادية العامة، وضبط الاجراءات المناسبة في التوزيع العادل للثروات، وذلك في اطار مؤسسات شرعية سميت بالدواوين، نذكر منها:

### المطلب الاول: الدواوين والمؤسسات الاقتصادية الاسلامية

تميز الاقتصاد الاسلامي بإنشاء دواوين ومؤسسات كان لها دور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال عصور الاسلام الماضية، وكانت قد أدت وظيفتها على أكمل وجه ولعبت دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة الاسلامية، خاصة في عصر الخلفاء المسلمين.

#### الفرع الاول: ديوان بيت المال

في البداية نلاحظ ان له عدة اسماء، منها: "ديوان الاموال" و "بيت مال المسلمين"، ويعتبر اول مؤسسة اسلامية اقتصادية ذات شخصية معنوية منظمة لشئون المال وسياسة الاقتصاد الاسلامي بوجه عام، لتشمل حجم

الايرادات والنفقات والمداخيل والمخرجات المالية المتعلقة بالجزية والخراج والفيء والغنائم والزكاة وغيرها [187]. فبيت مال المسلمين، هي الخزنة العامة التي تضم كل الموارد المالية التي يتلقاها الخليفة عن طريق زكاة المسلمين والجزية من غيرهم من اهل الذمة، والخراج والفيء من غنائم الفتوحات والركاز. بحيث يسهر القائم عليها بضبط حساباتها وتحديد كيفية انفاقها على المستحقين من فقراء ومساكين والعاملين عليها...

## الفرع الثاني: ديوان الحسبة ومر اقبة الأسواق

الحسبة في الاسلام مؤسسة أو هيئة قائمة بذاتها، وكانت تطلق على حسابات الدولة ودار المحاسبة والمواريث وديوان مراقبة الموازين والمكاييل، ثم توسعت أكثر وأصبحت بمعنى القيام بشؤون الشرطة في الأسواق ومراقبة الآداب العامة.

ومن هذه الناحية، فهي جهاز رقابي صارم تحت اشراف الحاكم، يسهر عل حسن سير الحياة الاقتصادية بشكل عام والاجتماعية بشكل خاص، فيقوم سلوك التاجر والفرد ويراقب مدى التزامهم بالأحكام الشرعية في المعاملات وسلوكهم المضر بالمصلحة الاقتصادية العامة. والحسبة في الاصل اسم مشتق من الاحتساب، والاحتساب من الحسب، يقول العلامة ابن الأثير " والاحتساب كالاعتداد من العد، والحسبة اسم من الاحتساب".

[187]: رفعت السيد العوضي: موسوعة الاقتصاد الاسلامي، م/1، دار السلام، ط/1، 1420هـ/2009م، القاهرة، ص 11/1.

وفي الاصطلاح: عرفها الامام "الماوردي"، والقاضي "أبي يعلى الحنبلي، حيث يقولان: "الحسبة": هي أمر بالمعروف اذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر اذا ظهر فعله "[188].

كما اهتم العلامة ابن خلدون بنظام الحسبة في مقدمته الشهيرة، وعرفها، بأنها: "وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[189].

## الفرع الثالث: مؤسسات الاوقاف وسبل الخيرات

الوقف مؤسسة خيرية ونظام اقتصادي واجتماعي اسلامي شامل ومتكامل، مصدره أحكام الشريعة الاسلامية. وقد عرف وطبق في واقع المسلمين منذ عهد الرسول (ﷺ) وسائر عصور الاسلام، وهو من فعل الخير والبر والاحسان الى كل ضعيف ومحتاج، من إنسان وحيوان وطير... ابتغاء مرضاة الله تعالى طمعا في الثواب والمغفرة يوم القيامة. وقد ثبت الوقف الاسلامي منذ تلك أقدم العصور الاسلامية الى زمننا هذا، بالوثائق العرفية والرسمية والحُجج الوقفية التي ما تزال تحتفظ بها خزائننا الرسمية والشعبية، ولا سيما في دوائر الأوقاف..[190].

ومن الأمثلة التي اشتملت عليها المؤسسات الوقفية، اطعام الجائع، وسقاية الظمآن، وكسوة العريان، وإعانة المحروم، ومداواة المريض، وإيواء المشرد، وكفالة الأرملة واليتيم، وبناء المدارس والمعاهد والجامعات،

---

[188]: فضل إلهي: الحسبة – تعريفها، ومشروعيتها، ووجوبها، ط/6، ادارة ترجمان الاسلام سي، 1417هـ/1996م، باكستان، ص10..

[189]: فضل إلهي: نفس المرجع السابق، ص10..

[190]: يوسف القرضاوي: نظام الوقف في الفقه الاسلامي في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، دار المقاصد، ط/1، 1436هـ/2015م، القاهرة، ص 17.

والمستشفيات الطبية والتعليمية، ومؤسسات الرعاية الصحية، والسقايات والخانات(الفنادق)، والحمامات المجانية للفقراء، [191].

ولهذا كان ومازال تجربة اسلامية رائدة استفادت منها المجتمعات الاسلامية وغيرها. وما زال نظام الوقف ساريا في الأقطار العربية والاسلامية ويحقق أهدافه باستمرار رغم الصعوبات التي تواجهه، ومنها عدم استقرار ملكية الوقف وتعرضها للاعتداءات والتصرفات [192].

## المطلب الثاني: تجربة البنوك الاسلامية المعاصرة

تعتبر مؤسسات مالية قائمة في شكل شركات لا تتعامل بالفوائد الربوية المحرمة في الدين الاسلامي، وبمعنى آخر، هي مؤسسة تقوم بنشاط مبرأ من التعامل بالربا [193]. على أساس الالتزام بأحكام الاقتصاد وفق منهج الشريعة الاسلامية. وقد ظهرت الفكرة اولا في جمهورية مصر العربية، عندما تأسس اول بنك ادخار محلي في مدينة "ميت غمر" عمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية في عام1382هـ/ 1962م. وحقق نجاحا كبيرا في عالم يقوم على أساس ربوي، لكن النتيجة كانت محاربة البنك وتحويله الى بنك ربوي[194]. لكن المحاولات استمرت لإنجاح فكرة البنوك الموافقة للشريعة الاسلامية. فظهرت بعد ذلك عدة بنوك

---

[191]: نفس المرجع، ص 18.

[192]: محمد مصطفى زرباني: آليات استرجاع الاملاك العقارية الوقفية المفقودة في أحكام القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الشهيد زيان عاشور، الجلفة، العدد الثالث، المجلد السابع، (سبتمبر2022) ص79.

[193]: محمد بوجلال: البنوك الاسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، الجزائر، ص 35.

[194]:علي احمد السالوس: الاقتصاد الاسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، ج/2، دار الثقافة ومؤسسة الريان، ط/1998م، القاهرة ، ص607.

اسلامية في مصر ظهر بنك فيصل الاسلامي وبنك دبي الاسلامي، وبيت التمويل الكويتي، وبنك البحرين الاسلامي والمصرف الاسلامي بلكسوبورغ، وبنك بنغلاديش الاسلامي الدولي، وبنك ماليزيا الاسلامي، وبنك قطر الاسلامي، وبنك قبرص الاسلامي وبيت التمويل الاردني للاستثمار والتنمية، وبريطانيا التي ظهر فيها بيت التمويل الاسلامي وبنك التضامن الاسلامي بالسودان[195]، وبنك البركة بالجزائر منذ عام 1990.

وبالرغم من الصعوبات والتعثر وسوء الفهم، نلاحظ أن تجربة البنوك الاسلامية حظيت بأهمية كبيرة ورواج لابأس به في العقود الأخيرة، نتيجة استقرارها في السوق المالية وضمان معاملاتها الشرعية، وعدم تأثرها بالمخاطر البنكية المعروفة في الأنظمة البنكية التقليدية، كنقص السيولة والافلاس وسوء التسيير والفساد المالي. وبالتالي، أصبحت الفكرة معتمدة وتوسعت في البلدان العربية والاسلامية وبعض الدول الرأسمالية. وللتدليل على ذلك، نلقي نظرة تعريفية على بعض البنوك الاسلامية في البلدان العربية.

### الفرع الأول: البنك الاسلامي للتنمية

يعتبر البنك الاسلامي للتنمية، مؤسسة مالية دولية، تأسس من طرف منظمة المؤتمر الاسلامي عام 1975م، ومقره الرئيسي مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. ومن اهدافه:

[195]: سعيد سعد مرطان: مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، مؤسسة الرسالة، ط/1، 2002م، بيروت، ص 216.

- تقديم الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الاعضاء بصفة خاصة والشعوب الاسلامية عموما في ظل أحكام الشريعة الاسلامية.

ومن وظائفه:

- المساهمة في رؤوس اموال مشروعات ومؤسسات انتاجية في العالم الاسلامي
- منح قروض تمويل المشروعات
- دعم التعاون وتطوير التجارة الخارجية بين الاعضاء مع الالتزام بالشريعة الاسلامية
- القيام بالأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية المختلفة في الدول الاسلامية [196].

## الفرع الثاني: تجربة بنك البركة الاسلامي

يطلق عليه اسم: مجموعة البركة المصرفية، التي هي مجموعة مالية تقدم خدمات مالية في اطار المعاملات الإسلامية، وتعمل المجموعة على تطوير مجالات المعاملات المالية الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. تأسست المجموعة بصفتها شركة مساهمة نشأت في مملكة البحرين، وتعتبر من المصارف الإسلامية الرائدة عالمياً. ومن أهداف المجموعة تقديم خدمات مصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، كالتجزئة المصرفية والتجارية والاستثمارية وخدمات الخزانة. ويبلغ رأس المال المرخص به للمجموعة 1.5

[196]: سعيد سعد مرطان: نفسه، ص 218.

مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع حقوق المساهمين نحو1.57 مليار دولار. تتمتع المجموعة بانتشار جغرافي واسع في خمس عشرة دولة تدير بدورها أكثر من 650 فرعا. ومنها: بنك البركة في الجزائر[197]. كما طرحت فكرة انشاء الدينار الإسلامي الحديث والتي قدمها رئيس الوزراء الماليزي "مهاتير محمد" خلال1997، كبديل للدولار الأمريكي، ووسيلة تبادل مالي في المعاملات التجارية الدولية بين الدول الإسلامية، لكن الفكرة لم يكتب لها النجاح نتيجة الضغوط الدولية[198].

وقد تأسس بنك البركة في الجزائر بموجب القانون رقم:10/90 المؤرخ في 1990/04/14م، المتعلق بالنقد والقرض[199]. ويعتبر اول بنك في الجزائر له صفة التعامل بأحكام الشريعة الاسلامية التي تحرم الفوائد الربوية.

### الفرع الثالث: تجربة مصرف السلام في الجزائر

مصرف السلام في الجزائر، تم اعتماده بصفة "بنك" بناء على طلب مقدم بتاريخ 2007/05/24م، من قبل بنك الجزائر بموجب نظام بنكي رقم:02/08 مؤرخ في:2008/09/10م. يقع مقره العام بالجزائر العاصمة، وخصص رأسماله الاجتماعي بمبلغ قدره: سبعة ملايير ومائتا مليون(7.200.000.000د.ج)دينار جزائري. وحسب المادة الثالثة من المقرر البنكي، يمكن للبنك القيام بكل العمليات المعترف بها للبنوك[200].

---

[197]: ويكيبيديا: الموقع الرسمي: https://ar.wikipedia.org/wiki. تاريخ المعاينة: 2023/10/26م

[198]: نفس المصدر أعلاه

[199]: ج ر ، عدد 16 مؤرخة في 1990/04/18.

[200]: جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، مؤرخة في 2008/09/24م، ص 27.

ويعتبر "مصرف السلام"، ثاني بنك في الجزائر يتعامل وفق أحكام الشريعة الاسلامية. ويتكون حاليا من 24 بنك فرعي موزعة عبر الوطن، انسجاماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية..[201].

كما اعتمدت بعض البنوك الجزائرية فكرة الصيرفة الاسلامية، والتي تقوم على المعاملات الشرعية المطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية، والتي تحتاج الى دراسات أخرى.

ومن خلال ما سبق، نجد ان الاقتصاد الاسلامي نظام متميز وقائم بذاته بخصائصه ومميزاته، باعتباره اقتصاد واقعي يحترم الملكية الفردية والجماعية للأمة ويوازن بينهما لخدمتهما معا.

وكما قال الاقتصادي عبد الحميد الغزالي: "ان مبادئه وقيمه ترتكز على تجميع الطاقات لرسم سياسة اقتصادية جادة وواقعية تحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وبين الاستثمار والادخار، وبين الصادرات والواردات، وتأخذ في الحسبان مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي. والامكانيات المتاحة للمجتمع لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي[202].

---

[201]: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html: تاريخ المعاينة 2023/10/15.

[202]: عبد الحميد الغزالي: حول اساسيات المشروع الاسلامي لنهضة الامة، دار التوزيع والنشر الاسلامية، 1421هـ/2000م، القاهرة، ص 216.

# الخاتمة

نتيجة القول، ان فكرة الاقتصاد السياسي موجودة في واقع كل المجتمعات الانسانية لأنها فكرة نابعة من حاجات الانسان الضرورية للعيش في الحياة، والتي تقتضي السعي الدائم لتوفيرها حسب الوسائل المتاحة في كل عصر.

كما أن هذه الفكرة قد أثارت الكثير من الجدل، خاصة بعد ظهور الدولة الحديثة التي اهتمت أكثر بالاقتصاد، فبدأت الأفكار الاقتصادية تطرح حول ضرورة قيام الدولة بمسئولياتها الاقتصادية لتلبية حاجات المجتمع. فكان ذلك مبرر قوي لسيطرة الدولة على الثروة التي كانت حكرا على كبار الاقطاعيين ورجال المال والأعمال فتحولت النظرة الى ضرورة امساك السلطة السياسية بالاقتصاد، ومنه ظهرت الحاجة الى علم الاقتصاد السياسي، الذي أصبح أداة شرعية في يد الدولة لتسيير الثروات العامة وتسخير الامكانات الطبيعية والمادية، واعادة توزيعها في ظل اقتصاد محكم ومتوازن.

اما بالنسبة للاقتصاد الاسلامي، فنستنتج أنه نظام قائم بذاته من منطلق عقائدي ومتميز عن سائر النظم الاقتصادية، تحكمه مصادر ربانية ومبادئ أخلاقية وقيم انسانية، تميز بمبادئ وأفكار خاصة التي يمكن ان تشكل مرجعا أساسيا للمشكلات الاقتصادية المطروحة اذا ما تم فهمها فهما صحيحا باعتبارها أحكام ومبادئ صالحة لكل زمان ومكان.

تم بحمد الله وفضله

# قائمة المراجع

**أولا: المصادر المنزهة**

1: القرآن الكريم

2: الحديث النبوي الشريف

**ثانيا: مصادر قانونية**

1: القانون رقم:10/90 المؤرخ في 1990/04/14م، المتعلق بالنقد والقرض، ج. ر، عدد 16 مؤرخة في 1990/04/18

2: نظام بنكي رقم:02/08 مؤرخ في:2008/09/10م، ج. ر، العدد 55، مؤرخة في 2008/09/24م.

3 : قانون رقم 10/90 مؤرخ في 14 /1990/04م، يتعلق بالنقد والقرض، ج. ر، عدد 16 مؤرخة في 1990/04/18.

4 : مقرر رقم: 02/08، مؤرخ في 2008/09/10م، يتضمن اعتماد بنك (مصرف السلام) ج. ر، العدد 55، مؤرخة في 2008/09/24م.

**ثالثا: مراجع باللغة العربية**

**أ: مراجع عامة**

1: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي: احياء علوم الدين، ج/2، ط/1، دار القلم، بيروت، لبنان.

2: ابو بكر الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي. د ت ن.

3: إسماعيل حقي البروسوي، تفسير روح البيان، مج/2، دار الفكر بيروت، لبنان، د ت ن.

4: احمد ابراهيم حسن وطارق المجذوب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط/2006م، بيروت، لبنان.

5: أحمد محمد العقيلي: أمة التجارة – دور التجار في نشر الدعوة الاسلامية في افريقيا- المؤتمن للنشر، 1419هـ/1998م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

6: أحمد عبد السلام: دراسات في مصطلح السياسة عند العرب، الشركة التونسية للتوزيع، 1978م، تونس.

7: أبو عبد الله محمد بن الأزرق الأندلوسي: تح، محمد بن عبد الكريم الجزائري: بدائع السِلك في طبائع المُلك، ج/1، دار الوعي، ط/1، 2017، الجزائر.

8: باسم أحمد عامر: نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم (رؤية اقتصادية)، دار النفائس، 1430هت/2010م، لبنان.

9: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، تح: كرم حلمي فرحات أحمد: المكتب العربي للمعارف، ط/1، 2020م، القاهرة.

10: جرمان الصيد: المبادئ والأحكام في قصة يوسف عليه السلام، النشر الجامعي الجديد، 2016، الجزائر.

11: جورج بوليترز وآخرون: ترجمة، شعبان بركات: أصول الفلسفة الماركسية، منشورات المكتبة العصرية، لبنان، د ت ن.

12: خير الدين الزركلي: الأعلام– قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين- دار الملايين، ج/1، ط/7، 1986م، بيروت، لبنان.

13: سليم حسن: مصر القديمة ، ج/5، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م، د ت ن.

14: عكاشة محمد عبد العال ود. طارق المجذوب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، منشورات الحلبي الحقوقية 2004م، بيروت، لبنان.

15: عبد الحكيم الدنون: التشريعات البابلية، منشورات علاء الدين، 1999، دمشق، سوريا.

16 : علي محمد جعفر: نشأة القوانين وتطورها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط/1، 2002م، بيروت، لبنان.

17 : عرفان محمد حمور: اسواق العرب ، دار الشورى ، طبعة اولى، 1979م، بيروت، لبنان.

18 : علي محمد معطي: تاريخ العرب الاقتصادي قبل الاسلام ، دار المنهل اللبناني، ط/1، 2003.

19 : علي السالوس: حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الاسلامي: قصر الكتاب ، البليدة، د. ت. ن ، الجزائر.

20 : عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة، بيروت، لبنان.

21: فضل إلهي: الحسبة – تعريفها، ومشروعيتها، ووجوبها، ط/6، ادارة ترجمان الاسلام ، 1417هـ/1996م، باكستان.

22: محمد علي الصابوني: صفوة التفاسير، دار الصابوني، ط/11، 2012م.

23: محمد راتب النابلسي: تفسير النابلسي(تدبر آيات الله في النفس والكون والحياة)، م/10، مؤسسة الفرسان، ط/1، 1438هـ/2017م، الأردن.

24: محمد السعيد بوقابس: كيف يمكن للجزائر ان تقوم بقفزة نوعية من دولة نامية الى دولة عصرية في ظرف 5 سنوات، دار العباقرة، طبعة: 2010م، 1430هـ.

25: مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر، تصوير 1406هـ/ 1986م، عن طبعة 1979م، سورية ، دمشق.

26: محمد خير رمضان يوسف: الواضح في التفسير، م/1، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2013م.

27: محمد البهي: تهافت الفكر المادي التاريخي بين النظر والتطبيق، مكتبة وهبة، ط/3، 1975، القاهرة.

28: هيرمن كندر– فيرنر هيلغيمن: ترجمة، الياس عبدو الحلو: أطلس dtv – تاريخ العالم، ط/1، المكتبة الشرقية ، 2003م، بيروت.

29: يوسف القرضاوي: نظام الوقف في الفقه الاسلامي في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، دار المقاصد، ط/1، 1436هـ/2015م، القاهرة.

**ب: مراجع متخصصة**

1: اسماعيل محمد سلطان: الاقتصاد السياسي، ط/1، دار الرابة للنشر والتوزيع، 2013م، عمان، الأردن.

2:أحمد السمان: موجز الاقتصاد السياسي، ج/1، مطبعة الجامعة السورية، 1367هـ/1948م.

3: احمد بركات: مدخل الاقتصاد، منشورات دار بلقيس، ط/2014، الجزائر.

4: أحمد بركات: تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس، ط/2014م، الجزائر.

5: أريك برايزر: ترجمة عن اللغة الألمانية، الهاشمي العربي: علم الاقتصاد السياسي- مدخل في النظرية الاقتصادية- دار العودة، بيروت، ط/1، 1974م.

6: احمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

7: أوسكار لانكه: تعريب، محمد سلمان حسن: الاقتصاد السياسي-عملية الانتاج والنظم الاجتماعية، دار الطليعة، ط/4، 1982ن بيروت.

8: بن حمود سكينة: دروس في الاقتصاد السياسي، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014م.

09: توفيق سعيد بيضون: الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط/3، 1414هـ/1994م، بيروت.

10: رفعت السيد العوضي: موسوعة الاقتصاد الاسلامي، م/1، دار السلام، ط/1، 1420هـ/2009م، القاهرة.

11: رفيقة حروش: الاقتصاد السياسي، دار الامة، ط/2016م، الجزائر.

12: سعيد على العبيدي: الاقتصاد الاسلامي، ط/1، 2011، دار دجلة، عمان، الأردن.

13: سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، ط/1، 2006، الاردن.

14: سمير أمين، ترجمة: د. فهمية شرف الدين: الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، دار الفارابي، ط/1، 2002م، بيروت.

15: سعيد سعد مرطان: مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، مؤسسة الرسالة، ط/1، 2002م، بيروت.

16: عادل احمد حشيش وآخرون: أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003م، بيروت.

17: عادل احمد حشيش: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، د ت ن.

18: عبد الله ساقور: الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004م.

19: عبد الحميد الغزالي: حول اساسيات المشروع الاسلامي لنهضة الامة، دار التوزيع والنشر الاسلامية، 1421هـ/2000م، القاهرة.

20: علي احمد السالوس: الاقتصاد الاسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، مج/1، 1418هـ/1998م، دار الثقافة الدوحة، ومؤسسة الريان، بيروت.

21: علي احمد صالح: المدخل للعلوم الاقتصادية لطلبة السنة الاولى علوم قانونية LMD، منشورات كليك، ط/2016، الجزائر.

22: عبد السميع المصري: معركة الاقتصاد الاسلامي بين فكرة الاستثمار .. والتوجيه، مكتبة وهبة، ط/1، 1412هـ/1992م، القاهرة.

23: فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي– مدخل للدراسات الاقتصادية- دار الحداثة، ط/2، 1982، بيروت.

24: كارل ماركس: رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، مج/1، تر: محمد عيتاني، مؤسسة المعارف، بيروت، 1982م.

25: محمد عادل زكي: نقد الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي، 2020م، المملكة المتحدة.

26: محمد احمد الدوري: التخلف الاقتصادي، د م ج، ط/2، 1987، الجزائر.

27: محمد بوجلال: البنوك الاسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت.

28: محمد لخضر بن حسين: دراستان في الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمن بن خلدون في المقدمة، الأديب- الشهاب، د ت ن ، باتنة.

29: محمد مصطفى زرباني: الشركات التجارية – دراسة في النشأة التعاقدية والنظام القانوني- المطبعة العالمية، 2020م/1441هـ، غرداية، الجزائر.

30: محمد عبد العزيز عجمية: دراسات في التطور الاقتصادي، ط/4، 1966، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

31: محمد بن الحسن الشيباني، تح: سهيل زكار، رسالتان في الكسب، دار الفكر، لبنان.

35 : محفوظ لعشب: المنظمة العالمية للتجارة، د. م. ج، 2006، الجزائر.

32: ويليام ستانلي جيفونس: ترجمة، علي ابو الفتوح وآخرون: الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي، 2014م، القاهرة.

33: ياسر عبد الكريم الحوراني: الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، دار مجدلاوي، 2003، عمان، الأردن.

34 : ياسين جبار: الشراكة الأورومتوسطية – واقع وأفاق، دار المعرفة، 2012.

**ج: مقالات علمية منشورة**

1: الطيف عبد الكريم: دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، 2014.

2: صلاح بسيوني رسلان: الاقتصاد السياسي عند ابن خلدون، مجلة الحضارة الاسلامية، المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الاسلامية، العدد الأول، السنة الأولى، 1414ه/1993م، وهران، الجزائر.

3: عطية عودة ابو سرحان: أثر الرحالة المسلمين في تعريف المجتمعات الاسلامية، مجلة الثقافة العربية، العدد:8، السنة:5، 1398ه/1978م، المؤسسة العامة للصحافة، ليبيا.

4: عبد الرحمن طبيب: الأزمة الاقتصادية وطُرق إدارتها يوسف عليه السلام نموذجًا، البيئة والتنمية, العدد 59, قضايا فكرية، مؤرخة في: 2017/03/23م، https://hiragate.com/ ، تاريخ المعاينة: 2021/2/28م.

5: محمد مصطفى زرباني: آليات استرجاع الاملاك العقارية الوقفية المفقودة في أحكام القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة، الجلفة، العدد3، المجلد 7، (سبتمبر2022).

**د: مو اقع الكترونية**

1: https://ar.wikipedia.org/wiki :تاريخ المعاينة:28 افريل 2021م

2: فهد بن عبد الله القاسم: يوسف العبقرية الاقتصادية .. دروس مستفادة، جريدة الاقتصادية، الثلاثاء 11 مايو 2010م، الموقع الالكتروني : www.aleqt.com

3: عبد الرحمن طبيب: الأزمة الاقتصادية وطُرق إدارتها يوسف عليه السلام نموذجًا، البيئة والتنمية, العدد 59, قضايا فكرية، مؤرخة في: 2017/03/23م، https://hiragate.com/، تاريخ المعاينة: 2021/2/28م.

4: https://ar.wikipedia.org/wiki :تاريخ المعاينة، 2022/04/22م.

5: https://ar.wikipedia.org/wiki: تاريخ المعاينة، 2023/05/16

6: https://ar.wikipedia.org/wiki: تاريخ المعاينة، 2023/05/16

7: العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/politics. تاريخ المعاينة: 2023/09/25م.

8: ويكيبيديا: الموقع الرسمي .https://ar.wikipedia.org/wiki :تاريخ المعاينة: 2023/10/26م

9: .https://www.alsalamalgeria.com/ar :تاريخ المعاينة 2023/10/15.

**ه: مراجع باللغة الأجنبية**

1 : Jaques Lecaillon : Economie politique générale (présentation non mathématique) éditions CUGAS ; paris ; 1975

2 : Julien Boitel et René Foignet : Notions d'économie politique, librairie de la grave, paris, 1920.

3 : Keynes, J,N : The Scope and Method of Political Economy, 1890

4 : Michel Lelart : Le fonds monétaire international, que sais-je ?1995, éd, Dahleb.

## الفهرس العام


| | |
|---|---|
| تقديم خاص | 5 |
| مقدمة | 7 |
| **الفصل الأول: نظرية الاقتصاد السياسي ومكانتها ضمن العلوم الأخرى** | 14 |
| المبحث الاول: مفهوم الاقتصاد السياسي بشكل عام | 14 |
| المطلب الأول: تعريف الاقتصاد | 14 |
| الفرع الأول: الاقتصاد في اللغة العربية | 15 |
| الفرع الثاني: الاقتصاد في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة | 15 |
| الفرع الثالث: كلمة اقتصاد في اللغات الأجنبية | 17 |
| الفرع الرابع: الاقتصاد في الاصطلاح | 18 |
| المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد السياسي | 20 |
| الفرع الأول: الاقتصاد السياسي في الاصطلاح القديم | 20 |
| الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي في الاصطلاح الحديث | 21 |
| الفرع الثالث: التعريف المعاصر للاقتصاد السياسي | 24 |
| المبحث الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية والتجريبية | 27 |
| المطلب الأول: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية | 27 |
| الفرع الاول: الاقتصاد السياسي والعلوم الاقتصادية | 27 |
| الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ | 29 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي وعلم الجغرافيا | 30 |
| الفرع الرابع: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الديموغرافيا | 31 |
| الفرع الرابع: الاقتصاد السياسي وعلم النفس | 32 |
| الفرع الخامس: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع | 32 |
| الفرع السادس: الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية | 33 |
| الفرع السابع: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم القانون | 35 |
| المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم التجريبية | 37 |
| الفرع الأول: الاقتصاد السياسي والرياضيات | 37 |
| الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي وعلم الاحصاء | 38 |
| الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي وعلم المحاسبة | 38 |
| **الفصل الثاني: تطورالاقتصاد السياسي في ظل نشأة الافكار الاقتصادية** | 40 |
| المبحث الأول: أثر الافكار الاقتصادية الوضعية على الاقتصاد السياسي | 42 |
| المطلب الأول: فكرة الاقتصاد في الحضارات الشرقية القديمة | 42 |
| الفرع الأول: الحضارة المصرية القديمة | 43 |
| الفرع الثاني: حضارة بلاد الرافدين | 44 |
| الفرع الثالث: الاقتصاد في الحضارة الفينيقية | 46 |
| المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي في الفكر الأوروبي القديم | 47 |
| الفرع الاول: فكرة الاقتصاد في الحضارة اليونانية | 48 |
| الفرع الثاني: الاقتصاد الروماني القديم | 50 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث: الاقتصاد الاقطاعي الاوروبي | 51 |
| المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاوروبي الحديث | 53 |
| الفرع الاول: المدرسة التجارية (المركانتيلية) | 54 |
| الفرع الثاني: المدرسة الطبيعية أو (الفيزيوقراطية) | 61 |
| الفرع الثالث: المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية | 64 |
| الفرع الرابع: المدرسة الاقتصادية الحديثة | 65 |
| الفرع الخامس: المذاهب الفكرية الاشتراكية | 67 |
| المبحث الثاني: الاقتصاد السياسي في الفكر الاوروبي المعاصر | 73 |
| المطلب الأول: أهمية الاقتصاد السياسي المعاصر | 73 |
| المطلب الثاني: الأدوات القانونية للإقتصاد السياسي المعاصر | 75 |
| الفرع الأول: المؤسسات المالية العالمية | 75 |
| الفرع الثاني: المنظمات الدولية أداة لتطبيق الاقتصاد السياسي الدولي | 78 |
| **الفصل الثالث: النظام الاقتصادي الاسلامي** | 88 |
| المبحث الأول: الاقتصاد الاسلامي- مصادر ومرجعيات وخصائص | 93 |
| المطلب الأول: الاقتصاد الاسلامي- مصادر ومرجعيات فكرية | 95 |
| الفرع الأول: المصادر القرآنية | 95 |
| الفرع الثاني: مصادر من الأحاديث النبوية الشريفة | 99 |
| الفرع الثالث: المرجعيات الفكرية الاقتصادية | 100 |
| المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الاسلامي والحلول القرآنية للأزمات | 117 |

| | |
|---|---|
| الفرع الاول: خصائص الاقتصاد الاسلامي | 117 |
| الفرع الثاني: الحلول القرآنية للأزمات الاقتصادية | 121 |
| المبحث الثاني: التطبيقات المؤسساتية للاقتصاد الاسلامي | 128 |
| المطلب الأول: الدواوين والمؤسسات الاقتصادية الاسلامية | 128 |
| الفرع الاول: ديوان بيت المال | 128 |
| الفرع الثاني: ديوان الحسبة ومراقبة الأسواق | 129 |
| الفرع الثالث: مؤسسات الأوقاف وسبل الخيرات | 130 |
| المطلب الثاني: تجربة البنوك الاسلامية المعاصرة | 131 |
| الفرع الأول: البنك الاسلامي للتنمية | 132 |
| الفرع الثاني: تجربة بنك البركة الاسلامي في الجزائر | 133 |
| الفرع الثالث: مصرف السلام في الجزائر | 134 |
| الخاتمة | 136 |
| قائمة المراجع | 137 |

ISBN 978-9969-02-100-4